الإعلاميون العرب وقضايا

- الحرية
- الديمقراطية
- حقوق الإنسان

مقاريات علمية لفهم الممارسة الهنية

الأستاذ الدكتور





الإعلاميون العرب وقضايا الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان الإعلاميون العرب وقضايا الحرية السيمقراطية حقوق الإنسان

أ د عبد الله الرفاعي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/9/4416)

رقم التصنيف: 303.4

الواصفات: / حقوق الإنسان / / الديمقراطية / الإعلام

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م

حقوق الطبع محفوظة للناهر All rights reserved

وارجرير النفيء

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري ماتف: 4651650 - 6 - 4643105 ماتف: 11118 الأردن ص.ب.: 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمله ISBN 978-9957-38-319-0 مدمله

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جوير للنشر والتوزيع عمان" الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تتضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كأسبت أو إدخاله على الكميبوتر أو وضعه على مواقع الكترونية أو برمجته على اسطوانات ضواية إلا بموافقة الناشر خطيا.

الإعلاميون العرب وقضاياً الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان مقاربات علمية لفهم الممارسة الهنية

الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الرفاعي



القهرس

5	لقدمة
	المبحث الأول
	حرية الاعلام
13	حرية التعبير المفهوم والتاريخ
17	حرية الإعلام في المواثيق الدولية
17	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
17	العهد الدولي الحاص بالحقوق المدنية والسياسية
19	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
31	حرية الإعلام في الإسلام
	نتائج الدراسة الميدانية
	النتائج العامة للدراسة
	المبحث الثاتي
	النيهقراطية
79	مفهوم الديمقراطية
	الدعةراطية في المواثيق الدولية
	الإسلام بين الشورى والديمقراطية
	وسائل الإعلام ونشر قيم الديمقراطية
	إشكاليات علاقة وسائل الإعلام بالممارسة الدعقراطية
	طبيعة التحولات الديمةراطية الراهنة في العالم العربي
	العناصر الرئيسة في تمكين المشروع الأمريكي الديمةراطي في الش
	التشكك في المشروع الأمريكي
	الدراسة الميدانية
130	نتائج الدراسة

المبحث الثالث

حقوق الإنسان

135	مقدمة
	حقوق الإنسان وحرية التعبير
139	العلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام
140	حقوق الإنسان في الجمال الإعلامي
	دور الإعلام في التوعية ونشر قيم حقوق الإنسان
145	البيئة الداعمة لحقوق الإنسان
	الإطار المنهجي للدراسة
148	النظريات المفسرة لظاهرة الدراسة
163	الإجراءات المنهجية للدراسة
168	التحليل الإحصائي للبيانات
205	النتائج العامة للدراسة
	الميحث الرابيع
	يحوث أخرى
213	1- تكوين وتنمية القدرات الإبداعية في المؤسسات الإعلامية
امريكي	2- أمريكا والتسويق السياسي للديمقراطية الخطاب الإعلامي الأ
215	الرسمي الموجه للشرق الأوسط
ئية	3- اعتماد الشباب السعودي على وسائل الإعلام التقليدية الوط
217	والمستحدثات الاتصالية
218	4- هلاقة النخبة الأكاديمية النسائية السعودية بوسائل الإعلام
219	المؤلف في سطورا

بسمرائله الرحمن الرحيم

تعد الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب من الدراسات التأسيسية المهمة في مجال دراسات القائم بالاتصال العربي حيثتسعي الدراسة الأولى إلى المتعرف على قيود ومعوقات حربة الإعلام في العالم العربي بالتطبيق على القائم بالاتصال، ومقارنة همله القيود بين عدد من الدول المربية، كما تهدف إلى استكشاف مدى الارتباط بين نوصيات هذه القيود، وعلاقة مفاهيم حرية الإعلام ومستويات تطبيقها بنوعيـة هـذه القيرد. كما تعد إشكالية الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام إشكالية عميقة ومتأصدة في الفكر الإعلامي والسياسي على حـد سـواء , إلا أنـه مـن الملاحـظ دائمـاً تركـز الاتجاهات البحثية والأكاديمية في تناول هذه الإشكالية نحو البعد المتعلق بكيفية تفعيس وتقييم دور وسائل الإعلام في نشر قيم الديمقراطية واستيعابها. في الوقت الـذي نـرى هذه الدراسات تبتعد من دراسة القبائم بالاتصبال واتجاهبه غير الديمقراطيبة كعنصبر رئيس في عملية نشر الوهي الديمقراطي، والقيام بالدور المفسرض لومسائل الإعسلام في هذا الصدد وهو ما تعالجه الدراسة الثانية. الدراسة الثالة تعالم قضية حقوق الإنسان من القضايا التي يتصاعد الاهتمام بها حتى خرجت من حيز التبتي النخبوي إلى حيز الاهتمام الشعبي. ومن المؤكد أن المنطقة العربية قد عانست من صدد من الانتهاكسات المؤثرة في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً فيما يتعلق بحرية التعبير وهو ما جعل القبائم بالاتصال العربي من أبرز ضحايا هذه الانتهاكات، وهو الأمر الذي دفع البعض من القائمين بالاتصال إلى البحث عن بيئات إعلامية أفضل. إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل إن القائم بالاتصال الذي لم يعان من انتهاكات حقوق الإنسان أو تكيف معها أصبح رقماً مهماً في الحراك المتعلق بحقوق الإنسان في العالم العربس بــل أصبيح مطالباً بنشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الرسائل الاتصالية التي ينتجهـا، وهــو مــا يؤكــد على أهمية وضرورة قياس مدى إيانه بهذه القضية.

 د. حبثا لله بن عمد الرفاحي الرياض 2014

 ب وقضايا الحرية، النيمقر اطية، حقوق الإنسان	للاميون العر

المبحث الأول

حرية الإعلام

 	ية، حقوق الإنسان	ريث النيمقر كثي	ب وقضايا الحر	إعلاميون المر

تثير قضية حرية الإعلام الكثير من الجدالات لاسيما في دول العالم الثالث والتي الرت على أنها حق متجذر أثرت على درجة الحرية، في الوقت الذي ينظر لها العالم الليبرالي على أنها حق متجذر وأصيل لا خلاف عليه.

وفي ظل التحولات الجسيمة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين وبدايات المقرن الحادي والعشرين، ظهرت على السطح الكثير من الإشكاليات المتعلقة بهذه القضية. والباحث في إطار تعرضه لهذه القضية يرى أن ثمة تغيرات مهمة طرأت على حالة حرية التعبير في مستواها العام والذي انعكس بدرره في وجود حالة من التغيرات التي شابت عملية الممارسة لهذه الحرية.

من هنا وعلى هذا الأساس سعى الباحث إلى التركيز على قيود ومعوقات حرية التعبير في العالم العربي، حيث التحولات السياسية والاجتماعية والمهنية صارت متسارعة، والصورة العامة لمفهوم حربة التعبير وعارساتها قد اختلفت في ظل التغيرات الدونية سالفة الذكر، وهو ما يجعل دراسة القيود والمعوقات في حد ذاتها تمثل بعداً جديداً ـ على حد علم الباحث في الأدبيات الاتصالية.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على قيود ومعوقات حرية الإعلام في العالم العربي بالتطبيق على القائم بالاتصال، ومقارنة هذه القيود بين عدد من الدول العربية، كما تهدف إلى استكشاف مدى الارتباط بين نوعيات هذه القيود، وعلاقة مفاهيم حرية الإعلام ومستربات تطبيقها بنوعية هذه القيود.

عكن تحديد مشكلة الدراسة في عدة نقاط هي:

- التعرف على نوعية القيود المعيقة للحرية لدى القائم بالاتصال وتراتبها.
 - رصد العلاقة بين نوع القيود والدولة التي يعمل فيها القائم بالاتصال.
- استكشاف علاقة القيود بالمتغيرات الديموجرافية والوظيفية للقائم بالاتصال.
- 4. رصد العلاقة الارتباطية بين نوع القيود ونوع الوسيط الإعلامي الـذي يعمـل
 نيه القائم بالاتصال.

- استكشاف مدى ارتباط أتواع القيود المعيقة لحرية الإعلام بعضها ببعض.
 - 6. رصد العلاقة الارتباطية بين مفهوم حرية الإعلام والقيود.
- 7. رصد العلاقة الارتباطية بين مستويات تطبيق حرية الإعلام ونوع القبود.

حرية التميع.. المفهوم والتاريخ

ارتبط مفهوم حرية التعبير في بداياته محرية الكلام وحرية اللين وحرية الاعتقاد وحرية التظاهر والتعبير عن الرأي في سياقات جمعية، ولم يلبث هذا المفهوم أن تركز على حرية الصحافة والإعلام بشكل مباشر، على اعتبار أن حرية الإعلام هي التي يكن عبرها تحقيق عناصر حرية التعبير، حتى صارت المواثيق الدولية والتشريعات لوطنية تبرز بشكل رئيس حرية الإعلام وتركز على ضمانات التغلب على قبود هذه الحرية.

وترجع بدايات المنهوم الحديث لحرية المرأي والتعبير إلى القرون الوسطى في المملكة المتحدة بعد الثورة التي أطاحت بالملك جيمس الشاني من إنكلترا عام 1688 ونصبت الملك وثيام الثالث من إنكلترا والملكة ماري الثانية من إنكلترا على العرش وبعد سنة من هذا أصدر البرلمان البريطاني قانون حرية الكلام في البرلمان وبعد عقود من العبراع في فرنسا تم إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا حام 1789 عقب الثورة الفرنسية الذي نص على أن حرية الرأي والتعبير جزء أساسي من حقوق المواطن، وكانت هناك محاولات في الولايات المتحدة في نفس الفترة الزمنية لجمل حرية الرأي والتعبير حقاً أساسياً لكن الولايات المتحدة في نفس الفترة الزمنية لجمل حرية الرأي والتعبير حيث حدف هذا البند في صام لعامي 1776 و 1778 من حق حرية الرأي والتعبير حيث حدف هذا البند في صام 1798 واعتبرت معارضة الحكومة الفدرائية جريمة يعاقب عليها القانون ولم تكن هناك مساواة في حقوق حرية التعبير بين السود والبيض (1).

⁽¹⁾ Encarta Encyclopedia: History of Freedom of speech, available online http://encarta.msn.com/encyclopedia 761554658/Freedom of Speech, html

ويعتبر لفيلسرف جون ستيوارت ميل (1873 - 1806) John Stuart Mill اسن أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي في نظر السعض حيث قال: إذا كان كل البشر يمتلكون رأياً واحداً وكان هناك شخص واحد نقط يملـك رأيـاً مخالفاً فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هـذا الشخص الوحيـد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة وكان الحد الوحيد اللذي وضعه ميل لحدود حرية التعبير عبارة عن ما أطلق عليه إلحاق الضرر بشخص آخر، وهذه بلا شك قضية جدلية حتى اليوم ترتبط بشكل مباشر بالقبود التي يمكن قبولها للحد من حرية التعبير، ومازال هناك حتى هذا اليوم جدل عن ماهية الضرر فقد يختلف منا يعتبره الإنسان ضرراً الحق به من مجتمع إلى آخر. وكان جون ستيوارت ميل من الداهين للنظرية الفلسفية التي تنص على أن العواقب الجيدة الأكبر عبدد من النباس هي الفيصيل في تحديد اعتبار عمل أو فكرة معينة أخلاقياً أم لا وكانت هذه الأفكار مناقضة للمدرسة الفلسفية التي تعتبر العمل اللا أخلاقي سيئاً حتى ولنو عمت فاشدة من القيام به، واستندت هذه المدرسة على الدين لتصنيف الأعمال إلى متبولة أو مسيئة ولتوضيح هذا الاختلاف فإن جون ستيوارت ميل يعتبر الكذب على سبيل المثال مقبولاً إذا كــان فيه فائدة لأكبر عدد من الأشخاص في مجموعة معينة على عكس المدرسة المعاكسة التي تعتبر الكذب تصرفاً سيئاً حتى ولو كانت عواقبه جيدة (1).

وفي العموم كانت النشريعات الوطنية التي ركزت على حرية التعبير هي البادئمة في إثبات هذه الحرية وفي تقنين وضعيتها فيما بعد.

أشار إعلان الحقوق للإنسان والمواطن الصادر عقب الثورة الفرنسية صام 1789 على أن الحق في حرية التعبير حق أصيل، كما نص التعديل الأول للنستور الأمريكي

⁽¹⁾ For further details: K. C.O'Rourke: John Stuart Mill and Freedom of Expression: The Genesis of a Theory. (London: Routledge. 2001.) p 2-7.

الصادر عام 1791 والمضمن في وثيقة الحقوق على تجريم منع المواطن من التعبير عن رأيه دون الأخذ في الاعتبار كل من الجنس والدين والسياسة⁽¹⁾.

وفي عام 1941 حدد الرئيس الأمريكي فرائكلين روزفلت ما أطلق عليه الحريات الأربع وهي: 1) حرية التعبير. 2) حرية العبادة. 3) الحرية من العوز والاحتياج. 4) الحرية من الخوف، وهو ما تم تضمينه فيما بعد في ميشاق الأطلنطي في أغسطس من العام نفسه ليكون أول ميثاق دولي ينص على حربة التعبير (2).

بدايات التقييده

سبقت الإشارة إلى أن الدين كان في القرون الوسطى في أوروبا هو العامل المحدد لمدى حربة التعبير، فكل ما يقال يوزن دينياً حتى يتم إقراره أو رفضه، وفي ظل التوسع في التفسير الديني وظهور الاتجاهات العلمانية بكل ما حملته من قوانين وموانيق وطنية ظل السقف المعياري لحربة التعبير مفتوحاً، ومثلت تجربة حربة التعبير العامل الأهم في تحديد وتقييد هذه الحربة بما لا يضر بالمصالح الوطنية وما شابهها.

وهنا يمكن القول بأن أول هذه القيود كانت قيوداً اجتماعية تمثلت في نصوص قانونيـــة في الأساس وقد بدأ التفكير في تقييد حرية التعبير كما يلي:

 أي هام 1919 تمت محاكمة Schenck وهو أحد الأمريكيين من أصل ألماني والذي قام وفق التعديل الأول للدستور الأمريكي واستناداً إلى حق حرية التعدير بعدة

⁽¹⁾ US First Amendment Available online

<a href="http://www.firstamendmentcenter.org/about.aspx?item=about_firstamendmentcenter.org/about.aspx.or

⁽²⁾ The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition: Four Freedoms (2003, ColumbiaUniversity Press). Licensed from ColumbiaUniversity Press. Available online http://as.starware.com/dp/reference?f=201&client_id=undefined&q==%22Freedom%20of%20expression%22

أمور رأتها الحكومة الأمريكية تهدد السلم والأمن العام، فقد دعا إلى السلام في وقت الحرب العالمية الأولى، كما دعا إلى عصيان الأوامر العسكرية، إضافة إلى تأسيسه لحزب شيوعي قام فيه برفض الأسس التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصدر القاضي Holmes قراره بأن حرية التعبير التي نص عليها الدستور الأمريكي ليست مطلقة ولا يمكن حمايتها إذا ما أدت إلى خطر واضح واقعي، وعدت المحكمة هذه الأخطار إجمالاً بأنها الأخطار التي تهدد أمن وسلامة المجتمع، والأخطار التي تهدد مصلحة الدولة ومصالح أفرادها. وعليه وسلامة المجتمع، والأخطار التي تهدد مصلحة الدولة ومصالح أفرادها. وعليه قت معاقبة عمائية على المحكمة على المحكمة الدولة ومصالح أفرادها.

- قامت الحكومة الأمريكية وتبعتها الحكومات الأوربية مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا
 باعتبار القذف والتشهير، والتحريض على الفاحشة، وخطابات الكراهية المسيئة
 للأديان والعقائد والميول الجنسية تهما لا يمكن قبولها وفق مبادئ حرية التعبير.
- 3. في عام 1973 قامت المحكمة العليا الأمريكية في قضية Miller بتصميم الحتبار يتم من خلاله تحديد المدى المقبول لحرية التعبير وهو مكون من ثلاثة عناصر هي:

 ا. هل الغالبية من الشعب يعتبرون طريقة التعبير وعتواه مقبولين أم لا.
 ب. هل التعبير يعارض القوانين الجنائية للولاية أم لا.
- ج. هل تحتوي طريقة التعبير على أساليب عرض ذات قيمة فنية أو أدبية جادة أم لا^{(2).}

ورفق هذا يصح للقاضي اتخاذ القرار السليم في أية قضية تتعلق بحرية التعبير.

⁽¹⁾ Encyclopedia Britannica: Freedom of speech article no., 9364896 available online http://www.britannica.com/ebc/article-9364896

⁽²⁾ FirstAmendmentCenter: First Amendment timeline available online http://www.firstamendmentcenter.org/about.aspx?item=First Amen dment timeline

ويلاحظ هنا أن القيد الاجتماعي هو الأهم، يليه القيد القانوني الذي بحدد المعيار الاجتماعي الراجب احترامه، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التشريعات والقوانين الوطنية تعتمد في تقييدها لحرية الإعلام على القيد الاجتماعي في الأساس. هذا في الوقت الذي يمكن فيه القول بأن المواثيق الدولية قد عمدت إلى التغلب على القيود السياسية والمتغيرات التي تعم في إطارها مشل الرقابة، والاحتكار، واضطهاد الصحفيين، ومنع المعلومات. النع على النحو الذي يتضح بعد.

حرية الإعلام في المواثيق الدولية:

منذ الدورة الأولى للأمم المتحدة قررت الجمعية العامة في صام 1946 أن "حريسة الإعلام حق أساسي من حقوق الإنسان، ومحك لجميع الحريبات النبي نسلوت الأمسم المتحدة لها نفسها، وعليه طلبت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة القضية ووضع اتفاقيات دولية تنظمها (1).

الإعلان العالي لحقوق الإنسان

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المسادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 على حق حرية التعبير، في المادة 19 ألتي نصت على:

لكل شخص حق التمتع بحرية السرأي والتعبير، ويشمل هما! الحمق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودوتما اعتبار للحدود⁽²⁾،

العهد الدولي الخاص بالحقوق النخية والسياسية

ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966والذي أشار في مادتيه 19 ما يلى:

⁽¹⁾ جعفر عبد السلام: الإطار التشريعي للتشاط الإعلامي. (القناهرة: دار المنار للنشـر والتوزيـع، 1993)

⁽²⁾ هيئة الأمم المتحدة: الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدث، 1976

- 1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
- 2. لكل إنسان حق في حربة التعبير. ويشمل هذا الحق حربته في النماس مختلف انواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
- تستنبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هماء المادة واجبات
 ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك مجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن
 ثكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
 - (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
 - (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصبحة العامة أو الآداب العامة.

الادة 20

- 1. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.
- أعظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل أمريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف⁽¹⁾.

المهد الدوثي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والذي أشار في المادة 15إلى:

- 1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:
 - (أ) أن يشارك في الحياة الثقافية.
 - (ب)أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي ويتطبيقاته.
- (ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فمني أو أدبى من صنعه.

⁽¹⁾ International Covenant on Civil and Political Rights, Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 2200A (XXI) of 16 December 1966entry into force23 March 1976, in accordance with Article 49 http://193.194.138.190/html/memu3/b/a_ccpr.htm

- تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي سنتخذها بغية ضمان
 الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تنطلبها صبانة العلم
 والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.
- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.
- ثقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنحاء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة⁽¹⁾.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الأثفية

لمن نقرد ضرورة:

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه.
- السبعي بشدة من أجمل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلذاننا.
- كفالة حربة وسائط الإعلام لكي تنودي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات⁽²⁾.

http://193.194.138.190/html/menu3/b/a cescr.htm

(2) UN: 55/2. United Nations Millennium Declaration Sept 2000, Resolution adopted by the General Assembly [without reference to a Main Committee (A/55/L.2)]

http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm

⁽¹⁾ International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 2200A (XXI) of 16 December 1966entry into force3 January 1976, in accordance with article 27

ولا شك أن هذه القرارات قرارات تستهدف تأمين حربة التعبير أكثر من كونها تستهدف تنظيمها، وباستثناء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المذي أشار إلى عدد من القيود هي حظر الكراهية والدعاية للحرب وتشويه السمعة، وحماية الأمن القومي والمصلحة الوطنية والآداب العامة. ولا شك أن الكثير من الدول قد قامت بفهم هذه البنود وفق مصالحها الخاصة حيث تم التوسع الشديد في مفاهيم حماية الأمن القومي والمصلحة الوطنية في الضغط على وسائل الإعلام ومحارسة الكثير من أنواع التقييد، وعلى رأس هذه القيود وأهمها انتشاراً حتى في الدول المتقدمة منها حسي المرمان من الوصول إلى مصادر المعلومات اللازمة لوسائل الإعلام فلقيام بواجهاتها، وإن كانت هذه النظم شفافة في البلاد الليبرائية بشكل أكثر من ضيرها.

أنواع القيود التي شارس على وسائل الإعلام في القيام بأدوارها:

تتنوع القيود التي تواجمه وسائل الإعلام والقائمين بالانصال في القيام بـأدوارهـم عما يمثل عائقاً أمام حرية التعبير الواجبة بين قيود خارجية وداخلية وذاتية.

وهكن اعتبار القيود الاجتماعية والدينية والسيامية قيوداً خارجية، في الوقت الذي هكن اعتبار القيود المؤسسية قيوداً داخلية، كما هكن اعتبار حاصل التجربة الإعلامية للقائم بالاتصال، وموروثات واتجاهات وقناعات الشخصية بمثابة القيود اللائية. وقد حاولت الكثير من المواثبتي التعرض لمثل هذه القيود بالواعها المختلفة. هذا مع الإقرار بتداخل الكثير من هذه القيود مما يصعب معه الفصل الحاسم بينها.

وفيما يلي أهم هذه القيود وتقدير صموبتها بناء على الدور المفترض أن تؤديه وسائل الإعلام في كل سياق.

أولاً؛ القيود السياسية؛

تعد القيود السياسية إحدى أشهر القيود التي تعاني منها وسائل الإعلام والــــي حازت على اهتمام المنظمات الدولية، وجاءت في أهم بنود ومواثيق حرية الإعلام.

الدور السياسي المنوط بوسائل الإعلام،

يرتبط الدور السياسي الأمثل لوسائل الإعلام بفكرة الإعلام الحر الليبرالي، والذي يشير إلى ضمان وحرية وصول المعلومات إلى الجماهير بما يوفر القدرة على اتخاذ القرار الديمقراطي وتشكيل الرأي العام السليم تجاه القضايا السياسية (1).

وهذا الدور هو المعبر عنه بوجه عام في رؤية Lasswel عام 1948 لمهنام وسنائل الإعلام وهي مراقبة البيئة وتفسير الأحداث وغيرها من وظائف الإعلام مثبل تنوفير المعلومات والإشارة لعلاقات القوة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس تتحدد عدة قيود على مستويات متعددة أهمها:

- أيود تتعلق بالنظام السياسي ذاته: وهي القيود التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أم لا وأهم هذه القيود:
- أ. قبود قانونية ودستورية: حيث تتعلق هذه القيود بإصدار التراخيص لوسائل الإعلام التي خائباً ما تستحكم فيها الدولة، وإصدار قوانين ملينة للحريات، وتوسيع مشاهيم المصلحة العامة والأمن القومي، وتغليظ العقوبات على الصحفيين عما يعرضهم للاعتقال والاضطهاد والتعذيب، مع فياب تام للضمانات الدستورية والقانونية المعززة لحرية الإعلامي في تقصي الحقائل ونشر المعلومات، وقد نص إعلان ويندهوك عام 1991 على ضرورة تعزيز إقامة وسائل إعلام مستقلة ومتعددة على هذه الأمور(3).

⁽¹⁾ Elizabeth Blanks Hindman: Rights vs. Responsibilities: The Supreme Court and the Media. (Westport, CT, Greenwood Press. 1997) p 26.- 30

⁽²) Denis McQuail: McQuail's Mass Communication Theory. (London: Sage Publications, 2000) p 79-80

⁽³⁾ Unesco: Declarations on Promoting Independent and Phiralistic Media . Declaration of Windhoek3 May 1991.

http://www.unesco.org/webworld/fed/temp/communication_democracy/ windhoek.htm

- ب. قيود رقابية: وهي القيود التي تتعلق برقابة الدولة على المحتوى المقدم من خملال وسائل الإعلام، وتدخلها بالحلف والإضافة والتعديل مما لا يتسمنى معمه قيمام وسائل الإعلام بدورها المطلوب⁽¹⁾.
- ج. تبعية الوسائل الإعلامية للدولة تما يتعارض مع قيام وسائل إعلام متعددة ومتنوعة يمكن أن تخلق السوق الحرة للأفكار التي يمكن للجمهور عبرها تكوين رأي عام سليم وموضوعي تجاه القضايا والأحداث.
 - 2. قيود عامة لا ترتبط بنوع النظام السياسي: وأهم هذه القيود حجب المعلومات.

وهذا النوع من القيود ذو طابع مهني كذلك، ويمثل أهم القيود أمام قدرة الوسيلة الإعلامية على الحصول على المعلومات ابتداء، وهو ما يمنع بالتالي من قدرة القائم بالاتصال على أداء مهامه على تحو سليم، تما يعيق الرؤية التي تطرحها وسائل الإعلام على الجماهير، ومما يشكل بدوره حالة من انعدام سلامة الرأي العام.

وقد أفادت دراسة مفصلة أشرف على إجرائها Mendel على حالبة حريبة المعلومات وهي: المعلومات وهي:

1. حد الكثف الأتمى.

يجب أن تسترشد تشريعات حرية الحصول على المعلومات بمبدأ حد الكشف الأقصى.

^{(&}lt;sup>1</sup>) لا يمكن إطلاق أن الرقابة على الحتوى الإعلامي لا تستم إلا في المنظم غير الديمقراطية فتمة در سات تؤكد حدوث محارسات رقابية جسيمة على وسائل الإعلام في العالم الحر ومسن هـذه الدراسات:

Patrick Garry: An American Paradox: Censorship in a Nation of Free Speech. (Westport, CT', Praeger Publishers 1993)

 ^{(&}lt;sup>2</sup>) توبي منذل: حرية المعلومات.. مسح قانوني مقارن. (اليونسكو: المكتب الإقليمسي للاتصمالات والمعلومات، 2003).

2. الالتزام بالنشر.

يجب أن تكون الهيئات العامة ملزمة بنشر المعلومات الأساسية.

3. تعزيز الحكومة للفتوحة.

يجب أن تنخرط الجهات العامة بنشاط في تعزيز الحكومة المفتوحة.

4.مجال استثناءات محدود.

يجب أن تكون الاستثناءات واضحة ومحددة وخاضعة لاختبارات الضور والمصلحة العامة.

5. معليات تسهيل الحصول على المعلومات.

يجب معالجة طلب المعلومات بسرعة ونزاهة ويجب أن تشوفر مراجعة مستقلة لأى رفض.

6.التكاليف.

يجب ألا تحول النكاليف المفرطة دون أن يتقدم الأفراد بطلب الحصول على المعلومات.

7. الاجتماعات المتوحة.

يجب أن تكون اجتماعات الجهات العامة مفتوحة لعامة الناس.

8. الأرلوبة للكشف.

يجب تعديل أر استبدال القوانين التي لا تتفق ومهدأ حد الكشف الأقصى.

9. حماية المبلخين عن الفساد.

يجب حماية الأفراد الذين يدلون عملومات حول الفساد(1).

^{(&}lt;sup>1</sup>) الرجع السابق ص 47-53

ثانياً: القيود المؤسسية:

لا يمكن فصل القيود المؤسسة التي تعاني منها وسائل الإعلام عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والمهنية والاجتماعية، ويمكن اعتبار أن القيود المؤسسية هي تلك القيود الني تفرضها المؤسسة الإعلامية _ أو تجبر على فرضها _ على حركة القائمين بالاتصال والمحتوى الإعلامي المقدم عبرها ومن هذه القيود:

الاستقطاب السياسي للمؤسسة الإعلامية: ففي حالة النظم غير الديمقراطية تتبع
المؤسسات الإعلامية الدولة في الغالب، أما في حالة النظم الليبرالية فإن ثمة
استقطابات سياسية حادة تتعرض لها الوسيلة الإعلامية سواء بشكل عام أو تحت
ظروف معينة.

فالديمقراطية تفترض التنوع السياسي، والتنوع يعني وجود اتجاهات متناقضة وهنافة، وعلى رأس أدوات الصراع السياسي تأتي وسائل الإعلام التي يجب أن تعبر عنه عن الاتجاهات السياسية بكل تناقضاتها، حيث يقوم كل اتجاه بتبني وسيلة تعبر عنه، وتكون النتيجة غياب الوسيلة التي تقدم محتوى موضوعياً وفعالاً. وإذا كان هذا الجدال ذا طبيعة نظرية نشمة أصر ينفق عليه الباحثون، إذ يشير Van Belle إلى أن السياسة الخارجية تقوم باستقطاب المؤسسة الإعلامية وتعمل على الشائير عليها تحت شعار المصلحة الوطنية، وتتمثل هذه الضغوط بكثافة أثناء النزاعات المدولية والحروب وما إلى ذلك، وأهم ما تقوم به هو تشكيل الصورة النمطية المرادة للعدر صن قبل صانعي السياسة الخارجية على خلاف الحقيقة الموضوعية (1).

2. الاحتكار الاقتصادي وسطوة المعلنين: حيث إن وسائل الإصلام في المجتمعات الديمقراطية حرة ذات ملكية خاصة، وهي بذلك تسعى وراء الربح في الأساس، وهو ما يعني وقوعها تحت طائلة الاستقطابات الاقتصادية المباشرة الناتجة صن تبعيتها لاحتكارات عامة أو نوعية مما يؤثر في معالجتها الموضوعية للأحداث، أو

⁽¹⁾ Douglas A. Van Belle : Press Freedom and Global Politics.
(Westport, CT, Praeger Publishers, 2000.) p 135

أن تقع فريسة لاستقطابات إعلانية تمنع قدرتها على النقد الموضوعي للموسسات المعلنة. ويشير Nerone إلى أن وسائل الإعلام في حد ذاتها تنتج سلعة مدية هي الرسالة، وأنه صبر التاريخ يمكن استكشاف خضوع للؤسسات الإعلامية للاحتكارات المائية الكبرى وتبنيها لنشر سياسات تؤثر على الرأي العام وتحدد اتجاهاته بما يحقق مصائح هذه الاحتكارات على كافة المستريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1).

3. سيطرة المضمون الاستهلاكي في مقابل المضمون الجاد: وثمة قضية خاصة يستطيع الجمهور اكتشافها هي أن طبيعة الدورة الاقتصادية للوسيلة الإعلامية التي تستهدف الربح تنفعها دائماً للهبوط _ في أغلب الأحيان _ لمقابلة اهتمامات أكبر عدد من الجمهور بما يزيد التوزيع أو يرفع حجم المشاهدة، وهو ما يعني سيطرة المضمون الاستهلاكي، وأئتذني بالذوق العام، نما يجعل المحتويات الجادة ذات فرصة أقل في النشر والإذاعة.

ثالثاً: القيود الاجتماعية:

على الرغم من أن القيود الاجتماعية تعد أقل القيود في الاهتمام بها من قبل الدراسات الاتصائية، إلا أنها تمثل _ في رأي الباحث _ أهم القيود على لإطلاق وأكثرها تأثيراً، حيث إن هذه القيود تتميز بالنعومة الشديدة، إذ يتم ثبنيها والاقتناع بها والدفاع عنها دون استشعار جدي بتقييدها للحرية الإعلامية، ودون وجود حالة من حالات الرفض لها في العموم.

لقد أشار McQuail إلى أن وظائف وسائل الإعلام في جانبها الاجتماعي تتمثل في الربط بين أجزاء المجتمع، والاستمرارية والذي يتحقق عبر:

⁽¹) John Nerone: Violence against the Press: Policing the Public Sphere in U.S. History. (New York: Oxford University Press, 1994.) p p 213-215

- 4. توفير الدمم للأمراف والتقاليد.
 - 5. التنشئة الاجتماعية.
 - 6. خلق الإجاع.
 - 7. وضع نظام للأولويات.
 - 8. التعبير من الثقافة المسيطرة.
 - الحفاظ على القيم المشتركة⁽¹⁾.

وبلاحظ هنا اعتبار أن كافة هذه الأمور إيجابية للغاية ولكن ثمة أبعاد سلبية تنشأ عبر تطبيق هذه الوظيفة الاجتماعية ذاتها وأغلبها يتعلق بعدد من المنتغيرات الفاعلمة خاصة في عالمنا العربي وهي تلك التي تتعلق بما يلي:

التغير الاجتماعي: حيث الجنمعات العربية والإسلامية والنامية تسعى في تطورها إلى التخلص من الكثير من العادات والأعراف الاجتماعية البالية التي تقف حجر عثرة أمام التقدم المنشود.

وتشير دراسة Manaev التي عنيت بدراسة الدور الاجتماعي لوسائل الإصلام في فترات التحول إلى نتيجة هامة جداً، هي أن التحولات الاجتماعية تغير من طبيعة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إنها قد تستبدل المفاهيم ذاتها بمعان مختلفة، فمضاهيم الديمقواطية، والموضوعية، والأمن القومي، والمصلحة، والاستقلالية صارت ذات معان مختلفة رغم استخدامها قبل واثناء وبعد النغير، وهو ما يشير إلى أن العنصر الاجتماعي هو العنصر الأهم في المنظومة الاتصالية فهو الدي يكسب المعنى خذه الكلمات، وهو اللي يغيرها، وهو الذي يحدد مدى أهميتها (2).

⁽¹⁾ Denis McQuail: Op., cit., p 79-80

⁽²⁾ Oleg Manaev: Rethinking the Social Role of the Media in a Society in Transition. (Canadian Journal of Communications. Vol 20, No., 1, 1995) available online:

http://info.wlu.ca/~wwwpress/jrls/cjc/BackIssues/20.1/manaev.html

التنوع الثقاني: حيث العالم العربي والإسلامي يحوج بشأثيرات ثقافية متعددة
ثفعل من وجود وتنامي ظواهر اجتماعية وثقافية غنلفة، مما قد ينتج عنها وفسق
حركة الاحتكاك الطبيعي بينها العديد من الإشكاليات الاجتماعية.

ومن أهم القيود الاجتماعية التي يعاني منها الإعلام العربي.

- 1. الاستقطاب الاجتماعي: ويعني خضوع الوسيلة الإعلامية بالكامل للنظام الاجتماعي السائد، أو لجهات تستهدف إحداث تغييرات اجتماعية قد تكون مناهضة للنظام الاجتماعي العام، وكلا الأمرين يعاني منهما الإعلام العربي على وجه الخصوص، فالكثير من الصحف والمحطات الفضائية نقع تحت احتكار جاعات ذات أجندات مختلفة عن النظام الاجتماعي العام تغيير من أولوبات النظام الاجتماعي وقق ما تراه هي لا وقق متطلبات التطور الاجتماعي المفترض، فالحربة مثلاً لا يتم توظيفها إلا في إطار إباحي، واحترام الإبداع الغني لا يتم إلا في ظل الإساءة للثوابت .. وغير ذلك، وهو ما يفرز في المقابل استقطابات إعلامية محافظة تحارب أي دهوة إلى التغيير حتى لو كان تغييراً واجباً في قيم بائية وموروثات مهلهلة.
- 2. تقليص قبول النعددية والتنوع: في ظل وجود الننوع الثقائي والاجتماعي اللذي يعيشه العالم العربي يبدو وأضحاً أن وسائل الإعلام تعمل على رقبض الآخر، وتحفيز الكراهية، وإعزاز الشعور بالانتماء الضيق الإثني أو العرقي أن المدين، وجعل قيم هذا الانتماء الضيق أصلى وأكثر قيمة من الانتماء الرئيس للوطن أو الدين، وما نراه في أكراد العراق وسوريا، وبربر المغرب العربي تموذجاً مهما في هذا الإطار.
- 3. تكريس الهيمنة الثقافية للموروث وعدم قبول التغيير: وهو أخطر ما في الأسر فالقيد الاجتماعي المتعلق برفض التغيير أكثر فاعلية وقبولاً من دعوة التغيير ذاتها، وهي نظرية إعلامية راسخة، وعلى هذا فإن قدرة وسائل الإعلام على إحداث التقدم والنهضة يتم وأدها غالباً تحت هذه الدعاوى.

رابعاً: القيود الذاتية:

وتعني تلك الأنواع من القيود التراكمية التي يبنيها القائم بالانصال لذات وفق خبرات السابقة في العمل الإعلامي، ووجهة نظره الذاتية، وخبرت الاجتماعية، وموروثاته الثقافية، واتجاهاته واهتماماته وقيمه.

وهذه القيود ترتبط ارتباطاً مباشراً في مستواها العام بالقيود الاجتماعية والدينية، بينما ترتبط في مستواها المهني بالقيود السياسية والمؤسسية. وهي تؤكد نظرية حسارس البواية في مستواها الأول الذي أشار إليه Lewin عام 1947⁽¹⁾ ولا شك أن فكرة القيد الذاتي تتكامل مع فكرة المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال والتي اعتبرها الكثير من

⁽ أ) لمزيد من النفاصيل حول نظرية حارس البوابة، وخاصة ما يتعلىق بـالقبود الذاتيــة ذات الطــابع الاجتماعي راجع:

Lewin, K.: Frontiers in group dynamics: II. Channels of group life; social planning and action research. Human Relations, Vol. 1, 1947, p 143-153

White, D. M.: The gatekeeper: A case study in the selection of news.
 Journalism Quarterly, Vol. 27, 1950, p 383-390

Gieber, W.: News is what newspapermen make it. In L. A. Dexter & D. M. White (Eds.), People, society and mass communication (pp. 173-182). New York, NY: Free Press. 1964

Snider, P. B.: Mr. Gates revisited: A 1966 version of the 1949 case study, Journalism Quarterly, Vol. 44, 1967, p 419-427

Epstein, E. J.: News from nowhere: Television and the news. (New York: Random House 1973)

Dimmick, J.: The gatekeeper: An uncertainty theory. Journalism Monographs 1974, Vol 37, p 1-39.

Harmon, M. D.: Mr. Gates goes electronic: The what and why questions in local TV news. Journalism Quarterly, Vol. 66, 1989, p 857-863.

الغربيين فكرة مضادة لحرية التعبير بينما اعتبرها البعض الآخـر سبيلاً لمقاومـة الفكـر الشيوعي بإضفاء بعد المسؤولية الاجتماعية إلى الممارسة الإعلامية (1).

خامساً: القيود الدينية:

يرى الكثير من الباحثين أن الدين يفرض الكثير من القيود على حربة التعبير وحرية وسائل الإعلام، والأمر هنا غير قاصر على الدين الإسلامي فقط، فعلى الرخم من اختلاف الأرضاع النام بين الدين الإسلامي في معالجته لأمور حربة التعبير وساعداه من أديان، وعلى الرخم من ترسخ العلمانية في الممارسة الإعلامية الغربية إلا أن ثمة جدالات عميقة بشأن الالتزام أو عدم الالتزام الديني في عارسات وسائل الإصلام إذ يشير المحدد وان الشأن الديني في علاقته بحربة التعبير واضح وأن أغلب الجدالات المتعلقة بحرية التعبير كانت ذات طابع ديني لكنها تجلت في أمرين هما:

- الخطاب العدائي للأديان.
- مراعاة الأخلاقيات الدينية ومن أهمها منح الإباحية. حيث يؤكد أن رؤية الجماعات الدينية في وضع قيود على حرية التعبير تمنع من الإساءة للأديان قد أنتجت رأياً عاماً مؤيداً تجلى في منع 70٪ من الكلياء الجامعات الأمريكية لأي تعبير مسيء لأي دين منذ العام 1940 وحتى اليوم (2).

كما اعتبرت الكثير من الجهات الإعلامية الدين مصدراً مهماً في وضع اخلاقيات المهنة الإعلامية، وعلى هذا تصير علاقة الدين بحرية التعبير علاقة أصيلة غير جديدة.

الغربي راجع: (1) الزيد من التفاصيل حول الجنالات التعلقة بنظرية المسؤولية الاجتماعية في الفكر الغربي راجع: Steven R. Knowiton & Patrick R. Parsons (ed): The Journalist's Moral Compass: Basic Principles. (Westport, CT, Praeger., 1995) p 223-229

⁽²⁾ Harry M. Bracken: Freedom of Speech: Words Are Not Deeds. ((Westport, CT, Praeger.1994) p 132-133

إلا أن الملاحظ في العالم العربي والإسلامي هو حالة الخصوصية التي حبا الله تعالى بها الدين الإسلامي من كونه لا يتوقف فقط عند رصد أخلاقيات عامة، بس يتعلق مباشرة بالحياة، وهو ما يجعله مصدراً للحياة الاجتماعية، والسنوك الذاتي، والحياة المهنية، والسياسية، وهذا التغلغل يجعل الدين عنصراً عركاً وفاعلاً في أغلب هذه النواحي. إلا أن ثمة قيود يمكن استقراؤها عبر الممارسات الإعلامية العربية فيما يتعلق بالمسألة الدينية أهمها:

- تقليص الاجتهاد الديني: حيث تسعى نسبة كبيرة من الوسائل الإعلامية إلى التأكيد على الموروث الفكري المتمثل في معالجات السابقين فقط دون تشجيع التجديد والاجتهاد في جوانب الفكر والفقه والشريعة والثقافة الإسلامية، وهو ما يجعل الحروج عن هذا الإطار النمطي أمراً بائغ الخطورة بالنسبة إلى العديد من القائمين بالاتصال والمؤسسات الإعلامية حتى إن كان مقصدها خيراً.
- عدم التعرض للمسائل الخلافية: وهذا وإن كان يبدو أمراً مستحباً في كثير من الأحيان لتجنب البلبلة والتخبط إلا أن ثمة أمور لا يمكن فيها التوقف عند وجهات نظر واحدة ورحيدة فقط، وإذا كان الإسلام يجوي التنوع الفكري فإن من حق الجمهور على ومبائل الإعلام أن يطرح هذا التنوع.
- قضية الإساءة: تعد الكثير من الممارسات المضادة للعنصرين السابقين في وجهة نظر الكثيرين إساءة للدين، وهذا أمر ينبغي التخلص منه بشكل تام، فلا يعني التعارض بين أقوال بعض العلماء المحدثين مع القدماء مسيئاً للدين الإسلامي على الإطلاق، كما أن الكثير من الممارسات الإعلامية الإسلامية تتعمد الإساءة إلى بعض الطوائف والمذاهب الإسلامية الأخرى بشكل يفوق أية إساءة إلى أي دين أو عقيدة أخرى مع رفض الباحث لهذا بالطبع موهو ما يؤكل ضرورة الانفتاح الفكري واحترام التنوع والبعد عما بثير الفئن والشبهات والانقسامات في الصف الإسلامي.

حرية الإعلام في الإسلام:

ولا شك أن حق حرية التعبير مكفول في الإسلام، وقد أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الأول للإعلام الإسلامي المنعقد يجاكرنا ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي في المؤتمر الأول المؤتمر الموافق 1 سبتمبر 1980 م هذا نصه:

الديباجة: للإسلام منهج إعلامي محيز، مستمد من الكتاب والسنة، والتراث الإسلامي، ولذلك فإن الإعلام في الدول الإسلامية ينبغي لمه أن ينهض على هدى الإسلام في التخطيط والتنفيذ والتقويم، لتمكين الإسلام، عقيدة وشريعة وأخلاقاً، في حياة المسلمين، طاعة لله ورسوله، وتحقيقاً لصلاح الفرد والجماعة، وأخذاً بأسبب القوة والتقدم انطلاقاً من أن الإسلام لا يفصل بين الدين والدنيا، وللإسلام منظومة من القيم تجسد مجموعة متكاملة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، تشكل في جلتها منهجاً خاصاً في الحياة، هو الذي منح الموية الثقافية الإسلامية مطالب مع غيره من المؤسسات الثقافية والاجتماعية، لمنح هذه الموية الثقافية الإسلامية طاقات جديدة للحركة، ومفاهيم والاجتماعية، لمنح هذه الموية الثقافية الإسلامية طاقات جديدة للحركة، ومفاهيم تستوعب العصر يحتفيراته ومستحدثاته.

منطلقات اثممل الإعلامي يلا اندول الإسلامية

من المفترض أن ينطلق العمل الإعلامي في الدول الإسلامية من:

- الإعلام في جوهره كلمة طبية، تستهدف مصلحة الفرد والجماصة ألم تسركيف ضرب الله مثلا كلمة طبية كشجرة طبية أصلها ثابت وفرصها في السماء تـؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.
- □ الإعلام حق من حقوق المسلم في أن يعلم ويتعلم ويعلم عنه، من خملال وسائل إعلام وطنية متطورة ومتحررة من أي سيطرة خارجية.
- □ الحرية هي أعلى القيم التي عجرص الإسلام على تأكيشها الأنها مستمدة من شهادة التوحيد التي تعني أن الحرية الكاملة للإنسان.

تتمثل في تبوله طوعاً وعبة للعبودية لله وحلم.. التي ترفض كل أشكال العبودية لغير الله، وترفض الاستغلال والاستبعاد والاستعمار بكانة إشكاله وصوره.

□ العمل والإنتاج والإبداع وإعمار الكون هـو الغـرض الأساسـي الـذي خلـق
 الإنسـان من أجله بعد عبادة الله

﴿ هُوَ الَّذِي جَمَالَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ نَلُولًا فَانْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَّكُوا مِن يَذَوِيهُ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾

□ رجل الإعلام يمشل واحداً من أهم مقومات التحرك الإعلامي في لـدول الإسلامية.

وإمامنا في هذا الجمال خير قدوة وهو الصادق الأمين نبي الإسلام (صلى الله عليه وسلم) الذي قال عنه رب العزة.

﴿ لَمِمَّا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ وَلَوْكُنتَ فَظًّا ضَلِيطً ٱلْفَلْبِ لَاَنْفَضُّوا مِنْ مَوْلِكَ ﴾

□ الهدف من الإعلام على المستوى الدولي هو تعمين العلاقات الودية القائمة
 على الحبة والتعاون بين البشر جميعاً، بقصد تكوين مجتمع إنساني متكاتف
 متماسك متآلف.

﴿ يَمَانِهُمَا الْمَاشُ إِنَّا خَلَقَتَكُمْ مِن ذَكُرٍ وَأَمْفَىٰ وَجَعَلَنَكُو شَعُونَا وَجُهَا إِلَ الْحَالَاقُ ﴾

وكذلك إنشاء السلام بين الشعوب في إطار من الحرية والحمق والعدل انطلاقاً
 من أن السلام هدف أساسي من أهداف الإسلام.

مبادئ ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي.

وانطلاقاً من ذلك كله، يلتزم الإعلاميون في الدول الإسلامية بالمبادئ التالية.

في الدعوة الإسلامية

الدعوة إلى الركائز الثلاث التي يقوم عليهما الممنهج الإسلامي، وهمى العقيمة، والشريعة، والأخلاق بإبراز دور العقيدة في بناء الفرد الذي همو عماد المجتمع، ودور الشريعة في جوانبها النطبيقية في محتلف مناحي الحياة، باعتبارها نموذجاً قابلاً للتطبيق

في كل زمان ومكان وإبراز دور الأخلاق في ترشيد جميع أنشطة الحياة الإنسانية، وتتخذ نماذج لها من حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، والصحابة والتابعين.

الأصالة والمعاصرة

التمسك بالأصالة التي تربطنا بجذورنا ومنابعنا وقيمنا إسلامية وتراثنا العربق بمعطياته الإنجابية، والحرص على مواكبة العصر والانفتاح على الحضارة الإنسانية والبعد عن الانفلاق والتقوقع.. وتعميق أواصر التعارف بين جميع الشعوب والتأكيد على أن الأمة الإسلامية تمد يدها إلى كل شعوب العالم من أجل التعاون وتوفير أسباب الحرية واحترام الإنسان كأثمن مخلوق وذلك انسجاماً مع جوهر القيم الإسلامية.

الصدق والموضوحية

الالتزام بالصدق والموضوعية والتأكد من صحة الأخبار ودقة مصادرها تبل نشرها أو إذاعتها، وتجنب نشر الأخبار المغرضة أو المشكوك في صحتها أو ترويج الشائعات المضللة.

لغة الحوار

الانتزام بالأسلوب العف الكريم في الحوار القائم على الحكمة والموطقة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، في إطار من السماحة الفكرية وسعة الصدر.. وهو ما يقتضي تجنب الألفاظ والعبارات النابية، والانسياق في تيارات العصبية العنصرية أو الإقليمية أو غيرها، وكذلك تجنب السخرية واللمز والتنابز والطعن الشخصي والقذف والتجريح والمهاترات.

في التضامين الإسلامي

الحرص في العمل الإعلامي في كل ما يقدم في الداخل والخارج - على تعميش النضامن الإسلامي ودعم التفاهم والتعاون بين الدول الإسلامية وتأكيد روح الأخوة بين أبدء الأمة الإسلامية، والالتزام بتعزيز الإيجابيات على صعيد العمل الإسلامي المشترك.

>33

في طلب العلم

التأكيد على رفض الإسلام للأمية والحسوس على إسهام وسائل الإعلام في . لقضاء على هذه الظاهرة في العالم الإسلامي، إيراز تكريم الإسلام للعلم والحض على طلبه ونشره ودعوته للبحث عن المعرفة والحكمة من أي وعناء خرجت، والاعتماد على المبحث المستحدثة والأخذ بنظم المعلومات المتطورة

في صاربة الخرافة والتشاؤم

مقاومة الخرافات والأوهام البعيدة عن جوهر العقيدة الإسلامية والسدعوة إلى بث الأمل والتفتح للحياة والابتعاد هما يشيع روح الإحياط واليأس والاستسلام.

الحث على العمل

الدهوة إلى أحترام العمل ونبذ التواكل والسلبية والاعتماد على الغير باعتبار العمل ضرباً من العبادة ووسيلة أساسية للرقبي بالمجتمع الإسلامي وتحقيق نهضته وتقدمه.

في الإيداع

العمل على تشجيع الكفاءات والمواهب والمبدعين بين أبناء الأمة الإسلامية في عالات الثقافة والعلوم وسائر المعارف، واكتشاف ورعاية المواهب وإظهارها وتزكية إسهاماتها في إثراء الحياة الفكرية.

اللغة العربية

إعطاء أهمية خاصة للغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم ووسيلة لاتصال الأساسية بالكتاب والسنة، وذلك بالحرص على استخدام الفصحى في تقديم الحواد الإعلامية في البلاد العربية، وتشجيع المسلمين غير الناطقين باللغة العربية على تعلمها، وتأكيد أهمية دور وسائل الإعلام في هذا الجال.

احترام الأسرة

العمل على احترام الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للبناء الاجتماعي، وتوجيمه عناية خاصة للطفل والمرآة والشباب، انطلاقاً من عناية الإسلام بهم.

في التنمية والاهتمام بقضايا الجمتمع

دعم خطط التنمية الشاملة في المجتمع الإسلامي بجوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بإلقاء الضوء عليها وتوعية المواطنين بها حفزاً لهم على المشاركة الإبجابية في تحقيق أهدافها، وتبصير المجتمع بقضاياه الأساسية ومشكلاته العامة والإسهام بشكل إيجابي في علاجها في إطار مفاهيم الإسلام في المسؤولية الاجتماعية والتكافيل الاجتماعي.

صورة الإسلام والمسلمين

إبراز الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين في العالم، والاهتمام بشؤون الشعوب الإسلامية، والدعوة إلى التعاطف مع قضاياها، وإلقاء الضوء على الأقليات الإسلامية والظروف التي تحيط بها، والتنويه بالحضارة الإسلامية وآثارها وإسهاماتها في إشراء الحضارة الإنسانية، وقدرتها المستمرة على العطاء لما تتميز به من قيم روحية وفكرية رفيعة تنطلق من مبادئ الإسلام في الحق والحرية والكرامة والمساراة والعدل.

في التعامل مع التيارات الفكرية المضللة

العمل على حماية المجتمعات الإسلامية المضللة سواء من الداخل أو من الخارج، التي تستهدف النيل من الذات الإسلامية، والتصدي لكل ما من شأنه تشويه عسورة الإسلام أو تقويض وحدة المسلمين، وتماسكهم والاهتمام بتحصين المواطن بالوعي الذي يكسبه المناعة في مواجهة هذه التيارات، والانتفاع في ذلك بالأساليب العلمية للإقناع والتأثير.

ضرابط الإعلان

الحدر من الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن الإعلان. رغم أهميت في الحياة المعاصرة وفي اقتصاديات الإعلام_وذلك عند استخدامه لوسائل الإثارة للترغيب

فيما براد ترويجه من سلع وخدمات، والحرص على ألا يتعارض مع الأخلاق والقسيم الإسلامية، وأن تطبق عليه المعايير والضوابط الخاصة بمختلف المواد الإعلامية.

في مجال التدريب

تنمية وتطوير قدرات القوى البشرية العاملة في مجالات الإعلام والاتصال بما يواكب التطورات العالمية في هذا الصدد وتوفير الأجيال المتعاقبة من الإعلاميين القادرين على حمل وسالة الإعلام الإسلامي.

نتائج السراسة البيدائية

جدول رقم (1) يوضح المتوسط الحسابي لأنواع القيود المعيقة لحرية الإعلام من وجهة نظر أفراد العينة

المتوسط الحسايي	القيود
3.38	قبود اجتماعية
2.70	قيود مؤسسية
2.83	قيود سياسية
2.61	قيرد دينية
3.12	قيرد ذاتية

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- جاءت القيود الاجتماعية في المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط بلغ 3.38 وهو ما يشير إلى أن العوائق الاجتماعية تعد أهم العوائق لتي تواجه حرية الإصلام، حيث يتحرز القائم بالانصال هن النظرق للعديد من الموضوعات والقضايا نتيجة عدم ملاءمة القضية أو أساليب الطرح مع الأبعاد والخصائص الاجتماعية في الجنمعات العربية، وقد أشار أفواد العينة أن تناول أمور الحياة الشخصية، والعلاقات الزوجية والأسرية، ومحاولات تغيير أطر التفكير الاجتماعي كتناول بعض العادات والتقاليد البالية ومحاولات تغييرها تواجه بشراسة من قبل النظام الاجتماعي، الأمر الذي يعيق طرح وتناول هذه القضايا والموضوعات في وسائل الإعلام العربية.
- جاءت القيود الذاتية في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 3.12، وهذا النوع من القيود
 يتكامل بشدة مع القيود الاجتماعية، حيث يقوم القائم بالاتصال ذاته باعتباره
 ينتمي إلى المجتمع بالتوقف عن تناول بعض الموضوعات والقضايا على اعتبار
 عدم ملاءمتها للواقع الاجتماعي، فيقوم بدور الحارس للبوابة الذي يحجب

ويغير من الرسالة الإعلامية وفق دوره الاجتماعي الذي يفترض بـ أن يؤديـ ، وهو ما يؤكد أن القيود الاجتماعية وانعكاساتها على القائم بالاتصال تؤدي إلى إعاقة عرض القضايا وتناولها بحرية.

- جاءت القيود السياسية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.83، وهي تشير إلى لضغوط التي تقوم بها التنظيمات السياسية المختلفة لمتغير وتعدل وتحذف وتراقب وتمنع تناول بعض القضايا في الوسائل الإعلامية، ولا شبك أن هذا النوع من القيود ينتشر بشدة في مجتمعات العالم الشامي الذي ما زالت فيها القيادات والتنظيمات السياسية تلعب دوراً فاعلاً في إحكام الرقابة والسيطرة على وسائل الإعلام مواء بطريقة مباشرة عن طريق الرقابة المباشرة، أو بطريقة غيادات تقوم بدور الحامي للنظام السياسي.
- جاءت القيود التي تفرضها المؤسسة الإعلامية ذاتها على القائمين بالاتصال فيها في المرتبة الرابعة حيث بلغ منوسطها الحسابي 2.70، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة الإعلامية ذاتها تفرض أنواعاً من القيود التي تحرم القائم بالاتصال من تناول بعض الموضوعات والقضايا بحرية، وتتمثل أغلب هذه القيود في قيود مباشرة تتعلق بنوعية الموضوعات التي يمنع تداولها وعرضها، أو في قيود تنظيمية تتعلق بعدم القدرة المالية والإدارية على توفير الجمو المناسب للتغطيات الإعلامية لقضايا بعينها.
- جاءت لقيود الدينية في المرتبة الأخيرة وهي تشير إلى تلك القيود التي ينبغي على القائم بالاتصال احترامها بسبب عدم طرح الثوابت والقضايا الدينية للجدل من جهة أو القيود التي تمنع تداول بعض القضايا لتعارضها مع هذه الثوابت أو عدم لياقتها في ظل مجتمع متدين، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا النوع من القيود 2.61

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إخصائية بين الدولة التي تـــم فيهــا المارسة الإعلامية ونوع القيود.

جلول رقم (2)

يوضح العلاقة بين نوع القيود والدولة التي يعمل فيها الفائم بالانصال.

	<u>ير قه بين نوع اا</u>	-0-5-	<u> </u>	- ' ' ' '					
القيود	الدولة	العدد	المتوسط الحسابي_	آيمة F	درجات الحرية	مسستوى الدلالة			
	لبنان	124	3.37						
	الكويث	72	3.21	2 020	262.2	262.2	0/0 0	0.00	0 122
قيود اجتماعية	موريتائيا	69	3.59	2.030	262 (2	0.133			
	الجموع	265	3.38						
	لبنان	124	2.88			,			
¥ ¥	الكويت	72	2.55	3.322	262 .2	0.038			
قيود مؤسسية	موريتائيا	69	2.50	3,322	202 12	0.036			
	أغموع	265	2.70						
	لبثان	124	3.04						
, , ,	الكريث 72 3.12	3.12	12.928	262 ،2	0.000				
قيود سياسية	موريثانيا	69	2.14	12.726	202 (2	0.000			
	الجموع	265	2.84						
	لبنان	124	3.02						İ
* *	الكريت	72	2.58	19.739	262 .2	0.000			
قبود دينية	موريتانيا	69	1.91	17./27	202 (2	0.000			
	الجموع	265	2.61						
	لبنان	124	3.22						
7 -11	الكريت	72	2.80	4.848	267 .2	0.009			
قيود ذاتية	موريتانيا	69	3.27		262 .2	0.007			
	الجموع	265	3.12						

توزعت العينة بين الدول الثلاث على الدراسة على النحو التالي:

جاءت لبنان في المرتبة الأولى حيث بلغت عينتها 46.8٪ من إجمالي العينة، حيث تتميز لبنان بوجود الكثير من المؤسسات الإعلامية العاملة بها، في مقابل الكويت التي حلت ثانية بنسبة بلغت 27.2٪ بقارق ضئيل عن موريتانيا التي بلغت نسبتها 26٪، وقد حرص الباحث على إيجاد حالة من التنوع في عينة الدراسة حيث تم اختيار لبنان باعتبارها أكبر الدول العربية التي تتيح الحرية الإعلامية وفق المنظور الغربي النسائع، كما تم اختيار الكويت باعتبارها تمثل دولة خليجية تتسم بالحافظة على القيم والتقاليد إفسافة إلى رسوخ وقدم المؤسسات الإعلامية بها على مستوى دول الخليج، وشبوع قدر من الحرية السياسية بين أفرادها، بينما جاءت موريتانيا باعتبارها دولة عربية تمثل العالم جهوري عليه الكثير من التحقيق المعتمدة على القبليات، حيث تعاني من وجود ظاهرة الفساد الحكومي، وقد جاءت الفيود التي تعاني منها عينة الدراسة وفي الدولة على النحو التالى:

القيود الاجتماعية: جاءت موريتانيا في مقدمة الدول التي تعاني من القيود الاجتماعية المقيدة لحربة الإحلام، بمتوسط أطلى من المتوسط النهائي للمجمعوع العام وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الموريتاني اللذي تنفوق فيه تأثيرات النظم الاجتماعية لاسيما القبلية منها على غيرها من النظم، بينما جاءت لبنان في المرتبة التالية بمتوسط يقارب المتوسط النهائي بشدة، وقدي يرجع هذا إلى حالة التنوع الثقافي والديني والمذهبي في لبنان والتي تفرض قدراً من الحساسيات الاجتماعية في تناول ومعالجة قضايا بعينها، فيكون الأمر الأسلم هو التوقف عند المجمع عليه اجتماعياً. حلت الكويت في المرتبة الأخيرة بفارق معتبر عن المتوسط النهائي، ويمكن تفسير ذلك في أن القائم بالاتصال في الكويت يعيش حالة من الاتساق مع الحيط الاجتماعي الأمر الدي لا يعتبر إزاءه العادات والتقاليد الاجتماعية عناصر مقيدة لحرية الإعلام. لم تكن القروق بين الفتيات والتقاليد الاجتماعية عناصر مقيدة لحرية الإعلام. لم تكن القروق بين الفتيات

ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى عمومية ومعيارية القيود الاجتماعية إزاء حرية الإعلام بين عينة الدراسة.

- القيود المؤمسية: جاءت لبنان في المرتبة الأولى في المعاناة من القينود المؤسسية بمتوسط أعلى من المتوسط النهائي بفارق كبير، وقد يرجع هذا إلى أن التنوع الشديد في أتماط ملكية وتنظيم وإدارة المؤسسات الإعلامية في لبنان الأمر الذي يفرز بدوره قدراً كبيراً من التنوع في معالجة قضايا بعينها، ويحظر معالجة قضايا أخرى، أو يمنع الإعلامي من الاتصال بمصادر معينة قبد تختلف منع اتجاهات المؤسسة الإعلامية، ويمكن توضيح هذا الأمر إذا المترضنا قيام أحد الإعلاميين بالانتقال من مؤسسة لأخرى فإن هذا الأمر يستنبعه حالة من حنمية التكيف مع المؤسسة الجديدة بكل معايرها الأمر الذي يشعره بوجود حالة من التقييك لحرية الحركة إزاء تناول أو معالجة قضايا معينة. جاءت الكويت في المرتبة الثانية بقارق كبير صن التوسيط النهائي للمجموع العام، وهنو منا يشير إلى أن المؤسسات الإعلامية الكربتية ذات تنظيم وإدارة ومعايير متشابهة مما يبثير معمه حالة من التكيف مع هذه المعايير ويقلل الشعور من وطأة هذه القيمود، والأمس ذاته ينطبق على المؤسسات الإعلامية الموريتانية التي جماءت في المرتبـة الأخميرة بفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد كانت الفروق بين الفنات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.038، رهو ما يشير إلى أن القيود المؤسسية على حرية الإعلام تسرتبط بالدولة التي تعمل فيها هذه المؤسسات.
- الغيود السياسية: جاءت الكويت في المرتبة الأولى بين المدول محل الدراسة في المعاناة من القيود السياسية بفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العمام، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحكم في دولة الكويت الذي يتسم بوجود حالة من المتنوعات السياسية التي يتم التعبير عنها في ظل البرلمان، وهو ما تستتبعه حالة من الاستقطابات السياسية لوسائل الإعلام الأمر الذي يفرز بدوره ضغوطاً في طبيعة ومسترى النناول للقضابا الإعلامية المختلفة. وقد جاءت لبنان في المرتبة طبيعة ومسترى النناول للقضابا الإعلامية المختلفة. وقد جاءت لبنان في المرتبة

الثانية بفرق كبير أيضاً عن المتوسط النهائي وهو ما ينطبق عليه الأمر ذاته حيث لتيارات السياسية المتعددة في لبنان تستثير معها الحلة ذانها من الاستقطاب لسياسي لوسائل الإعلام نما يضيق مساحة الحرية الممنوحة لحده الوسائل وإن كان الفارق بين متوسط لبنان والكويت يرجع إلى خبرة وسائل الإعلام اللبنانية في التعامل مع هذه الاستقطابات في مقابل التجربة الديمقراطية الكويتية الحديثة. وقد حلت مورينانيا في المرتبة الأخيرة بفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يمكن تفسيره بقلة هامش الحرية الممنوح لوسائل الإعلام أصلاً وهو ما فرض معه حالة من الاعتياد على التدخلات السياسية التي صارت أشبه بحيثاتي فير مكتوب يلتزم به الإعلامي وهو ما قلل من التدخل الصريح للتنظيمات السياسية في وسائل الإعلام على اعتبار أن الممنوع والمسموح أمر مسلم به. وقد كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية والمسموح أمر مسلم به. وقد كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية السياسية تتأثر بالدوئة اثني تعمل فيها المؤسسات الإعلامية.

القيود الدينية: جاءت لبنان في المرتبة الأولى في المعاناة من القيود الدينية بمتوسط قاق المتوسط النهائي للمجموع العام بغارق كبير، وهو أمر طبيعي حيث تحوج لبنان بعشرات العلوائف والمملاهب والأديان الأمر اللذي يجعل من تناول الموضوعات والقضايا ذات الأبعاد الدينية أمراً خطيراً إذ أنه قد يهدد من السلام الاجتماعي والاستقرار الداخلي، وهو ما يجعل وسائل الإصلام تتحرز عند تناول مثل هذه القضايا، أو عند معالجة بعض القضايا التي قد تحس هذا الجانب لاسيما في ظل حالة من الإقرار بفسرورة الممارسة العلمائية لوسائل الاتصال ووجوب الابتعاد عن الاستقطابات الدينية. جاءت الكويت في المرتبة الثانية بفارق ضئيل جداً أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير الل أن بعض التيارات الكويتية التي تأمل في إحداث حالة من التغيير الاجتماعي ترى في الفهم التقليدي للدين عنصراً معوقاً لحذا التغيير، وهو ما يرفض بدوره حالة من الشعور بأن ثمة موضوعات وقضايا لا يمكن معالجتها يرفض بدوره حالة من الشعور بأن ثمة موضوعات وقضايا لا يمكن معالجتها

بقدر واضح وشفاف في ظل هذا الفهم التقليدي للدين، وبالتالي تتم إعاقة هذه المرضوعات والقضايا من العرض في الوسائل الإعلامية. جاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة بفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام وهو ما يشير إلى أن الدين لا يمثل عائقاً مهماً في سبيل حرية الإعلام لاسيما في ظل تزايد شعبية التيارات الإسلامية في الشارع الموريتاني في مقابل نظام الحكم السلطوي، وهو ما يجعل القائم بالاتصال لا يرى في الدين عائقاً أمام حرية الإعلام. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند الإعلام. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة التي مستوى دلالة 2000، وهو ما يشير إلى أن القيود الدينية ترتبط بالدولة التي مستوى دلالة وسائل الإعلام.

القيود اللذاتية: جاءت موريتانيا في المرتبة الأولى بفارق كبير عن المتوسط النهافي للمجموع العام، وهو ما يرجع أن القيود الذاتية المتصلة بتقييم الإعلامي بين ما يصح تقديمه وما لا يصح هو العنصر الأهم في المجتمعات الأقبل تعليماً حيث يقوم القائم بالاتصال هنا بدور تعليمي وإرشادي وتربوي، ويشعر بالواجب تجاه المجتمع في طبيعة تتاول قضايا بعينها، وقد جاءت لبنان في المرتبة الثانية بمتوسط أعلى من المتوسط العام بفارق معتبر وهو ما يشير إلى أن القيود الذاتية تتكامل مع القيود المؤسسية والدينية والاجتماعية في المجتمعات الأكثر ديمقراطية وتعليماً حيث القائم بالاتصال هنا يرسم لنفسه خريطة داخلية تمنعه من اعتبار عرض أو تناول قضية بعينها أمراً مقبولاً أو مرفوضاً، بينما جاءت الكويت في المرتبة الثالثة بفارق أقلى من المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن فترات التحول الاجتماعي والسياسي التي تشهدها الكويت تقلل من أهمية القيد الذاتي في مقابل بقية القيود. وقد كانت الفروق بين الفشات ذات دلائة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 2000 وهو ما يشير إلى أن القيود الذاتية ترتبط وتئاثر بالدولة التي تعمل فيها وسائل الإعلام.

نتيجة اختبار الفرض الأول: تبين قبول الفرض الأول على صعيد جميع القيود باستثناء القيود الاجتماعية التي تبين معياريتها وعموميتها. الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية مين توع القيود والسمات الديموجرافية للقائمين بالاتصال.

جلول رقم (3)

يوضح العلاقة بين نوع القيود ونوع القائم بالاتصال. المتوسسط | قيمة T درجسات مستوى النوع القيود المدد الدلالة الحرية الحسابي 3.29 196 ذكر 0.022 263 2.145 تيود اجتماعية 3.63 أنثي 69 2.71 196 ذكر 0.697 263 0.391 قيود مؤسسية أنثى 2,65 69 2.82 196 <mark>≛ک</mark>ر 0.335 263 0.073 قيود سياسية أنثى 2.84 69 2.55 196 ذكر 0.163 263 1.351 قيود دينية أنئى 2.79 69

توزعت العينة بين الذكور والإناث على النحو التالي: حيث مشل الـذكور 74٪ من هينة الدراسة في مقابل 26٪ للإناث، ويرجع ضعف تمثيل الإناث في عينة الدراسة إلى ضعف تمثيلهم في المجتمع الأصلي المتمثل في موريتانيا والكويت.

3.11

3.15

وتشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

196

69

ذكر

أنثى

القيود الاجتماعية: مثلث القيود الاجتماعية النوع الوحيد من القيود الذي اتسم بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طرفي العينة إزاءه، حيث جاء المتوسط الحسابي للإناث أعلى بفارق كبير عن اللذكور، وهو ما يشير إلى أن الإناث هم الأكثر معاناة من هذا النوع من القيود على المستوى العام، حيث

قيود ذاتية

0.746

263

0.327

ترى الإناث أن القيود الاجتماعية هي العائق الأكبر أمام التطور بشكل عام وأمام حرية الإعلام بشكل خاص، وثمة مستوى آخر من المعاناة استوضحه الباحث وهو متعلق بمجابهة الإناث لمستوى آخر من القيود الاجتماعية داخل المؤسسة الإعلامية بذاتها، فثمة موضوعات قد تتفق المؤسسة الإعلامية على مناقشتها وعرضها وتمتنع عن إسناد مشل هذه الموضوعات إلى الإناث من القائمين بالاتصال على اعتبار عدم ملائمة هذا التناول أن يكون من قبل أننى، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حبث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حبث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة معيقة لحرية وسائل الإعلام.

لم تكن الفروق بين الذكور والإناث ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بباقي أنواع
 ألقيرد، وهو ما يشير إلى معيارية هذه القيود بين الذكور والإناث، وأن النوع لا
 يعد متغيراً أصيلاً في اعتبار هذه القيود معيقة لحرية التعبير.

جدول رقم (4)

يوضح العلاقة بين القيود والسن لدى القائمين بالاتصال

مستوى	درجسات	لِية F	المتوسط	المدد	السن	القيود
17771	الحرية		الحسابى			
			3.52	17	غير مذكور	
			3.33	12	ر 25 فأقل	
0.040	060 4	0.255	3.29	109	35-26	
0.840	260 4	0.356	3.46	102	45-36	قيود اجتماعية
			3.40	25	55-46	
			3.38	265	الحموع	
		:	2.47	17	غير مذكور	
0.279	260 ،4	1.279	3.33	12	25 نائل	قيود مؤسسية
			2.72	109	35–26	

					r		
	45-36	102	2.61				
	55-46	25	2.76				
	الجموع	265	2.70				
	غير مذكور	17	2.88				
	25 فأقل	12	3.66				
	35-26	109	2.72		260 4	0.071	
قيود سياسية	45-36	102	2.72	2.164	260 4	0.073	
	55-46	3.28 25					
	الجموع	265	2.83				
	غير مذكور 17 3.76						
	25 فأقل	12	3.66				
	35-26	109	2.41	13.876	260 4 13.876	0 260 44	0.000
قيود دينية	45-36	102	2.28				200 (4
	55-46	25	3.60 2				
	الجموع	265	2.61				
	غير ملكور	17	2.76				
	25 فاقل	12	2.66	ĺ			
e att . ·	35-26	109	3.08	1 621	260.4	0.167	
قيود ذائية	45-36	102	3.25	1.031	0.167 260 4 1.631	4، 260	
	55-46	25	3.24				
	الجموع	265	3.12				

توزعت العينة وفقاً للسن على النحو التالي:

مثلت الفئة العمرية 26-35 سنة أعلى الفئات حيث بلغت 1.41٪ من إجمالي العينة، تلتها فئة 36-45 بنسبة 38.5٪، وهو ما يشير إلى أن الفئتين الذين يمثلان الفئة العمرية المتوسطة بلغا 79.6٪ من إجمالي العينة، في حين جاءت فئة 46-55 بنسبة 9.4٪ تلتها فئة غير مذكور بنسبة 4.6٪ ثم فئة 25 فأقل بنسبة 4.5، وهو ما يشير إلى ضعف تمثيل الفئات صغيرة السن في حينة الدراسة.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- القيرد الاجتماعية: لم تكن الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى همومية ومعيارية القيود الاجتماعية بين أفراد العينة، وقبد تقاربت الفروق بين الفئات بشدة كما أشار مستوى الدلالة إلى تقليص الفروق بشدة حيث بلغ 0.840.
- القيود المؤسسية: لم تكن الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية وهو ما يشير إلى معيارية وعمومية هذا النوع من القيود، ويمكن استخلاص نتيجة واحدة مؤداها أن أعلى الفئات معاناة من هذا القيد هي فئة 25 فأقبل حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.33 بفارق كبير عن الجموع العام، وهو ما قد يشير إلى أن هذه الفئة حديثة العمل في المؤسسات الإعلامية تصطدم بالعديد من القيود التي تعيق حريثها في عرض وتناول بعض القضايا، وهو ما يعني أن المؤسسة تضرض قيمها ومعاييرها على القائمين بالاتصال وفي خلال فترة زمنية يعتاد القائم بالاتصال على مثل هذه القيود عما يجعله في بعض الأحيان لا يستشعر وجود علم القيود وفقاً للاعتباد.
- القيود السياسية: لم تكن الفروق السياسية ذات دلالة إحصائية بين الفشات
 العمرية المختلفة لعينة الدراسة، وإن اتضح ارتفاع المتوسط الحسابي لكمل من
 فئة 25 فأقل وفئة 46-55، وهو ما قد يشير إلى أن هاتين الفشتين هما الأكثر
 معاناة من القيود السياسية سواء يرجع هذا الأمر إلى حدائة الخبرة بالعمل
 الإعلامي للفئة الأصغر، أو لضيق الفئات الآكبر بالقيود السياسية المفروضة
 عليها.

- القيود الدينية: جاءت فئة غير مذكور وفئة 25 فأقبل أعلى الفشات في اعتبار القيود الدينية تمثل عائقاً أمام حرية الإعلام، وقد يرجع هذا إلى أن فئة الشباب هي الأكثر تمرداً لحو الثوابت والأمور المترسخة، والتي ترى في الدين عائقاً أمام الحريبة، وترى في الدين عائقاً أمام الحريبة، وترى في أن أغلب القضايا مهما بلغت حساسيتها قابلة للتناول والمعالجة، وقد يبدو في هذا الأمر التأثير القريب للدراسة الأكاديمية التي تدرب الطلاب على قابلية كافة الموضوعات للنقاش الحر. بينما جاءت فئة 66-55 أقل من المتوسط الحسابي بفارق فشيل للغاية، وهو ما قد يرجع إلى أن هذه الفئة بعد وصوفا فذا العمر يزداد لديها الشعور النسي تجاء معالجات القضايا بكافة أنواعها، لذا ترى أن طبيعة المعالجة ذاتها هي العنصر الحاكم للتعرض على الموضوعات والقضايا الحساسة دون اعتبار لعمومية التقييد، تلتها فئة على الموضوعات والقضايا الحساسة دون اعتبار لعمومية التقييد، تلتها فئة وقد كانت الغروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند وقد كانت الغروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلائة وهي بالمبعوث.
- النبود اللاتية: لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية وهو ما يشير إلى همومية
 رمعيارية هذا النوع من الفيود لدى القائمين بالاتصال، وإن لوحظ أن الفئات
 الأكبر سنا أعلى في متوسطها الحسابي، وهو ما يمكن تفسيره بأن الفيود الذاتية
 تستفرق وتنا في تكوينها على مدى سئوات لإيجاد سلم قيمي ذاتي للقائم
 بالاتصال وهو ما يتطلب سناً وخيرة.

نتيجة اختبار الفرض الثاني: لم تثبتنا ثيرات جوهرية بين النوع والسن وتـوع المتغيرات باستثناء القيود الاجتماعية بالنسبة للنوع والدينية بالنسبة للسن وهو ما يعني عدم قبول الفرض الثاني.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع القيدو والمتغيرات الوظيفية للقائم بالاتصال .

جدول رقم (5)

يوضح العلاقة بين القيود وسنوات الخبرة:

مستوى الدلالة	درجات الحرية	رسران قيمة F	المتوسط المصابي	الملد	سنوات الخيرة	القيود																
	~		3.52	25	أقل من سنة																	
			3.60	73	5-1																	
			3.35	92	10-6																	
0.138	ى 259	1.688	3.13	59	20-11	فيــــــود اجتماعية																
			3.0	12	30-21	الجِنديف الريد																
			4.0	4	أكثر من 30																	
			3.38	265	المجموع																	
			2.48	25	أقل من سنة																	
			2.63	73	5-1																	
	Î		2.59	92	10-6																	
0.066	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	259 ເວົ	5ء 259	259 ເວົ	259 ເ5	259 ເວົ	259 ເວົ	2.099	3.08	59	20-11	ميسسود
			2.33	12	30-21	: مۇسسىة																
			3.0	4	أكثر من 30																	
			2.70	265	الجمرع																	
	:		2.72	2 5	أقل من سنة																	
			2.23	73	5-1																	
			3.02	92	10-6	•																
0.000	259 ،5	5.062	3.13	59	20-11	ا ت																
			3.33	12	30-21	ميياسيه																
			4.0	4	اکٹر م <i>ن</i> 30																	
			2.83	265	الجموع																	

			3.68	25	أقل من سنة												
				2.63	73	5-1											
			2.38	92	10-6												
0.000	5، 259	6.035	2.40	59	20-11	قيود دينية											
			3.33	12	30-21												
			2.0	4	أكثر من 30												
														2.61	265	الجموع	
			3.64	25	أقل من سنة												
	259 ເ5			3.05	73	5-1											
		259 ເ5		2.98	92	10-6											
0.000			259 ،5 6.225	3.37	59	20-11	قيود ذاتية										
			2.0	12	30-21												
			4.0	4	أكثر من 30												
			3,12	265	الجموع												

توزعت العينة وفق خبرة القائمين بالاتصال على النحو التالي:

حيث جاءت نئة 6-10 سنوات في المرتبة الأولى وهبو منا يتوافق منع المرحلة العمرية المتوسطة، تلتها فئة 1-2 سنوات بنسبة 27.5٪، ثم 11-20 بنسبة 22.3٪ وهبو ما يشير إلى وجود توزيع متناسب لفئات الخبرة حول المدى المتوسط، بينمنا مثلبت فئة أقل من سنة 9.4٪ في مقابل 4.5٪ لفئة 21-30، و1.5 لفئة أكثر من 30 سنة وهبو منا يعد توزيعاً طبيعياً للقائمين بالاتصال بشكل عام.

وقد أشار الجدول السابق إلى ما يلي:

القيود الاجتماعية: لم تكن الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية وهو ما يعيد
 تأكيد اعتبار القيود الاجتماعية قيوداً عامة ومعيارية، وإن لوحظ ارتفاع المتوسط

- الحسابي لهذا النوع من القيود بين الفئات الأكثر خبرة والأقبل خبرة، في حبن جاءت الفئات المتوسطة هي الأقل، وهو ما يؤكد تسبية القيود لهذه الفئة.
- القيود المؤسسية: لم تكن الغروق كذلك ذات دلالة إحصائية وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة لا تؤثر على هذا النوع من القيود، خاصة مع تفاوت المتوسطات بين الفئات، وهو ما يشير إلى عمومية ومعيارية هذا النوع من القيود وفق سنوات الخبرة، إضافة إلى أن ارتباط الخبرة بالموقع الوظيفي قد يـوثر في توزيع المتوسطات بالنسبة لهذا القيد، فالقائم بالاتصال صال الخبرة الـذي لا بحظى بموقع وظيفي قيادي من الواضح أنه سوف يعتبر القيد المؤسسي هـأم ومـوثر، والعكس صحيح.
- القبود السياسية: تراتبت المتوسطات تقريباً بشكل تصاعدي وفق سنوات الخبرة، حيث القيائم بالاتصال الأعلى خبرة هو الأكثر معانياة من القيود السياسية، بينما الأقل خبرة هو الأقل معانية باستثناء فئة أقيل من سنة التي زادت في متوسطها عن فئة 1-5 والتي قد يرجع هذا إلى حداثتها في تعاطي العمل الإعلامي. وقد يرجع ارتفاع هذا القيد وفق سنوات الحبرة إلى أن القيائم بالاتصال ترتفع درجة اتصاله وارتباطه وتناوله للموضوعات السياسية الهامة والخلافية بارتفاع خبرته، فعلى حين يكلف دوو الخبرة الأدنى بتنطيات خبرية وموضوعات متنوعة، يزداد التخصص والتركيز لدى أصحاب الخبرة الأعلى مما يجعل الإصطدام بالعائق السياسي أمراً محتم الحدوث تقريباً. وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.
- القيرد الدينية: جاءت فئة أقل من سنة هي الأعلى حيث بليغ متوسطها 3.68 بفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهي التي تتمثل في الفئة الأصغر سناً وتؤكد النتيجة سالفة الذكر، بينما جاءت فئة 21–30 ثانية وهو ما يشير إلى أن ارتفاع سنوات الخبرة قد يؤدي إلى اعتبار القيود الدينية قيداً على حرية الإعلام، باستثناء فئة أكثر من 30 والتي ينتمي أغلبها إلى الفئات الأقدم في تناول الموضوعات الإعلامية والتي لم تعتاد على اعتبار الدين قيداً على حرية في تناول الموضوعات الإعلامية والتي لم تعتاد على اعتبار الدين قيداً على حرية الإعلام على حرية الإعلام الإعلام الإعلام الإعلام الإعلام التي الإعلام المنات الإعلام المنات الإعلام المنات الأقدام المناول الموضوعات الإعلام والتي لم تعتاد على اعتبار الدين قيداً على حرية الإعلام المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات الإعلام المنات
الإعلام والتي جاء متوسطها ضعيفاً جداً مقارنة يبقية الفئات، بينما جاءت فئة 1-5 قريبة من المتوسط العام بشدة، جاءت فئة 6-10، و 11-20 واللتان تمثلان فئات الحبرة المتوسطة أقبل الفئات في اعتبار المدين قيداً على حرية الإعلام، وقد يرجع هذا إلى اهتمامها بمستوى معين أو محدد من القضايا التي لا يدخل الدين في إطارها، وبشكل عام يمكن القبول بأن اعتبار القيود الدينية معيقة لحرية الإعلام يتأثر بخبرة القبائم بالاتصال حيث جاءت الفروق ذات دلالة إحصائية وثبتت الملاقة عند مستوى دلالة (0.000).

القيود الذاتية: مثلت فئة أكثر من 30 سنة الفئة الأهلى في اعتبار القيود الذاتية عائقاً أمام حرية الإعلام حيث يحرص هذا الجيل القديم على وضع أجندة عمل ذاتية تحكم التعرض والتناول لقضايا إعلامية بعينها وتمثل نوعاً من الترشيح الذاتي فذه القضايا، تلتها فئة أقل من سنة حيث القيود الذاتية للفئات الأحدث لا تتسم باكتسابها عن طريق الخبرة وإنما تتسم بقدر من المثالية التي تتسم بها هذه المرحلة المعمرية، في حين جاءت فئة 11–20 استثناء من سياق الخبرات المتوسطة والعالية حيث تفوق منوسطها الحسابي عن المتوسط النهافي المجموع العام، بينما جاءت فئة 1-5، و6–10، أقبل من التوسط النهافي للمجموع العام، بينما جاءت فئة 1-5، و6–10، أقبل من التوسط النهافي الذاتي عائقاً أمام الحرية، بينما تذيلت فئة 21–30 النشات بمتوسط بلغ 2.0 الذاتي عائقاً أمام الحرية، بينما تذيلت فئة 21–30 النشات بمتوسط بلغ 2.0 تبوءاً للمناصب القيادية عما يوخو القيد الذاتي في مقابل القيود والمواءمات تبوءاً للمناصب القيادية عما يوخو القيات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت المحلاة عند مستوى دلالة 10.000، وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة تلعب الملاقة عند مستوى دلالة اللهاتي من حوائق حرية الإعلام.

جنول رقم (6)

يوضح العلاقة بين القيود والدخل الشهري للقائم بالاتصال.

القيود	الدخل الشهري	ألعلد	المتوسط الحسابی	لينة F	درجات الحرية	مسترى الدلالة												
	غیر مذکور	79	3.32		_													
	أقل من 1000	27	3.48															
ود	2000-1001	51	3.72	0.000	260.4	0.004												
شماعية	5000-2001	43	3.03	2.079	260 ،4	0.084												
	10000-5001	65	3.35															
	الجموع	265	3.38															
	همير مذكور	79	2.51															
	أمّل من 1000	27	2.44															
ود	2000-1001	51	2.50		262.4													
سسية	5000-2001	43	3.39	5.608	200 (4	260 :4	200 (4	0.000										
	10000-5001	2.70 65 100																
	الجموع	265	2.70															
	غير مذكور	79	3.16															
	أقل من 1000	27	2.29			İ												
ود	2000-1001	51	2.01	0.000	262.4	0.000												
ياسية	5000-2001	43	3.23	8.909	260 4	0.000												
	10000-5001	_65	3.01			ł												
	الجموع	265	2.83															
	غير مذكور	79	2.78															
ود دينية	أقل من 1000	27	1.51	7.886	260 ،4	0.000												
	2000-1001	51	2.49															

	5000-2001	43	2.55			
	10000-5001	65	3,0			
	الجموع	265	2.61			
	غير مذكور	79	2.91	013 260 4 3.225	260 4	
	أقل من 1000	27	3.03			
	2000~1001	51	3.52			0.010
قبود ذاتية	5000-2001	43	2.97			0.013
	10000-5001	65	3.20			
	الجموع	265	3.12			

توزعت نسب الدحل الشهري لأقراد العينة على النحر التالي:

مثلت ثنة غير مذكور أعلى الفئات بنسبة بلغت 29.8٪ وهو أمر سائد بالنسبة لهذا النوع من الأسئلة، جاءت فئة 2001–1000 هي الأحلى بنسبة بلغت 24.5٪ وهو ما يشير اتجاء أفراد العينة نحو الدخل المرتفع، تلتها فئتي الـدخل المتوسط 1001–2000 بنسبة 19.2٪ ثم كانت اقل الفئات أقل من 1000 بنسبة 10.2٪ والمئة الموريتانية.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- القيود الاجتماعية: لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية وهـو مـا يعيـد تأكيـد
 معيارية هذا النوع من القيود لدى أطراف العينة.
- القيود المؤسسية: كانت أعلى الفتات معاناة من القيود المؤسسية هي الفتات ذات الدخل الأعلى حيث جاءت فئة 2001-5000 أعلى بفارق كبير عن المترسط النهائي للمجموع العام، وهو سايشير إلى أنه كلما ارتفع الدخل الشهري كلما زاد الحرص على توافره وبالتالي الخضوع لقيود المؤسسة، كما قلا يرجع هذا الأمر إلى أن هذه الفتات حين تتبوء مناصب القيادة الوسطى تكون آكثر اطلاعاً على هذه القيود بشكل يتسم بالمباشرة بمعدلات أعلى من فئات

الدخل الأدنى. جاءت فئة 1000-1000 يمتوسط عاشل للمتوسط النهائي للمجموع العام وهو ما قد يشير إلى أن هذه الفئة التي تشولى مناصب القيادة العليا تقل لديها ضغوط المؤسسة باعتبارها تكون إحدى مكونات هذا النوع من العليا تقل لديها ضغوط المؤسسة باعتبارها تكون إحدى مكونات هذا النوع من القيود. ثم جاءت فئات غير ملكور، شم 1001-2000 شم أقبل من 1000 على التوالي بقروق طفيفة، وهمو ما يشير إلى أن همله الفشات التي لا تتبوء المناصب القيادية في الغالب أقل تعرضاً لهذا النوع من القيود بشكل مباشر. وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقمة هند مسترى معنوية كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقمة هند مسترى معنوية 0.000.

- القيود السياسية: جاءت فئة 2001–5000 هي الأعلى في التعرض للقيود السياسية ووفق التفسير السابق فإن هذه الفئة التي تمثل القيادة الوسطى تكون هي الأكثر عرضة لمثل هذه القيود الواضحة والمباشرة، شم جاءت فئة ضير مذكور في المرتبة الثانية، تلتها فئة 2001–1000 بفارق معتبر عن الجموع العام وهي الأكثر تعرضاً للقيود السياسية بشكل مباشر وفق التفسير السابق، بينما جاءت فئات الدخل الأدنى أقل من المتوسط العام حيث أن القيود السياسية تصلها عن طريق القيادات ولا تخضع لها بشكل مباشر. وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبت العلاقة عند مستوى معترية 0.000.
- القيود الدينية: جاءت فئة 5001-1000 الأعلى تعرضاً غذا النوع من القيود بفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، حيث أن هذه الفئة غالباً هي الأكثر تحملاً لمسئولية ما ينشر بالمخالفة للدين، بينما تلتها فئة ضير مملكور، وجاءت بقية الفئات أقل من المتوسط العام وهو منا يشير إلى همذا النوع من القيود أقل تأثيراً لدى هذه الفئات، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.
- القيود الذاتية: جاءت فشة 1001–2000 في المرتبة الأولى تلتهما فشة المدخل
 الأعلى بفارق معتبر عن المتوسط العام، وهو ما يشير إلى أن القيود الذاتية تتسم
 بالتماشي مع قنات القيادة العلياء وفئات حديثي التعيين على التفسير السابق

ذكره باستثناء فئة أقل من 1000 التي قلت عن المتوسط النهائي للمجموع العام رفئة 2001–5000 التي تمثل القيادة الوسطى، ثم فئة غير مذكور. وقد كانـت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.013. جدول رقم (7)

يوضح العلاقة بين القيود والمستوى الوظيفي للقائم بالاتصال.

القيود	المستوى الوظيفى	أثعدد	المتوسط المسابى	T ڏينڌ	درجات الحرية	مستوى الدلالة
قيـــــود	قیادی	56	3.58	1 506	262	0 111
اجتماعية	شر تبادي	209	3.33	1.506	263	0.133
	قيادي	56	2.17	4 200	262	0.000
قيود مؤمسية	غبر قبادي	209	2.83	4.389	263	0.000
	قیادی	56	2.26	4 191	262	0.000
قيود سياسية	غبر ٿيادي	209	2.98	4.131	263	0.000
	قيادي	56	2.25	0.700	262	0.006
قيود دينية	غبر ٿيادي	209	2.71	2.783	263	0.006
	قیادی	56	3.0	0.000	262	0.040
قيود ذاتية	غبر قبادي	209	3.15	0.960	263	0.340

توزهت العينة هلى النحو التالي حيث بلغت فئة قيادي 21.1٪ في مقابل 78.9٪ وهو توزيع طبيعي.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

القيود الاجتماعية: لم تكن الفروق بين الفئتين ذات دلالة إحصائية وهو ما يعيد
ثأكيد عمومية ومعيارية هذا النوع من القيود، وإن كانت الفئة القيادية الأكشر
معاناة من هذا النوع من القيود وفق مسئوليتها تجاه الجنمع.

- القبود المؤسسية: كانت فئة غير قيادي هي الأكثر معاناة من القياد المؤسسية وهو أمر طبيعي حيث الفئة القيادية هي التي تصنع مثل هذا النوع من القياد وتفرضه على الفئة النفياء وقد كانت الفروق بين المفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت الملاقة عند مستوى معنوبة 0.000، وهو ما يؤكد أن المستوى الوظيفي يؤثر في هذا النوع من القيود بشكل مباشر.
- القيود السياسية: كانت قئة غير قيادي هي الأكثر معاناة من هذا النبوع مس القيود، وهو أمر طبيعي ولكن يجب التقرقة بين أمرين هي أن الفشات القيادية تخضع لإملاءات سياسية مباشرة غالباً ما تنصاع لها، بينما النئات غير القيادية تواجه في عملها الصحفي والإعلامي الميداني مثل هذا النبوع من القيود مما يعلي من شعورها بوطأة هذا النوع من القيود، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.
- القيود الدينية: كانت قنة غير القيادي هي الأكثر معاناة من هذا النوع من القيود، وهو ما يمكن تفسيره بأن أصحاب الخبرة الأعلى، والفشات الأقدم في العمل الإعلامي لم يعتادوا على اعتبار مثل هذا النوع من القيود هائقاً أمام حرية الإعلام بعكس الفئات خير القيادية على النحو الموضح سلفاً. وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.006

نتيجة اختبار الفرض الثالث: ثبين وجود فروق دّات دلالة إحصائية بـــــن نـــوع القيود والمتغيرات الوظيفية للقائم بالاتصال على صـــعيد ســـنوات الخــبرة و الـــــاخــل والمستوى الوظيفي، وهو ما يعني قبول الفرض الثالث.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع القيود وونوع الوسيط الإعلامي .

جنول رقم (8)

يوضح العلاقة بين القيود ونوع الوسيط الإعلامي.

	يوصيح العالقة بين الغيود ونوع الوسيط الرحاد في							
القيود	الوسيط الإعلامي	اثمند	المتوسط الحسابي	F قيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة		
	صحافة	153	3.22					
	راديو وتليفزيون	99	3.62	2 047	262 .2	0.023		
قيود اجتماعية	ختلط.	13	3.46	3.847	202 62	0.023		
	الجموع	265	3.38					
	عبحاقة	153	2.33					
	راديو وتليفزيون	99	3.22	21 270	262.2	0.000		
قپود مؤسسية	مختلط	13	2.92	21.278	262 .2	0.000		
	المجموع	265	2.70					
	صيحاقة	153	2,84					
	راديو وتليفزيون	99	2.92	2 204	262.2	0.042		
قيود سياسية	1.92 13 Julie	3,194	262 (2	0.043				
	الجموع	265	2.83					
	مبيحافة	153	2.38					
	راديو وثليفزيون	99	2.96	6.745	2/2 0	0.001		
قبود ديئية	مختلط	13	2.61	6.745	262 42	0.001		
	الجموع	_ 265	2.61					
	صحانة	153	2.80					
	راديو وتليفزيون	99	3.58	19,965	262.2	0.000		
قيود ذاتية	مختلط	13	3.38		262 (2 19,965	0.000 262 (2 19	0.000	
	الحموع	265	3.12					

توزعت العينة على النحو الثالي:

جاءت الصحافة في المقدمة بنسبة بلغت 57.7٪ ويرجع هذا إلى انتشار الصحافة في عينة الدراسة مقارنة بالحدمات الإذاعية والتليفزيونية (باستثناء لبنان) ثم تلاها الراديو والتليفزيون بنسبة 37.4٪ المصرت في الأنشطة الإعلانية ومجال الملاقات العامة.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- القيود الاجتماعية: جاء الراديو والتليفزيون في المرتبة الأولى من المعاناة من هذا النوع من القيود وذلك أمر طبيعي يتفق صع طبيعة الوسيط الإهلامي الملي المنوع من القيود وذلك أمر طبيعي يتفق صع طبيعة الوسيط الإهلامي الماء يدخل كل بيت ويهدف في الأساس لحلق حالة من السلام الاجتماعي بين أفراد الشعب، بينما جاءت فئة مختلط في المرتبة الثانية حيث النسويق والعلاقات العامة تحاول غالباً عدم الافتئات على الثوابت الاجتماعية في سبيل تسويق مؤسساتها وسلعها وخدماتها، وكانت كلناهما أعلى من المترسط النهائي للمجموع العام، بينما جاءت الصحافة أقل في المتوسط الحسابي من الجموع العام وهو أمر أيضاً طبيعي حيث طبيعة الوسيط الصحفي وطبيعة جهوره هي الأقدر على قبول طروحات التغيير الاجتماعي. وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 20.023.
- القيود المؤسسية: جاء الراديو والتليفزيون في المرتبة الأولى بفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات الإذاعبة في العالم العربي تتسم بقدر كبير من الحزم وفرض شخصية المؤسسة على أفرادها، بينما جاءت فئة مختلط في المرتبة الثانية بفارق معتبر عن المتوسط النهائي حيث هذه المؤسسات تهتم بصفة أساسية بالربح المادي وهو ما يجعل الإخلال بقيود المؤسسة يمثل خسارة مادية وعلى هذا تكتسب هذه المقيود أهميتها الشديدة لدى القائم بالاتصال، ثم جاءت الصحافة أقل من المتوسط العام بفارق كبير، وهر ما يشير إلى أن المؤسسة الصحفية أكثر مرونة في نوعية القيود المؤسسية التي وهر ما يشير إلى أن المؤسسة الصحفية أكثر مرونة في نوعية القيود المؤسسية التي وهر ما يشير إلى أن المؤسسة الصحفية أكثر مرونة في نوعية القيود المؤسسية التي

- يخضع لها القائم بالاتصال، وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.
- القيرد السياسية: جاءت الإذاعة بشقيها في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 2.92 في مقابل 2.83 للمجموع العام، وهو أمر طبيعي حيث تنتمي نسبة لا بأس بها من الخدمات الإعلامية في الدول المبحوثة خاصة في الكويت وموريتانيا للملكية المحكومية المباشرة، بينما يتم استقطاب الكثير من المؤسسات الإعلامية اللبنانية الحرة ضمن ثيارات سياسية متتوحة، وصع الأخذ في الاعتبار شيوع وانتشار وتأثير هذا الوسيط الإعلامي يكون من الطبيعي أن يكون هو الأكثر تأثراً بالقيود السياسية. ثم جاءت الصحافة في المرتبة الثانية بفارق ضئيل عن الجموع العام، وهو ما يشير إلى أن وظأة القيود السياسية عليها اقبل وإن كان لا ينفي أنها تخضع المثل هذه القيود، ثم جاءت فئة مختلط في المرتبة الأخيرة بفارق كبير أنها تخضع المثل هذه القيود، ثم جاءت فئة مختلط في المرتبة الأخيرة بفارق كبير النها تخضع المثل هذه القيود، ثم جاءت فئة مختلط في المرتبة والإعلان بالسياسة من المتوسط العام حيث لا ترتبط خدمات العلاقات العامة والإعلان بالسياسة بشكل كبير. وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 2.004.
- القيود الدينية: كانت أكثر الفتات تعرضاً للقيود الدينية هي فشة الواديو والتليفزيون وهذا أيضاً أمر طبيعي، حيث تناول أي قضية ذات بعد ديني جدلي أمر يثير الكثير من الحساسيات في ظل الانتشار الكبير لهذه الوسائط وشيوع تأثيرها ودرجات الثقة المرتفعة إزاءها، بينما تلتها فبنة مختلط حيث لا ترضب هذه الفتات في تناول أمور دينية جدلية في ظل السعي لإرضاء العملاء وتحقيق أهدافها التجارية، بينما جاءت الصحافة في المرتبة الأخيرة بضارق كبير عن المتوسط العام وهو ما يشير إلى أن الوسيط الصحفي هو الأكثر تحرراً في تناول هذا النوع من القضايا خاصة وهو يخاطب جهوراً على قدر من الـوعي والثقافة. وقد كانت الغروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 20.00.

المتوسط الداتية: كانت أعلى الفئات هي الراديو والتليفزيون بفارق كبير عن المتوسط العام، وهو ما يشير إلى أن الفائم بالاتصال في هذه الوسائط يبني سلماً مهماً من الأولويات والمعايير التي ينبغي ألا يتعداها في ظل وسيط إعلامي يخاطب الأمي والصغير والمتعلم والكبير على السواء ويتسم بامتداد رسائله وحتمية وصولها للجماهير، بينما جاءت فئة مختلط في المرتبة الثانية بفارق معتبر عيث هذه الفئة تسعى إلى تكوين صورة ذهنية جيدة صافا لدى الجمهور وهو ما يتطلب سياقاً واضحاً من القيود الذاتية لمدى الصاملين بها لإنتاج رسائل إعلامية لا تتباين مع الواقع الاجتماعي والمديني والسياسي، بينما جاءت الصحافة في المؤخرة بفارق كبير عن المتوسط العام حيث القائم بالاتصال الصحفي أكثر حرية في تناول وتداول المعلومات خاصة حين يخاطب فئات الصحفي أكثر حرية في تناول وتداول المعلومات خاصة حين يخاطب فئات الصحفي أكثر حرية في تناول وتداول المعلومات خاصة حين الفرق بين الفئات نوعية يسعى لاكتساب رضاها صعوداً وهبوطاً. وقد كانت الفروق بين الفئات فات دلالة إحصائية حيث ثبت الملافة عند مسترى معنوية (0.000.

نتيجة اختبار الفرض الرابع: تبين قبول الفرض الرابع حيث وجدت فروق دالة بين نوع القيود ونوع الوسيط الإصلامي.

القرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية بين أنواع القيود المبتة لحرية الإعلام.

جدول رقم (9) يوضح العلاقات الارتباطية بين أنواع القيود المعيقة لحرية الإعلام.

الة	ئيود	مؤسية	سياسية	دينية	ڈائیڈ
	بيرسون	0.133	0.024-	0.245	0.450
قيود اجتماعية	مستوى الدلالة	0.030	0.695	0.000	0.000
	ېيرسون		0.329	0.215	0.029
قيود مؤسسية	مستوى الدلالة		0.000	0.000	0.641
	بيرسون			0.123	0.043-
قيرد سياسية	مستوى الدلالة			0.046	0.488
	ېيرسون				0.109
قيود دينية	مسترى الدلالة				0.076

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

القيود الاجتماعية:

و كانت أعلى القيود ارتباطاً بالقيود الاجتماعية هي القيود الذاتية حيث بلغ معامل الارتباط 0.450 عند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين هذين النوعين من القيود، وهو أمر يتناسب تماماً مع ما أكدته الدراسة، فالالتزام بالقيد الاجتماعي يعني تكوين أجندة ذاتية من القيود الذاتية لدى القائم بالاتصال تحكمه في عمله، بينما رؤية هذه القيود الاجتماعية باعتبارها معيقة لحرية الإعلام يتماشى مع اعتبار القيود الذاتية هي الأخرى معيقة للحرية.

- مثبت وجود علاقة طردية بين القيود الاجتماعية والدينية باعتبار أن الدين بمثل أهم روافد الحياة الاجتماعية في العالم العربي، وقد ثبتت لعلاقة عند مستوى معنوية 0.000 وهو ما يعني أن من يلتزم بالقيد الاجتماعي يلتزم بالقيد الديني والعكس صحيح.
- بت وجود علاقة طردية ضعيفة بين القيود الاجتماعية والمؤسسية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.030 وهو ما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من القيود المؤسسية هي قيود ذات طابع اجتماعي بالأساس خاصة في وسائط الإعلام الإذاعية كالراديو والتليفزيون.
- م يثبت وجود علاقة ارتباطية بـين القيـود الاجتماعيـة والسياسـية حيـث بلـغ
 مستوى الدلالة 0.695، وهو ما يشير إلى أن العنصر الحاكم في القيود السياسـية
 لا يتقاطع مع الأبعاد الاجتماعية.

الليود المؤسسية:

- تبت وجود علاقة طردية قوية بين القيود المؤسسية والسياسية وهو ما يشير إلى أن النسبة الأكبر من القيود المؤسسية هي مياسية في المقام الأول وبمعدل أعلى من القيود الاجتماعية، وهو ما يشير إلى حالة من التدخلات السياسية المباشرة في عمل وسائل الإهلام على مستواها التنظيمي الداخلي لا سيما في مؤسسات الإذاعة، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.
- مثبت وجود علاقة طردية بين القيود المؤسسية والدينية وهو ما يشير إلى أن القيود الدينية تمثل عنصراً مهماً في السياق المؤسسي ربحا بمعدلات أعلى سن القيود الاجتماعية، خاصة في البيتات ذات الطيف السيني المتنوع كلبنان، وفي مؤسسات إعلامية عامة كالراديو والتليفزيون، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.

م يثبت وجود علاقة بين القيود المؤسسية والذاتية وهو ما يعني أن القيود
 المؤسسية لا تدخل ضمن سلم القيود والاحترازات التي يضعها القائم بالاتصال
 لذاته.

القيود السياسية:

- ثبت رجود علاقة طردية ضعيفة بين القيود السياسية والدينية، وهو ما يشير إلى
 ان قدر ما من القيود السياسية يرجع الأسباب دينية خاصة في ظل الالتؤام
 الديني في الكويت وموريتائيا والتنوع الديني في لبنان، وقد ثبتت العلاقة عند
 مستوى معتوية 0.046.
- م يشبت وجود علاقة ارتباطية بين القيود الذاتية والسياسية وهـو مـا يعـني أن
 القيود الذاتية لا يضعها القائم بالاتصال في الاعتبار عند تكوين أجندته الخاصة
 للقيود الذاتية.

القيود الذائية:

ثبت عدم وجرد علاقة ارتباطية بين القيود الذاتية والدينية، وهمو مما يؤكمه أن القيود الذاتية ترتبط بالبعد الاجتماعي في الأسماس شم بأبعاد أخمرى كمالخبرة والذمارسة، والنفع الشخصي وغير ذلك.

نتيجة اختبار الفرض الحامس: تبين وجود علاقات ارتباطية بين القيود بانواعها وعليه يتم قبول الفرض الحامس.

الفرض السادس: توجد علاقات ارتباطية بين مفهوم القائم بالاتصال للحريسة الإعلامية ونوع القيود.

جدول رقم (16) بوضح العلاقات الارتباطية بين مفاهيم حرية الإعلام ونوع القبود.

ذاتية	ديثية	سياسية	مؤسسية	اجتماعية	معامل الاوتباط	المقاهيم
0.224	0.202	0 168-	0.105-	0.106	بيرسون	هي المارسة الطلقة
0.000	0.001	0.006	0.088	0.050	مستوى الدلالة	للحريــة في العمـــل الإعلامي
0.126	- 0.245	0.027	0.077-	0.072-	پيرسون	مفهـــوم غربـــي يستخدم لنشر ميادئ
0.041	0.000	0.656	0.210	0.244	مستوى الدلالة	وقسيم لا تتفسق مسع الثقافة العربية
- 0.329	- 0.212	0.081	0.074	0.211-	پيرسون	هــــي المارســـة
0.000	0.001	0.191	0.230	0.001	مستوى الدلالة	المنفسيطة والمسؤولة للعمل الإعلامي

· تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

حرية الإعلام تعنى المارسة المطلقة للحرية في العمل الإعلامي:

الغيود الاجتماعية: ثبت وجود علاقة طودية ضعيفة بين الفيود الاجتماعية واعتبار حرية الإعلام تعني الممارسة المطلقة للحرية وهو ما يؤكد أن أصحاب هذه الرؤية يرون القيود الاجتماعية معيقة لحرية الإعلام وقد ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.050.

- القيود المؤسسية: ثبت عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذا المفهوم والقيود المؤسسية، وهو ما يثبت أن القيود المؤسسية قيود عامة وموجودة حتى في الدول والمجتمعات التي تطبق هذا المفهوم من الحرية.
- القيود السياسية: ثبت وجود علاقة عكسية بين هذا المفهوم والقيود السياسية أي أن من يتبنى هذا المفهوم لا يرى في القيود السياسية عائقاً أمام حرية التعبير، وهو ما يشير إلى أن هذا المفهوم ينصب في الأساس على اعتبار القيود الأخرى أكثر إعاقة لحرية الإعلام، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.006
- القبود الدينية: ثبت وجود علاقة طردية بين ثبني هذا المفهوم واعتبار الدين من معوقات حرية الإعلام، وهو ما يشير إلى الممارسة المطلقة للحرية تعني وفق هذا الطرح تجاوز الثوابت الدينية، وقد كانت العلاقة ضعيفة وثبتت عند مستوى معنوية 0.001.
- القيود الداتية: ثبت وجود علاقة بين تبني هذا المفهوم واعتبار القيسود الداتية معيقة لحرية الإعلام، وهو ما يعيد تأكيد أن منظومة القيود الاجتماعية الدينية الداتية هي المقصودة بغيرورة تجاوزها عند إحداث الممارسة المطلقة للحرية، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000 وكانت علاقة أقرب للمتوسطة.

حرية الإحلام مفهوم غربي يستخدم لنشر مبادئ وقيم لا تتفق والثقافة العربية:

- القيود الاجتماعية: ثبت عدم وجود علاقة ارتباطية بين تبني هذا المفهوم واعتبار القيود الاجتماعية عائقاً أمام حرية الإعلام، وهو ما يشير إلى عمومية هذا النوع من القيود.
- القيود المؤسسية: ثبت عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذا المفهوم وبين القيود المؤسسية، وهو ما يشير إلى أن أصحاب هذا المفهوم لا يرون في القيود المؤسسية عائقاً أمام حرية الإعلام.
- القيود السياسية: ثبت كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذا المفهوم
 واعتبار القيود السياسية عائقاً أمام حرية الإعلام، أي أن القيود السياسية

والمؤسسية والاجتماعية جميعها يمكن قبولها في ظل الحماية من سيطرة الثقافة الاجنسة.

- القيود الدينية: ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين تبني هذا المفهوم واعتبار الدين من عوائق أمام حرية الإعلام، أي أن أصحاب هذا المفهوم لا يعتبرون الدين محال من القيود المعيقة لحرية التعبير، وهذا أمر طبيعي في ظلل تبني هذا المفهوم الذي يعني ممفهوم المخالفة تبني قيم الثقافة العربية الإسلامية. وقد ثبتت المعلاقة عند مستوى معنوية 0.000
- القيرد الذاتية: ثبت وجود صلاقة عكسية ضعيفة بين تبني هـذا المفهـوم واعتبـار القيرد الذاتية من عوائق حرية الإعلام، وهو ما يعني أن أصحاب هـذا المفهـوم لا يرون في القيود الذاتية عائقاً أمام حرية الإعلام وهو مـا يتكامـل نسـبياً مـع التفسير السابق، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.041

حرية الإعلام هي المارسة المنضبطة والمسؤولة للعمل الإعلامي:

- القيود الاجتماعية: ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين تبني هــذا المفهـرم واعتبار القيود الاجتماعية عائقاً أمام الحرية، أي أن أصحاب هــذا المفهـرم لا يرون في القيود الاجتماعية عائقاً أمام الحرية على الإطلاق، وهو ما يتكامل مع فكرة المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال، وقد ثبتــت العلاقـة عنــد مسـتوى معنوية 0.001
- القيود المؤسسية: ثبت عسدم وجمود علاقة ارتباطية بمين هسذا المفهسوم القيمود
 المؤسسية أي أن أصحاب هذا المفهوم قد يتقبلون هذا النوع من القيمود دون أن
 يخل ذلك بمفهومهم.
- القيود السياسية: ثبت كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذا المقهوم وبين
 القيود السياسية حيث عكن قبول القيود السياسية في إطار المسؤولية
 والانضباط.
- القيود الدينية: ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين هذا المفهوم وبين القيود
 الدينية حيث يرى أصحاب هــــذا المفهــوم أن الــدين لا يمثــل بحــال عائقـــأ أمــام

المارسة المنضبطة والمسؤولة والرشيدة لحرية الإعلام. وقد ثبتت العلاقية عنيد مستوى معنوية 0.001

القيود الداتية: ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين هذا المفهوم وبين القيود الداتية وهو ما يعني أن الممارسة المنضبطة والمسؤولة لا تتأتى إلا من خلال سلم قيمي ذاتي للقائم بالاتصال باعتباره هو المسؤول الأول عن المجتمع وفق نظرية المسؤولية. وقد ثبت العلاقة عند مستوى معنوية .. (0).

تتبجة اختبار الفرض السادس: تبين وجود علاقات ارتباطية بين مفهوم القائم بالاتصال للحرية الإعلامية ونوع القيود. وهو ما يعني قبول الفرض السادس.

الفرض السابع: توجد علاقات ارتباطية بين رؤية القائم بالاتصال لمستويات تطبيق الحرية الإعلامية ونوع القيود.

جدول رقم (11) يوضح العلاقات الارتباطية بين مستويات تطبيق حربة الإعلام والقيود بانواعها:

ذائية	ديئية	سياسية	مومسية	اجتماعية	معامل الارتياط	مستويات التعلبيق
- 0 181	- 0.030	- 0.361	0.028	0.048	بيرسون	اطبسق مبسادئ الحريسة علسسس المسسستوى
0.003	0.623	0.000	0.644	0.434	مستوى الدلالة	الشخصي
- 0.025	0.105	- 0.011	0.241-	0.002	پېرسون	زملائسي يطبقسون
0.681	0.088	0.860	0.000	0.972	مستوى الدلالة	مبادئ الخرية
- 0.085	0.006	- 0.131	0.440-	0 047-	پيرسون	موسسي تطبق مبادئ
0.168	0.922	0.033	0.000	0.447	مسترى الدلالة	, خریة
- 0.130	0.071	0.026	0.190-	0.212-	ويرسون	لجشع الذي أعمل به
0.034	0.249	0 671	0.002	0.001	مسترى الدلالة	يطبق مبادئ الحرية
0.007	- 0.214	0.138	0.042	0.161-	پېرسون	الإعلام العربي ككل
0 907	0.000	0 025	0.492	0.008	مسترى الدلالة	يطبق مبادئ الحرية

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

المستوى الشخصي: ثبت عدم وجود علاقة بين النظبيق الـذاتي لفهـوم حرية
 الإعـلام والقيـود الاجتماعيـة والمؤسسية والدينيـة، وهـو مـا يعــي أن التطبيــق

الشخصي للقائم بالاتصال لمبادئ حرية الإعلام لا يصطدم بمثل هذه القيود، بينما ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين تطبيق الحرية على المستوى الشخصي واعتبار القيود السياسية مقينة لحرية التعبير، وهو ما يعني أن ممارسة القائم بالاتصال للحرية تتماشى عكسياً مع مساحة القيود السياسية وتتكامل معها أو بمعنى أدق أن الإعلامي كلما زاد تطبيقه للحرية الإعلامية كلما تقلصت القيود السياسية من حوله وهو أمر مؤكد. وقد ثبتت هذه العلاقة العكسية عند مسترى معنوية 0.000. كما اتضح وجود علاقة عكسية ضعيفة بين تطبيق مبادئ المرية على المستوى الشخصي واعتبار القيود الذاتية معيقة لحرية التعبير، وهو ما يعني أنه كلما ارتفعت محارسة الذاتية لا يتم إلا بتقليل سقف المعاير الشخصية يؤكد أن ارتفاع سقف الممارسة الذاتية لا يتم إلا بتقليل سقف المعاير الشخصية للقائم بالاتصال، وقد ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.

- مستوى الزملاء: ثبت عدم وجود علاقة ارتباطية بين تطبيق زملاء العمل للحرية وجبع أنواع القيود باستثناء القيود المؤسسية، وهو ما يشير إلى أن زملاء العمل في تطبيقهم للحرية لا يصطدمون بكافة أشكال القيود باستثناء المؤسسية منها، والتي ثبت وجود علاقة عكسية بينها وبين تطبيق الحرية، وهو ما يعني أنه كلما ارتفع سقف الحرية لدى الزملاء كلما قلت القيود السياسية مكانة للديهم وهو أمر طبيعي، وقد ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000
- المؤسسة الإعلامية: لم يثبت وجود علاقة ارتباطية بين تطبيق المؤسسة للحرية ويين اعتبار القيود الاجتماعية واللهائية واللهينية عاتقاً أمام حرية الإعلام، وهو ما يعني أن القيود التي تحكم حركة المؤسسة الإعلامية لا ترتبط بهله الأبساد ولا تتأثر بها، وهو ما يعيد تأكيد أن أغلب القيود التي تتحكم في المؤسسة الإعلامية هي قيود سياسية وتنظيمية داخلية في الأغلب الأعمر. وقد ثبت وجود علاقة عكسية متوسطة بين تطبيق المؤسسة للحرية والقيود المؤسسية بمعنى أنه كلما ارتفع سقف الحرية داخل المؤسسة كلما قلت القيود المؤسسية وضعف تأثيرها والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 00.00، كما تبين وجود علاقة والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000، كما تبين وجود علاقة والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000، كما تبين وجود علاقة والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000، كما تبين وجود علاقة مناه

عكسية ضعيفة بين تطبيق المؤمسة للحرية والقيود السياسية بمعنى أنه كلما زادت الحرية داخل المؤمسة كلما قلت القيود السياسية والعكس، وقبد ثبتت هالمه العلاقة عند مستوى معنوية 0.033

- المجتمع: ثبت وجود صلاقة عكسية متوسطة بين تطبيق المجتمع للحرية والقبود الاجتماعية بمعنى أن مستوى الحرية داخل المجتمع يرتبط بضعف وقلة القبود الاجتماعية والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية (0.00) كما نبين وجود علاقة عكسية ضعيفة بين تطبيق المجتمع للحرية والقبود المؤسسية بمعنى أن المجتمع الحر تقل فيه القبود المؤسسية على الإعلام، وأنه كلما ارتفعت القبود كلما ضعفت الحرية الاجتماعية، وهو ما يكسب المؤسسة الإعلامية درراً بارزاً في التغيير المجتمعي وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية (0.002) كما ثبت وجود علاقة ضعيفة بين القبود الذائية وبين تطبيق المجتمع للحرية وهو ما يعني أن تطبيق الحرية في المجتمع يرتبط بتخفيض سقف القبود الذائية للقائم بالاتصال والعكس، وقد ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 10.034. ولم يثبت وجود علاقة بين تطبيق وقد ثبت العلاقة عند مستوى معنوية 10.034. ولم يثبت وجود علاقة بين تطبيق الغرية على مستوى المجتمع وبين القبود الدينية والسياسية وهو ما يعني أن هدا النوع من القبود يمثل ركيزة للمجتمع لا تتعارض مع حرية هذا المجتمع.
- الإحلام العربي ككل: ثبت عدم وجود علاقة ارتباطية بين تطبيق الإعلام العربي للحرية وبين القيود المؤسسية والذاتية على اعتبار أن هذه القيود طبيعية وتتعلق بأبعاد إنتاج الرسالة الإعلامية عملة في القائم بالاتصال والمؤسسة. بينما تبين وجود علاقة عكسية ضعيفة بين تطبيق الإعلام العربي للحربة وبين القيود الاجتماعية كلما ارتفع سقف الحربة للإعلام العربي والعكس وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 800.0. كما تبين وجود علاقة طردية ضعيفة وبين تطبيق الإعلام العربي للحربة والقيود السياسية وهو ما يحتمل بعدين أنه كلما ارتفعت عارسة الحرية كلما زادت القيود السياسية وهو ما يحتمل بعدين أحدهما واقعي لا يمكن فهمه، والآخر تحذيري يمعني أن السياسة تضيق على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما ازداد تحرره وهو الآقرب للواقع، وقد ثبتت العلاقة على الإعلام العربي كلما إينان السياسة تضيق العربي كلما ازداد القرب المؤلم الم

عند مستوى معنرية 0.025. كما ثبين وجود علاقة عكسية متوسطة بين تطبيق الإعلام العربي للحرية والقيود الدينية بمعنى أن المتخلص والتحرر من القيود الدينية يزيد من حرية الإعلام العربي والعكس، وقد ثبتت العلاقة عند مستوى معنوية 0.000.

تتيجة اختبار القرض السابع:

تين وجود علاقات ارتباطية بين رؤية القائم بالاتصال لمستويات تطبيق الحرية الإعلامية ونوع القيود. وهو ما يعني قبول القرض السابع.

النتائج العامة للدراسة

- 1. مثلت القيرد الاجتماعية أهم القيود التي تواجه حرية الإعلام في العالم العربي، تلتها القيود الله التي يتبناها القائم بالاتعمال على المستوى الشخصي، بينما جاءت القيود السياسية والمؤسسية في مرتبة تالية على عكس السائد في الأدبيات العربية التي تعلى من شأن هذه القيود، وجاءت القيود الدينية في ذيل القائمة.
- مثلت القيود الاجتماعية قيوداً معيارية في الأغلب الأعم حيث لم تشاثر باغلب
 المتغيرات التي تناولتها الدراسة.
- 3. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع القياود والدولة التي تستم فيها الممارسات الإعلامية المختلفة، أي أن كل دولة ذات طبيعة هنتلفة في نوع القيود التي تفرضها نظمها السياسية والاجتماعية والمؤسسية ..الخ.
- 4. تبين عدم وجود قروق ذات دلالة إحصائية على مستوى السمات الديموجرافية (النوع والسن) وهو ما يعني أن القيود المعيقة لحرية الإصلام لا تشائر بهله المتغيرات.
- 5. تبين وجود قروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الوظيفية للقائم بالاتصال ممثلة في سنوات الحبرة والدخل الشهري والمستوى الوظيفي ونوع القبود المعيلة لحرية الإعلام.
- 6. تبين تأثير نوع الوسيط الإعلامي في نوع القيود المفروضة عليه حيث السمت الإذاعة (راديو وتليفزيون) بأنها الأكثر تعرضاً للقيود بأنواعها في مقابل الصحافة التي كانت الأكثر تحرراً منها، وتوسطت أنشطة الإعلان والعلاقات العامة حيث تأثرت بالقيود الذاتية والاجتماعية والدينية والمؤسسية أكشر من تأثرها بالسياسية.
- ارتبطت القيود الاجتماعية بالقيود الذاتية بأعلى معـدل كمـا تـبين تكاملـها الشديد مع القيود الدينية والمؤسسية.

- ارتبطت القيرد المؤسسة بالقيود السياسية ثم الدينية ثم الاجتماعية على التوالي.
 - 9. ارتبطت القيود السياسية بالقيود المؤسسية ثم الدينية على النوالي.
 - 10. ارتبطت القيود الدينية بالقيود الاجتماعية والمؤمسية والسياسية على التوالي.
 - 11. لم ترتبط القيود الذاتية سوى بالقيود الاجتماعية فقط.
- 12. تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين مفهوم حربة الإعلام على أنها الممارسة المطلقة والقيود الاجتماعية والدينية والذاتية وعكسية على مستوى القيود السياسية.
- 13. تبين رجود علاقة ارتباطية عكسية بـين اعتبـار الحريـة مفهومـاً غربيـاً والقيـود
 الدينية والذائية فقط.
- 14. تبين رجود علاقة عكسية بين اعتبار الحرية تعني المسؤولية والقياود الاجتماعية والذائية والدينية.
- 15. تبين وجود علاقة عكسية بين الممارسة الشخصية للقبائم بالاتصال للحرية والقيود السياسية والذاتية.
 - 16. تبين رجود علاقة عكسية بين تطبيق زملاء العمل للحرية والقيود المؤسسية.
- 17. تبين وجود علاقة عكسية بين تطبيق المؤسسة الإعلامية للحرية والقيود المؤسسية والسياسية.
- 18. تبين وجود علاقة عكسية بين تطبيق المجتمع للحرية وبدين القيدود الاجتماعية والدينية.
- 19. ثبين وجود علاقة عكسية بين تطبيق الإعماام العربي ككمل للحرية والقياود الاجتماعية والدينية في حين ثبت وجود علاقة طردية مع القيود السياسية.

المبحث الثاني الديمقراطية

	Alleita See Adel See See See See	5 b
 	ضايا المرية النيبة راطية، حقوق الإثمان	إعلاميون العرب وه

تعد إشكالية الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام إشكالية عميقة ومتأصلة في الفكر الإعلامي والسياسي على حد سواء. إلا أنه من الملاحظ دائماً تركز الانجاهات المحثية والأكاديمية في تتاول هذه الإشكالية نحو البعد المتعلق بكيفية تفعيل وتقييم دور وسائل الإعلام في نشر قيم الديمقراطية واستيعابها.

في الوقت الذي نرى هذه الدراسات تبتعد عن دراسة القائم بالاتصال واتجاهه لحو الديمقراطية كعنصر رئيس في عملية نشر الوعي الديمقراطي، والقيام بالدور المفترض لوسائل الإعلام في هذا الصدد.

ولا شك أن الأمر لا يتوقف هند هذا الحد فثمة تغيرات راهنة عميقة الأثر ترتبط بهذه لإشكائية على مستوى العالم العربي.

ويأتي على رأس هذه التغيرات حالة الحراك السياسي الذي تشهدها المنطقة، وهذا الحراك قد ازداد وفق الحاجات المحلية المتجددة وبروز المتغيرات الدولية والضغوط العالمية، وتطلع كثير من الشعوب العربية في الاتجاء نحو التعددية والديمقراطية.

لقد صور بعض المعلقين الغربين العالم العربي على أنه منطقة راكدة سياسيا وأفاق فجأة على فكرة التغيير في أصقاب أحداث 11 سبتمبر. وهذا النصوير غير سليم قدماً. مع الاستثناء، حتى الآن. فقد سعت بعض دول الخليج والدول العربية من أجل الإصلاح السياسي خلال القرن العشرين. ومع عقدي الثمانينات والتسعينات، وبينما بدأت الأنظمة تواجه تحديين جليدين هما الانكماش الاقتصادي والحركات الإسلامية السياسية، ظهر تيار ليبرائي يرغب في إضفاء الشرعية، وبدأ العديد من الحكام يتقبلون فكرة الانتخابات والتعددية، ورفعوا بعضاً من سيطرتهم على النشاط الاقتصادي. وبدأت بعض الأشكال الجديدة تظهر في المنطقة خلال تلك السنوات مثل المنظمات المدنية والديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان وعطات التليفزيون العربية والفضائيات (أ).

⁽¹⁾ AmyHawthorne: Reform in the Arab World: a New Ferment. Camegie Papers, Middle East SeriesNo.52, October 2004

ولاشك أن ظهور الحركات الإرهابية المتوازي مع أحداث 11 سبتمبر وما بعدها سرع من اعتماد الحيار الديمقراطي – على المستوى المعلن على الأقل – من قبل لانظمة العربية، كبديل عن ترك الأنظمة السياسية عرضة للتغيير عن طريق العنف.

وعلى مستوى آخر بالغ الأهمية يأتي المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في العالم العربي مصحوباً بعدد من الجهود السياسية والإعلامية، يأتي هذا كله كعنصر محفز إضافي (إن لم يكن أصبح أساسياً) لحالة الحراك الديمقراطي في المنطقة، مما فتح مجالات جدالية واسعة بين المفكرين بل وحتى في الأوساط الشعبية قبولاً ورفضاً، ولا شك أن هذا المشروع يشكل أحد المتغيرات المهمة في إشكائية الديمقراطية في العالم العربي.

وثائث المتغيرات الرئيسة المحفزة لحذا المشروع هو ظهور وانتشار وتغلغل استخدام وسائط الاتصال الحديثة المتمثلة في الفضائيات والإنترنت، وهو ما جعل حالة الوصاية الإعلامية للدولة أمر غير ممكن مما رفع سقف الطموحات العربية تجاء الحرية والتعددية.

إذ أدت ثورة الإعلام والاتصال إلى بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، وزيادة دور فاعلين كانوا موجودين بالفعل. ويتمثل هؤلاء الفاعلون ليس فقط في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا الرأي العام العالمي. وأصبح هؤلاء يلعبون دوراً هاماً في تحديد الأولويات الدولية، وتوجيه سياسات المحكومات الوطنية، بدرجة أكبر بكثير من أي فترة مضت، ولاسيما في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن والسلام على الساحة الدولية، وكذلك القضايا الإنسانية.

ورغم أن ثورة الإعلام والاتصالات خلقت ضغوطاً إضافية على المجتمع الدولي للتدخل في الصراعات الإقليمية والداخلية العنيفة، إلا أن هذا التدخل كان يتم في الأغلب وفق الشروط الخاصة بالقوى الدولية المعنية، وبما يتوافق مع مصالحها القومية، وليس حسب الظروف الموضوعية لهذه الصراعات، وهو ما يدفع البعض إلى النظر إلى العولمة باعتبارها محاولة لصنع أو إعادة صنع العالم، في كافة مجالات التجارة والمعلومات

والاتصالات والسياسة، من خلال رؤية معينة تحددها مصالح القوى الدولية المهيمنة (1).

وعلى هذا الأساس تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالية اتجاهات القائمين بالاتصال في العالم العربي نحو الديمقراطية في محاولة لإدراك البعد الإعلامي والفكري للديمقراطية لدى هذه الفئة التي تسهم بدور مهم في تشكل الفكر والوعي العام لدى الجماهير العربية.

مفهوم الديمقراطية:

جاء في وثيقة مكتبة الإسكندرية: أن الديمقراطية هي النظام الذي يعتبر الحرية القيمة الأساس والأعلى، وهي التوصل إلى السيادة الحقيقية للشعوب بحيث تحكم نفسها بنفسها من خلال التعددية السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومة، وهي نظام يقوم على احترام كل حقوق الفكر والتنظيم وحرية التعبير للجميع (2).

بينما يرى أحد الباحثين أن الديمقراطية بمعناها الواسع هي: مشاركة الشعب في انخاذ القرار السياسي، ومراقبة تنفيذه، والحاسبة على نتائجه، وأنها بالمفهرم الإجرائي أصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفقاً عليها سلفاً بين جميع الأطراف، تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة (3).

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB59.HTM

⁽¹⁾ التقرير الاستراتيجي العربي 2003/2004. قسم التفاعلات الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) 2005.

 ⁽²⁾ وثيقة صادرة عن مؤتمر (تضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ)، 14 - 12 مارس 2004،
 مكتبة الأسكندرية، مصر.

⁽³⁾ عبد الغفار شكر: مرجع سابق.

وترى إحدى الباحثات أن مفهوم الديمقراطية مشتت ومتنوع بين ديمقراطيات شعبية، وجماهيرية، وليبرائية، وحرة، وحقيقية، وزائفة، وغير ذلك، وترى أن كل القوى لسياسية القمعية منها والليبرائية، الإسلامية منها والعلمانية، الدينية والمدنية، لشيوعية والرأسمالية تصف نفسها بالديمقراطية، بل إنها لا تتوقف عند هذا الحد بل إنها تبرد أية إجراءات تتخذها حتى لو كانت قمعية واضطهادية تحت اسم الديمقراطية، وتحت شعار الدفاع عنها (1).

الديمقراطية بإذ المواثيق الدولية:

يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (29) بند (2) إلى أن الفرد بخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي، وهو ما يجعل الأصل في المجتمعات أن تكون ديمقر طية، وأن أية قيود تفرض على الإنسان تكون في نطاق تحديد الواجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع فقط.

وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية تستلزم حرية التفكير التعبير فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في مادتيه (18)، (19) على حتى التعبير لجميع البشر⁽²⁾.

كما نص ميئاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي الذي بدأ العمل به عام 2000 على جميع المظاهر الديمقراطية المتمثلة في دعم الحريات والتعددية والتنوع، وجاء نص المادة رقم (11) بند (2) تحترم الحرية وتعددية وسائل الإعلام⁽³⁾.

Broad band Blogs, Germany 2006 . انيوليت داغر: حرل مفهرم الديماراطية الخيفية. http://hem.bredband.net/dccls/veol.htm

⁽²⁾ هيئة الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إدارة شئون الإعلام ، 2003 http://www.un.org/arabic/aboutum/humanr.htm

⁽³⁾ المعدر السابق

ولا شك أن تأكيد المواثيق الدولية على الديمقراطية ومظاهرها يشكل حالة من الإجماع العالمي نحو تبني الديمقراطية، ولكن صارت الإشكالية أية ديمقراطية، وأي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية هو الواجب التحقيق.

الإسلام بين الشوري والديمقراطية:

تتعدد الاختلافات والرؤى بين من يعالج قضية الشورى والديمقراطية، وكل فريق يناصر وجهة نظره عبر إيراد سلسلة من المفاهيم والطروحات النظرية، والاستدلال بشواهد تطبيقية لممارسات الشورى والديمقراطية (1).

ويمكن القول بوجود سمات واضحة تقارب الديمقراطية من الشوري بمعناها الأصيل، وسمات أخرى يبتعد بها المصطلحان عن بعضهما البعض، وقضية العلاقة بين الديمقراطية والشورى قضية نظرية راسخة في العالمين العربي والإسلامي، بل إنها استجلبت معها الكثير من الأراء الغربية التي عالجت هذه العلاقة وبعيداً عن الدخول في تفاصيل كثيرة ومتعددة يمكن إجمال القول في ثلاثة عناصر هي المقهوم، والمرجعية الحاكمة، والأليات فيما يلي:

- أن الشورى والديمقراطية تعنيان حكم الشعب أو من يمثله، وأكن وفق حدود تحكم عمل كل منهما.
- و فالشورى تعني حكم أصحاب الرأي من الأمة وتداولهم للرأي بما يحقق المصلحة العليا للأمة، وبما يقيم دين الله عز وجل في الأرض.
- والديمقراطية تعني حكم الشعب عبر الحتيار ممثلين تكون لهم سلطة التشريع وفق مصالح الدولة.
 - أن المرجعية الحاكمة لكلا النظامين مختلفة عن الأخرى حيث إن:
- المرجعية الحاكمة للشورى هي شرع الله عز وجل، فلا يجوز الأصحاب

 ⁽¹⁾ عمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية محقوق الإنسان، الجملد الثاني، دار الشروق،
 القاهرة، 2003.

الشورى أن يُخالفوا ظاهر الشرع وباطنه، بل هناك مدى محدد يحق لهم العمل في إطاره في سبيل تحقيق مصلحة الأمة.

و بينما المرجمية الحاكمة للديمقراطية هي الشعب الذي أسبغ على هؤلاء المثلين له صفة الشرعية في إقرار ما يجوز وينبغي، وما لا يجوز، وهنا المرجعية الأصيلة بشرية إنسانية قابلة للخطأ، ومن أمثلة الأخطاء الديمقراطية الكثير من المدعوة للحروب، وظهور زعامات ديكتاتورية بناء على اختيار ديمقراطي كالنازية والفاشية، ووجود سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي قامت بها مجالس تم انتخابها ديمقراطياً.

إن آليات الممارسة بين النظامين قابلة للجدال حولها:

- و فالشورى ذات مدى واسع ولا يحق لمفكر ما أن يحصر الأليات التي يتم اختيار أعضاء مجالس الشورى حلى أساسها، فالشورى شهدت انتخابات مباشرة، كما شهدت اصطفاء وتعييناً لأصحاب الرأي السديد والحبرة المسبقة من قبل ولي الأمر، وغير ذلك، إلا أن الأمر الذي ينبغي التركيز عليه ههنا هو قدرة الشورى كنظام وقابليتها لاتباع أساليب التمثيل الديمقراطي الحر الناجم عن الاقتراع الحر المباشر باعتباره صار أساس الحرية في العصر الحديث، إلا أن هذا الأمر يتيد كما هو الحال في نظم ديمقراطية كثيرة بعوامل تتعلق العمن السمعة (العدالة) والحبرة.
- الديمقراطية ذات آلية واحدة تتركز في الانتخاب الحر المباشر من قبل الشعب لمن يمثلونهم في المجالس النيابية، وأن هذا الشعب لا توجد لديه حرية مباشرة في إسقاط هذا المجلس وفق آلية محددة قبل انتهاء دورته المحددة بعدد من السنوات، ولكن الشعب يتبع في هذه المسألة عدداً من الإجراءات المتاحة في بعض الدول والمجرمة في دول أخرى مثل العصيان المدني، والإضرابات، والتظاهرات، كما تقضي بعض النظم الدستورية بإجراءات قد تخول بها السلطات القضائية ممثلة في

الحكمة العليا، أو السلطات التثفيذية تمثلة في رئيس الجمهورية بإعلان حل المجلس النيابي والدعوة لإعادة الانتخاب.

وسائل الإعلام ونشر قيم الديمقراطية:

للقيم الديمقراطية دور محوري في انضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتوفير شروطها الأساسية. ويتطلب ذلك إنجاز ثلاثة مهام أساسية هي:

- إشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في الجتمع.
- الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقتهم بالاخرين.
- تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، واكتسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في هتلف مجالات الحياة. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام لأنها تقوم أيضا على القيم الديمقراطية، ولأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها أو عارسة نشاط جماعي للدفاع عن مصالحهم، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوحة. فكيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني، بهذا الدور، وما هي علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، وما هو دورها الحدد في بناء الديمقراطية؟ (1).

(1) لزيد من التفاصيل راجع:

منصور العريض: الشورى في دولة البحرين. (المنامة: منشورات مجلس الشورى، الطبعة الأولى، 1996) ص 9-61.

حبدالعزيز بن عثمان التوبيري: الديمقراطية في المنظور الإسلامي. (منشورات المنظمة الإسلامية للنربية والثقافة والعلوم إيسيسكو، 1426-2005).

فردرس الموسوي: الإسلام والنهاراطية دراسة تحليلية انتعامل الإسلام مع النظام الديماراطي
 http://www.cdhrap.net/text/bohoth/32.htm.

- ندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، بالتعاون مع مركز دراسة الإسلام والديمقراطية واشتطن، 19 -20 ديسمبر 2005.
- مملاح الدين جورشي: ترسيخ الديمقراطية مهمة جديدة للفكر الإسلامي (الكويت، الجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عجلة الحربي العدد: 465 ، 1/8/1997).
 - شبكة الأمة الإسلامية: الشوري والذي قراطية مسمات وفروق، 30/5/2003
- http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=145&catnum=18&s
 ubcat=78&PHPSESSID=6523772750efc94766f1b8bc07cd6db2
- عبد الله العارف: أبهما له حق السيادة الشورى أم الديمقراطية. 2001، ملتفى البحرين
 الإلكتروني http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=1487
- برهان طلبون: الشورى والديمقراطية رؤية عصرية. (المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي،
 القاهرة، 21–23 شعبان 1423)

http://critique-sociale.blogspot.com/2002/10/blog-post.html

- الشورى وحدود الحية: علة النبأ، العدد 42، قبراير 2000.
- ا ناخر السلطان: أن النباين بين الشورى والذهقراطية. 6/8/2005 http://www.metransparent.com/texts/fakher al sultan between shur

 a and democracy.htm
- عمد عمارة: الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية. (مؤثمر الإسلام والغرب في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 13-15/12/ 2003)
- مالح بن عبدالله بن حيد: الشورى والدعقراطية رؤية عصرية وتجربة المملكة. (المؤتمر الأول لموسسة الفكر العربي، القاهرة ، ، 21-23 شعبان 1423).
- عسن باثر الموسوي: الشورى والنهافراطية (بغداد: دار الحادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).
- عامر ، الأمير: المسلمون بين الشورى والنهقراطية. (بجلة الحوار المتمدن، العدد 1099،
 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=31101 (2005/2/4
- شاكر النابلسي: لماذا تصر على النيمتراطية لا الشورى، وما الفرق بين الشورى والديمقراطية.
 شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين) 19/1/2004

http://www.amin.org/views/shaker_nabulsi/2004/jan19.html

رضوان زيادة: سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي (بيروت: دار المدار الإسلامي ، 2004)

ويعبر Scheuer في مقالته النقدية لكتاب Starr حول إبداع الميديا. الأصول السياسية لوسائل الاتصال الحديثة من أن علاقة الديمقراطية ورسائل الإعلام علاقة السياسية لوسائل الاتصال الحديثة من أن علاوة الاعتراف مجدلية متشابكة، مؤكداً على ضرورة الاعتراف مجتميات عددة أهمها: عدم القدرة على الفصل المباشر بين الاقتناع يجادئ الديمقراطية والسعي لحو نشرها، وهو ما يعني أن القائم بالاتصال ينبغي أن يكون على إيمان تام بالديمقراطية ليستطيع الدعوة إليها، كما أكد على ارتباط الديمقراطية بالصحافة الحرة والقوية، واعتبار أن الإعلام ذا دور مواز للتعليم في عمليات نشر الوعي الديمقراطي وليس فقط معضداً له، وهو ما يؤكد على ضرورة تضافر جهود التعليم والتربية والإعلام في تأسيس الاتجاهات لحو الديمقراطية (1).

إشكاليات علاقة وسائل الإعلام بالمارسة الديمقراطية:

من الواضح في أدبيات الدراسات الاتصالية العربية منها والأجنبية وجود أصيل للديمقراطية، وأنه من الواجب على وسائل الإعلام السعي الدروب نحو تمكين

الإسلام ليس نسخة من الديمقراطية. إسلام أون لاين 9/ 7/ 2000 http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic9-e.asp

وسام فزاد: الشورى والديمقراطية.. مساحات الالتفاء والافتراق. شبكة الأحرار،
 2005/11/26

http://www.ala7rar.net/navigator.php?pname=topic&tid=2994&PHP SESSID=cd442738e63a7730ddabe34711b82367

منشورات مؤتمر نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية.. الفروق وإمكانية التعايش (عمان 21/8/2004).

مشير عمر المصري: المشاركة في الحياة السياسية في ظل انظمة الحكم المعاصرة (غزة مركز الشرق للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى 2005).

⁽¹⁾ عبدالغفار شكر: دور انجتمع المدني في بناء الديمقراطية. منشورات لجان إحياء الجمتمع المدني في موريا.

http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil- 2004/10/27 society-15012005-01.htm

الديمقراطية في المجتمعات، وذلك عبر كفالة حرية التعبير، وحماية التعددية، والحفاظ على كيان الدولة، ودعم المشاركة السياسية.

وههنا لا يمكن إعادة الحديث من جديد حول هذه الأمور، بل إن ما يعنينا هنا هو التعرف الفعلي على أداء وسائل الإعلام لحله الوظيفة الموجودة في أغلب الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية.

والأمر اللافت للنظر هنا ـ بعيداً عن المثاليات وبالتركيز على الواقع العملي ـ وجود حالة متعاظمة من التضارب بين ما هو كائن وما هو واجب، وزيادة الانتقادات حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام فعلاً.

وعلى هذا الأساس يمكن تركيز أهم ملامح العلاقة بين وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في ثلاثة مستويات:

الأول: وسائل الإعلام والمارسة النبيمقراطية ﴿ المجتمعات الفربية الليبر الية:

تتمحور الإشكالية الكبرى في الفكر الغربي حول المصلحة، والسعي وراء المصلحة عمل الدافع الرئيس وراء الحراك الاجتماعي في الجتمعات الليبر لية وفق رؤية جون لوك وفلسفته، وهنا تبدو العلاقة بين التطبيق الديمقراطي الأمثل لا تتصارع مع السعي وراء لمصلحة كمنطلق أول حيث يرى كينشام أن المواطنة ذات بعدين أولهما: حافزه المصلحة الذاتية والآخر يدفعه هاجس الصالح العام. وأن نموذج الاهتمام بالصالح العام يتطلب من المواطنين الذين لديهم مصالح خاصة أن يملكوا أيضاً وبعدلوا إدراكاً للصالح العام. وأمر العلاقة بين الاثنين وتغليب أحدهما على الآخر يتعلق بعملية تعليمية مستمرة تحظى فيها وصائل الإعلام بالجانب الأكبر لتنتج المواطن المسؤول القادر على التمييز بين أولويات المصلحة الذاتية والعامة (أ).

ولا شك أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق سوى في مناخ إعلامي حر مسؤول، وهو ما يجعل نظرية المسؤولية الاجتماعية هي المركز في الدراسات التي تناولت التربية السياسية.

⁽¹⁾ Jeffrey Scheuer: Democracy and Media. Dissent Magazine, Summer, 2004. http://www.dissentmagazine.org/article/?article=356

والأمر ذاته تؤكده هيوم حيث ترى أن هناك فارقاً كبيراً بين الصحافة الحرة وصحافة المصالح، فالصحافة الحرة هي التي تضطلع بعدد من المسؤوليات تجاه الفرد والمجتمع وهي:

- 1. القيام بدور الرقابة على أعمال الحكومة.
 - 2. تسليط الضوء على القضايا الحامة.
 - 3. تثقيف المواطنين.
 - 4. إقامة التواصل بين الناس(1).

وفي حين تؤكد هيوم على النفرقة بين الصحافة الحرة وصحافة المصالح، يرى بعض الباحثين أن هذه النفرقة نظرية مجتة حيث يرى Machesney في كتابه (الميديا الغنية والمديقة الفقيرة) أن وسائل الإعلام قد ابتعدت تماماً عن تمكين الديمقراطية والحرية في المجتمعات، بل إنها المحرفت لتكون قوة معادية للديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعلى مستويات متشابهة في بقية دول العالم. وأشار إلى أن أهم الإشكاليات التي أثرت على انحراف الدعم الإعلامي للديمقراطية تتعمل في: تطور تقنيات الاتصال، ونمو الاحتكارات والاندماجات بين القوى الإعلامية الأمريكية والعالمية، وفساد الأداء الإعلامي الذي بات يزيف الحقائق لمصلحة جماعات معينة، والأمر الأخطر هو سعي وسائل الإعلام في تزييف مفاهيم الديمقراطية ليبدو الفساد والاحتكار والصوت الواحد والسعي وراء المسالح من القيم الديمقراطية وهو أخطر الأمور (2).

⁽¹⁾ رائف كيتشام: المراطنية والحكم الديمقراطي الرشيد. قضايا الديمقراطية. مجلة إلكترونية تصدر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، عند: أسس الديمقراطية، ديسمبر 2005، النسخة العربية.

http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/1205/ijda/ketcham.htm

⁽²⁾ إلين هيرم: حرية الصحافة. قضايا الديمقراطية. مجلة إلكترونية تصدر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، هدد: أسس الديمقراطية ديسمبر 2005، النسخة العربية http://usinfo.state.gov/journals/itahr/1205/ijda/hume.htm

وعلى هذا يمكن القول بوجود مظهرين رئيسين لعلاقات للمصلحة والإعلام والديمقراطية هما:

الأول: لمظهر المفترض، وهو ما تعبر عنه أغلب الدراسات النظرية وتروج له.

الثاني: لمظهر الفعلي، حيث لا يمكن فصل دور وسائل الإعلام في السعي وراء المصلحة في تعديل وتلوين الرسائل الإعلامية لتتفق مع هذه المصلحة، حتى لو أدى ذلك إلى تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع المقاهيم الديمقراطية السليمة التي تتأسس على الموضوعية والحوار واحترام الآخر.

وإذا كان Glasser & Craft قد أشارا في دراستهما حول الصحافة العامة والبحث عن المثاليات الديمقراطية إلى أن أحد أهم العوائق أمام قيام وسائل الإعلام بدعم الممارسة الديمقراطية الفعلية يتعلق بوجود حالة من غياب القدرة على التحكم الذاتي لدى الوسيلة الاتصالية ذاتها في الرسائل التي تصدر عنها، وهو ما يعني أن الصحافة الخاصة تخضع لمسيطرة جاعات المصالح لذا فهي غير ديمقراطية ومتحازة في الأساس، أما العامة فهي تخضع لتدخلات سياسية وإصلانية وتنظيمية داخلية تحجم من قدراتها على الأداء الأمثل تجاه الديمقراطية، وهو ما يعني أن مبادئ الممارسة الديمقراطية ذاتها حين تنتفي داخل الوسيط الإعلامي فإن هذا يعني أن قدرة هذا الوسيط على القيام بالدور العام نحو الديمقراطية يصير ضعيفاً (1).

ولا شك أن هذه الإشكالية المتعلقة بالممارسة الديمقراطية بين القائمين بالاتصال داخل الرسيلة الإعلامية، تكون ذات أبعاد خطيرة للغاية في الدول التي تعاني من ضعف الممارسة الديمقراطية العامة، وعلى رأسها الدول العربية ودول العالم الثالث.

⁽¹⁾ Robert Machesney: Rich Media Poor Democracy. Illinois University Press. USA .1999. Review Article on web http://www.press.uillinois.edu/f99/mcchesney.html

الثاني: وسائل الإعلام والمارسة النجمقراطية في النجمقراطيات الحديثة:

تأسست العديد من الديمقراطيات في العام عقب سقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، وغيرها من دول العالم، وإذا كان للشهد الغربي يتسم بقدر من التعقيد حيال الفصل المباشر بين المصلحة والديمقراطية والأداء الإعلامي، فإن التجارب الديمقراطية الوليدة خاصة التي اعتمدت على تطبيق النموذج الغربي عامة، والأمريكي خاصة تمثل حالات جيدة يمكن من خلالها التيقن من نتائج الدراسات الأمريكية والغربية.

ففي دراسة Deppe التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية ورسائل الإعلام في روسيا أكدت الدراسة على عدد من النتائج المهمة للغاية وهي:

- أن لمد الديمقراطي بطبيعته يقتح الباب أمام ظهور كيانات إعلامية متنوعة كماً وكيفاً.
- إن سعي جماعات المصالح بانواعها الاقتصادية والسياسية نحو السيطرة يجعلها تستخدم وسائل الإعلام بشكل غير ديمقراطي، وهو ما أسفر عن حالة من التراجع في الأداء الديمقراطي، وفي تدعيم الحرية في وسائل الإعلام في روسيا.
- إن القوانين لا تكفي في حماية حرية التعبير دون وجود أساس من التربية السياسية السليمة لدى أفراد الشعب.
- 4. إن التدخل السياسي في الرسالة الإعلامية وحظر بعض الرسائل المتعلقة بالانتخابات والأحداث الإرهابية وأحداث الشيشان مثل قيداً مهما في حرية الإعلام في ظل نظام إعلامي نشأ على التدخل في الرسائل الإعلامية، وهو ما أسفر بدوره حالة من فقدان الثقة بالتجرية التعددية ككل.
- 5. أثر الفساد السياسي والاقتصادي بشكل مباشر في دور وسائل الإعلام في دعم تنظيمات المجتمع المدني التي ينبغي أن تقوم بدور مراقبة اجتماعية لأداء وسائل الإعلام⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Theodore L. Glasser, Stephanie Craft: Public Journalism and the Search for Democratic Ideals. Stanford University. 2000

أما دراسة Juan والتي تناولت وسائل الإعلام في سنغافورة فقد أشارت إلى وجود ارتباط قوي بين وسائل الإعلام والدعوة للديمقراطية من جهة، وبين الدعوة للديمقراطية والدعوة إلى العولة من جهة أكبر، ويرى أن وسائل الإعلام حين تتبنى الدعوة للديمقراطية فإنها غالباً ما تكون مدفوعة بدوافع اقتصادية وأسمالية، ويتساءل: لماذا لا يتم الحديث عن الديمقراطية سوى في الأماكن التي يمكن فيها حصد الأرباح وجني المكاسب؟ ويرى أن المعلجات الإعلامية للديمقراطية في الشرق الأقصى قد تمت بدوافع واسمالية، وأنه كان يتم دائما التغاضي عن الممارسات غير الديمقراطية عند ضمان الجوانب الاقتصادية، بينما كان يتم استخدام شعارات الديمقراطية كسبيل للولوج والنفاذ دائمل الدول والمجتمعات التي تستعصي على الرأسمال الغربي، ويؤكد أن الممارسة لإعلامية في الشرق الأقصى قد تأثرت بشدة بهذا البعد. وأكد أن ذلك لا يمكن أن يكون سبباً في التخلي عن الخيار الديمقراطي العام، وأنه من الواجب على منظمات يكون سبباً في التخلي عن الحيار الديمقراطي العام، وأنه من الواجب على منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإصلام باعتبارها جزءاً من هذه المنظمات أن تمارس دوراً وقابياً يتبح لها على الدوام التأكد من أن الديمقراطية لا تدخل ضمن الصفقات الاقتصادية (أ).

الثالث: وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في فترات التحول والانتقال:

ومتها العالم الثالث والعالم العربي.

تشير دراسة Hyden ورفاقه إلى أن ثمة هوامل رئيسة هي الحاكمة في صمليات التحول الديمقراطي في العالم الثالث، وتشير الدراسة إلى أن هذه العوامل هي التي تحدد مستوى عملية الإحلال الديمقراطي والإصلاح السياسي والدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام في هذا الصدد. إذ تشير الدراسة التي تتبعت تاريخياً مستويات التحول الديمقراطي في افريقيا إلى أن هذه العوامل هي:

1. القوانين المنظمة للممارسة الإعلامية في مراحل التحول.

⁽¹⁾ Kendra M. Deppe: The Media and Democracy in Russis. MA, Naval Postgraduate School, University of Monterey, Canada, June 2005

- طبيعة ملكية وسائل الإعلام وائتمائها للسلطة الحاكمة.
 - مسترى الوعي الثقائي بضرورة الديمقراطية.
 - 4. المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام.

ونقدت الدراسة البحوث الغربية حول الأداء المديمقراطي في دول العالم لثالث حيث أكدت على وجود مستوى واصع للتطبيق الديمقراطي العام الذي قد لا ينطلق من تقليد الأداء الديمقراطي الغربي، وهو ما يسفر عن تحيز مضاد تجاه أي تجربة إصلاحية في العالم الثالث لا تتطابق مع المعطيات الغربية، مشيرة إلى أن وجود مقاومة شعبية ضد النماذج الغربية متهمة إياها بالإمبريائية والنفعية (1).

وتشير الباحثة أمل جمال إلى أن أزمة الإعلام في العالم العربي تتسم في وجود ثلاث قوى متصارعة ذات مفاهيم مختلفة عن الديمقراطية هذه القوى هي:

القوى الليرالية (العلمانية).

القوى الإسلامية (بشقيها المتشدد والمنفتح).

القوى القومية العروبية (ذات الاعجاء اليساري غالباً).

وفي دراستها حول وضعة الإعلام والديمقراطية في فلسطين أشارت إلى أن الختلاف مستويات السيطرة على الوسيط الاتصالي، وانعدام المساواة بين الفئات الثلاث في تعاملهم مع وسائل الإعلام هو ما يقرز حالة من البلبلة في المفاهيم، ونتيجة نذلك يصل الجمهور إلى حالة من انعدام الرؤية التي لا تمكنه من اتخاذ القرار السليم، ومسائدة الاتجاه المراد وفق الرسائل الاتصالية، وهو ما يجمل أسس تشكيل الوهي الديمقراطي لدى الجمهور الفلسطيني ينبع من مصادر إعلامية غير جماهيرية وعلى رأسها الاتصال الشخصي⁽²⁾.

⁽¹⁾ Chee Soon Juan: Media in Singapore. The Research Institute for Asia and the Pacific, University of Sydney. 2000 http://www.usyd.edu.au/riap/research/publications/chee.htm

⁽²⁾ Goran Hyden, Michael Leslie, and FoIn F. Ogundimu: Media and Democracy in Africa. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2002. published at African Studies Review, April 2004. p 260

طبيعة التحولات الديمقراطية الراهنة في العالم العربي:

- 1. إن التحولات الراهنة قد ارتبطت إلى حد كبير بعامل التدخل الخارجي والذي وصل إلى درجة الاستخدام الحاد ثلقوة العسكرية كما حدث في حالة العراق أو الضغوط الإكراهية كما حدث في حالتي سوريا وإيران، وبعض الدول العربية الأخرى باشكال وعلى مستويات مختلفة مما أدى إلى ظهور تفاعلات سياسية حادة لم تكن متوقعة.
- 2. إن التطورات السياسية داخل الدول قد ارتبطت بموجة موازية تتمثل في تصاعد تأثير العامل الديني على التفاعلات السياسية وتداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب في المنطقة وخارجها، مما أدى إلى اختلاط كبير في الجاهات ومفاهيم التغيير المستهدف على المستويات المختلفة.
- ق. إن التسارع غير المعتاد في التحولات الديمقراطية في ظل تأثيرات وسائل الإعلام وطموحات الرأي العام (خاصة النخب السياسية) وربما الضغوط الخارجية وظهور تنظيمات سياسية جديدة (لم تتبلور بعد) بما لا يتناسب مع معدلات التحولات الجارية في بنية الثقافة المجتمعية للشعوب المختلفة ومجموعة الأطر القيمية والثقافية والاقتصادية..الخ، التي تحكم سلوكياتها وتحدد توجهاتها، قد دفع في اتجاه ظهور أشكال من عدم الاتزان الداخلي التي تحمل معها احتمالات للصدام أو الفوضى أو السلوكيات المشوائية غير النمطية على الأقل.
- 4. إن عملية التحول الديمقراطي قد مست بالنسبة لبعض الدول قضايا كبرى لا تتعلق فقط بطبيعة النظم السياسية وإنما هياكل الدول الموحدة ذاتها، وأدى ظهور أطر غير معتادة في المنطقة لتقسيم السلطة وتقسيم الثروة والفيدرالية وأشكال اللامركزية الأخرى إلى طرح احتمالات تأثر كيانات الدول ذاتها.
- 5. إن ضغط التحولات الديمقراطية قد كشف عن وجود مشكلات معقدة طائفية وحرقبة ومذهبية كانت كامنة داخل العديد من الدول العربية، وسيطرت هذه المشكلات على الناتج الديمقراطي لتفرز ظواهر غير تقليدية بالنسبة لمفهوم

الديمقراطية الليبرالية ذاتها على نحو يطرح مسألة للديمقراطيات غير المستقرة للنقاش (1).

امريكا والديمقراطية بإذالمالم العربيء

ثمة متغيرات وأساليب حاكمة لتطبيق المشروع الأمريكي حول الديمقراطية في الشرق الأوسط وعلى رأسها ما يلي:

التأكيد الأمريكي على نشر النموذج:

حيث أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في مؤتمر صحفي لها في مدينة بلاكبرن في شمال إنجلترا السبت 1 نيسان/أبريل أنه: لا تضارب هناك بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية. وأن أولئك الذين يعتنقون عقيدة الإسلام في جميع أنحاء العالم بما فيه بريطانيا والولايات المتحدة هم أيضا شركاء في الديمقراطيات العظمى.

وأحربت رايس عن اعتقادها بأن شعوب الشرق الأوسط قادرة تماماً على حكم ذاتها. وأضافت في حديثها الصحفي في بلاكبرن أن الولايات المتحدة عازالت على إيمانها الراسخ بأن بني الإنسان يريدون الديمقراطية وينبغي لهم أن يحصلوا على تأييد لتلك الرغبة ودعم فا(2).

نشر الدعقراطية كسبيل لمكافحة الإرهاب:

حيث أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن تشجيع الحرية والديمقراطية هو المفتاح لإلحاق الهزيمة بالإرهاب، وذلك من خلال تغيير الظروف التي تولّد

Amal Jamal: Media Politics and democracy in Palestine .. Political Culture, Phralism and the Palestine authority. Middle east Studies, Sussex Academic Press, London. 2005

⁽²⁾ مشكلات النحول الديموقراطي في الدول العربية: في حلقة نقاش التحولات الديموقراطية وتأثيرها على هياكل الدول المنعقدة بتاريخ 23/8/2005 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية).

التطرّف. وقالت الوزيرة رايس في إفادة أدلت بها في لجنة الاعتمادات المالية المتفرعة عن مجلس الشيوخ، وهي اللجنة التي تبت بطلبات وزارة الخارجية من مخصصات الميزانية، إن محاربة الإرهابيين بصورة مباشرة غثل حلاً قصير الأجل لكنه غير كافر لتحقيق الأمن في الملدى البعيد. وجاء في إفادة الوزيرة: إننا نرى أن أيديولوجية الحقد والكراهية التي يعتنقها الإرهابيون لا يمكن مجابهتها إلا بالترويج للحرية والديمقراطية. وأضافت: لهذا السبب تدهم الولايات المتحدة النظامين المديمقراطيين في العراق وأفغانستان، فيما تمارس ضغوطاً على أنظمة متسلطة لتبنّي تغيرات من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وقالت رايس: ألتغيير آت، ولو بمواكبة اضطرابات وصعوبات. يبد أن النغيير في الشرق الأوسط آت الأوسط آت الديني المواقات وصعوبات.

المناصر الرئيسة ية تمكين المشروع الأمريكي الديمةراطي ية الشرق الأوسطه

ثقوم الإدارة الأمريكية باعتماد العديد من العناصر الفاعلة التي ترى فيها القدرة على تمكين المشروح الديمقراطي في دول العالم وفق النجارب الأمريكية السابقة، ومن هذه العناصر:

- مؤسسات الفكر والرأي: ومنها وسائل الإعلام، الجامعات، مراكز البحث، والمؤسسات الدينية في البلدان ذات الطبيعة الدينية الملتزمة كالشرق الأوسط. وتتأسس الإستراتيجية الأمريكية حول عدد من الإجراءات المتمثلة في:
 - أ- توفير المراهب المؤمنة بالمشروع.
 - ب- جمع الحنزفين.

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2006&m=April&x=20060402211846xmivotrap0.9895441&t=1 ivefeeds/wfab-latest.html

 ⁽i) مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الحارجية الأميركية: وايس تقول: لا تعارض هناك بين
 الإسلام والديمقرأطية . 2 أبريل 2006 ،

- ج- إشراك الجمهور.
- د- سد هوة الاختلافات⁽¹⁾.
- تغيير الدساتير: وهي تستلهم التجربة الأمريكية بشكل حرفي تقريباً حيث تأتي دعائم التغيير الدستوري على النحو التالى:
 - الفيدرالية بديلاً من الدولة المركزية.
 - ب- قصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
 - ج- المراجعة القضائية للتشريعات.
- د- الديمقراطية الليبرالية بديالاً وحيداً، ورفع اسم الديمقراطية عن أي نظام بديل.

ويرى هوارد أن ثمة عوامل مؤثرة في تمكين هذا النموذج الأمريكي تتمثل في:

- أ- وجود الضمانات الدستورية الليبرالية الكفيلة بتغيير النظام الحاكم.
- ب- وجود الثقافة الدستورية لدى الشعب وهي مسؤولية أجهزة الفكر والإعلام.
 - ج- وجود ثقافة سياسية قائمة على اللبيرالية والتعددية دون قيود فكرية أو عقائدية.
 - د- انفتاح الجتمعات على العالم ثقافياً دونما قبود.
 - ه- ازدهار منظمات الجنمع الملتي.
- و- أن تقوم الدولة على أساس دستوري صريح يكفل الطابع المدني لا العرقي
 أو القومي أو الديني⁽²⁾.

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2006/Mar/29-797953.html

http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/haass.htm

 ⁽¹⁾ مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية: رايس: الترويج للديمقراطية والحرية يمثل الرد على الإرهاب في المدى اليعيد. نشرة واشتطن، 29/ مارس 2005

⁽²⁾ ريتشارد هاس (مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية): مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحلة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة. أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002،

التشكك في المشروع الأمريكي:

من المؤكد أن قضية الديمقراطية في الوطن العربي لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر 2001، بل فالسياسة الأمريكية قامت ومازالت تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها وفي مقدمتها ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار معتدلة، ولذلك ظلت واشنطن حريصة على وجود نظم مستقرة حتى لو اقتضى الأمر غض الطرف عن الممارسات اللاديمقراطية في المنطقة، خاصة مع تزايد قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تفضي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية أو تفسح الجال لوصول إسلاميين إلى السلطة.

ولا شك أن هجمات سبتمبر أحدثت تغيراً في نظرة وأشنطن حول قضية الديمقراطية في المنطقة، فراحت تؤكد على ضرورة وأهمية تحقيق الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع النظرف والإرهاب الذي أصبح يستهدف الولايات المتحدة، ومن هنا طرحت في ديسمبر 2002 مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية لنشر الديمقراطية في الوطن العربي. ومع ذلك فإن إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تبنتها واشنطن في أعقاب أحداث سبتمبر قد أدت إلى حدوث تناقض في السياسة الأمريكية بخصوص هذه القضية، ففي الوقت الذي رفعت فيه واشنطن شعار السياسة الأمريكية بخصوص هذه القضية، ففي الوقت الذي رفعت فيه واشنطن شعار تتحالف وتعمل مع نظم هير ديمقراطية أو شبه تسلطية من أجل مكافحة الإرهاب. إن تتحالف وتعمل مع نظم هير ديمقراطية أو شبه تسلطية من أجل مكافحة الإرهاب. إن عوامل عديدة منها مستقبل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، وطبيعة الدور عوامل عديدة منها مستقبل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، وطبيعة الدور جديد في المعامل مع هذه القضية، على أرضية أسس ومنطلقات عديدة منها أنه ليس جديد في التعامل مع هذه القضية، على أرضية أسس ومنطلقات عديدة منها أنه ليس جديد في التعامل مع هذه القضية، وأن العوامل الداخلية لها التاثير الحاسم في هناك شكل واحد نتطبيق الديمقراطية، وأن العوامل الداخلية لها التاثير الحاسم في هناك شكل واحد نتطبيق الديمقراطية، وأن العوامل الداخلية لها التاثير الحاسم في

عملية التحول الديمقراطي، كما أن إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية لسياسية يمثل عنصراً هاماً في هذا الخصوص⁽¹⁾.

ويرى نزار محمود أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية للتعددية في العالم العربي لا يأتي في إطار موضوصي، وإنما يستهدف تحقيق صورة جديدة من سياسة "فرق تسد" الاستعمارية الشهيرة، وفي هذا الإطار يؤكد على أن ضرورات ومستلزمات الديمقراطية هي:

- 1- إن الأخذ بالديمقراطية بما تعنيه حتى كل إنسان بالمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم حياته باعتباره فرداً في مجموعة الشعب، لم تعد مسألة نقاش على الإطلاق، وينبغي أن لا نستمر في إضاعة الوقت في أمر كهذا. فالديمقراطية بهذه الروح ويهذأ المعنى حتى إنساني ثابت، وأن الإيمان المطلق بضروراتها لا ينبغي أن يكون موضع شك إطلاقاً.
- 2- إن تطبيق الديمةراطية ينبغي أن لا يأخد شكل مناورات أو تكتيكات سياسية شكلية خادعة، وإنما ينبغي تطبيقها بأخلاقية إنسانية ووعي ومسؤولية جماعية حاذقة.
- 3- إن تطبيق الديمقراطية باعتبارها ممارسة إنسانية واجتماعية يقوم على جملة من الشروط والمستلزمات والاستعدادات النفسية والحاقية والتربوية والاجتماعية. فالديمقراطية وعي ومسؤولية وعارسة يومية، فردية وجماعية، وفي جميع مجالات مالديمقراطية وعي ومسؤولية وعارسة يومية، فردية وجماعية، وفي جميع مجالات المديمة المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة والمديمة والمديمة والمديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة والمديمة والمديمة والمديمة والمديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة وعيد المديمة والمديمة والمديمة والمديمة والمديمة والمديمة وعيد المديمة وعيد المديمة والمديمة
 ⁽¹⁾ آي إي هوارد: تحو قيام ديمقراطيات دستورية حول العالم: وجهة نظر أميركية. منشورات وزارة الخارجية الأمريكية ، 4 أغسطس 2004 .

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/03-258806.html

مسنين توفيق إبراهيم: الولايات المتحلة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي.

(الفاهرة: مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، الجلد الثائث عشر ، 2003).

الحياة. كما أنها تمارسة تخضع، كباقي المقاهيم والضرورات الاجتماعية الأخرى، للتطور والملاءمة.

4- إن الديمقراطية لا تعني العبثية والتعسف في استخدام الحق الطبيعي للإنسان، كما أنها لا يجب أن تسيء استخدام الحرية تجاء المسؤولية الاجتماعية العامة، والتي لا ينبغي لهذه الاخيرة كذلك أن تشكل تفريغاً لروح الحرية في ديمقراطية الاختيار والتصرف.

الدراسة الميدانية

چلول رائم (1)

يوضع توزيع الميئة في الدول هل الدراسة الموية المدولة التكرار النسبة الموية المعودية 152 42.7 51.7 مصر 184 51.7 5.6 20 المحدوع 100 356 100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن توزيع العينة في الدول محل الدراسة تنمثل في مصر التي جاءت في الموتبة الأولى بنسبة بلغت 51.7٪ ويرجع هذا إلى انتشار العديد من الوسائل الإعلامية بها، كما يرجع إلى محوريتها بالنسبة للإعلام العربي، ومن المعروف أن مصر قد مرت بتجارب ديمقراطية بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى ثورة يوليو 1952، ومن المعروف أن التجربة الديمقراطية المصرية قد تعثرت في أعقاب الثورة، حتى بدأت المطالبات بعودنها مرة أخرى في عهد الرئيس السادات، ومن الواضح أنه مع عودة الحياة الحزبية مرة أخرى عانت التجربة الديمقراطية المصرية من العديد من المشكلات الحياة الخزبية مرة أخرى عانت التجربة الديمقراطية حقيقية تتنامى وتشكل مطلباً إلا أن الأمر الواضح أن الدعوات والطالبات بديمقراطية حقيقية تتنامى وتشكل مطلباً

أصيلاً لدى الشارع المصري، وهو ما يجعل دراسة أمر الديمقراطية في هذا البلد المؤثر على الحميط العربي أمراً واجباً.

هذا في الوقت الذي جاءت فيه المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بفروق طفيفة حيث بلغت نسبتها 42.7٪ ويرجع هذا إلى رسوخ العمل الإعلامي بالمملكة على المستوى الصحفي حيث تمثل صناعة الصحافة في المملكة صناعة عربيةة وأصيلة بدأت منذ بدأيات الدولة، كما يرجع إلى تنامي دور المؤمسات الإذاعية والتليفزيونية التي تعمل تحت رأسمال صعودي والتي يمكن اعتبارها في صدارة الدول العربية التي تعمل تحت رأسمال صعودي والتي يمكن اعتبارها في صدارة الدول العربية التي تعلى قنوات فضائية وإذاعية، ومن المعروف أن السعودية دولة قائلة في المنطقة العربية بكل ما لها من مكانة روحية ودينية، ومكانة اقتصادية تجعلها أكبر دولة اقتصادية عربية، وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة جدالاً حاداً حول تطبيق المبادئ الديمقراطية في جوهرها سواء تم استخدام المصطلح نفسه أم مصطلحات بديلة كالشورى وغير ومغايرة نوعاً ما للبيئة المصرية الأكثر انفتاحاً واحتكاكاً بالثقافات الغربية فقد كان من دمايوجب إخضاع المبيئة المصرية الأكثر انفتاحاً واحتكاكاً بالثقافات الغربية فقد كان من الواجب إخضاع المبهدته تجربة الانتخابات البلدية التي جرت في جو من الشفافية الديمقراطي الذي تعد مرحلة أولى للنطبيق المديمقراطي في المملكة.

وجاءت اليمن في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 5.6٪ ويرجع ضعف التمثيل اليمني لعدة اعتبارات لعل من أهمها أن العاملين في الجال الإعلامي من اليمنيين قليل، ولعل التأثيرات القبلية والعشائرية والتي تلعب الدور الأكبر في تشكيل الاتجاء لمحو الممارسة الديمقراطية في اليمن، ولا شك أن هذه التجربة وخصوصيتها جديرة بالدراسة في إدراك مفهوم لديمقراطية ذاتها، وتقييم محارساته في المجتمع اليمني.

ما يضيف إلى الدراسة بعداً مهماً يساعدنا على وضع رؤية شبه كاملة للمفهوم العربي للديمقراطية وطرق ممارستها من خلال دراسة شريحة القائم بالاتصال في وسائل الإعلام العربية في الدول الثلاث: المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن.

جدول رقم (2)

يرضح توزيم جنبية البحوثين في الدول عمل الدراسة

· ·		-/,		7-1-				
الجنسية	الدولة							
	السعوديا		مصر		اليمن		الجعوع	
	当	7.	4	7.	4	7.	4	7.
سعودي	132	100	_	_	-	_	132	100
مصرى	_	-	180	100	-	-	180	100
سودائي	12	75	4	25	_	_	16	100
ليثائي	4	100				-	4	100
فلسطيني	4	100	_	_	1	_	4	100
رخج	_	_	_	-	20	100	20	100
الجموع	152	42.7	184	51.7	20	5.6	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضم ما يلي:

توزعت هيئة القائمين بالاتصال في الدول هيئة الدراسة على ست جنسيات هي: السودانية، والفلسطينية، واللبنانية إضافة إلى الدول الثلاث الأصلية.

حيث المحصرت عينة اليمن على المواطنين اليمنيين فقط، بينما جاءت العينة المصرية من المصريين بنسبة بلغت 97.8٪، وشملت سودانيين بنسبة 2.2٪ فقط، أما العينة السعودية فقد شملت سعوديين بنسبة 86.8٪، وسودانيين بنسبة 9.7٪، ولبنانيين بنسبة 2.6٪، وغلسطينيين بالنسبة ذاتها. ويرجع علما الأمر إلى عدة اعتبارات أهمها:

 إن اليمن لا تشكل سوقاً إعلامية ولا استثمارية عما يجعل التمثيل ينحصر في مواطنيها.

- إن مجال العمل أمام السودانيين في مصر واسع، والجائية السودانية في مصر هي
 جالية رأسخة وذات وجود قديم، وهو ما حصر العينة المصرية في المصريين
 والسودانيين فقط.
- 3. إن السعودية باعتبارها أهم الدول العربية التي تضم جالبات عربية وإسلامية متنوعة تمثلت قيها بعض الجنسيات الأخرى نمن يعملون في الحقل الإعلامي، ومن المعروف أن اللبنانيين من أكثر الجنسيات العربية عملاً في المجال الإعلامي.
- 4. إن الجنسيات الثلاث الأخرى احتكت بطريقة ما بمستوى تمثيل ديمقراطي متنوع في بلادها، فقد تشكلت الديمقراطية في السودان عبر ثلاث جهوريات ديمقراطية انتهت آخرها عام 1989، وعدد من الأنظمة العسكرية التي قيدت غالباً وسمحت أحياناً بوجود قدر من التمثيل الديمقراطي بها، ومن هنا فإن فكرة الديمقراطية لدى الشعب السوداني ليست جديدة وقابلة للتقييم. كما أن لبتان دولة ديمقراطية برلمانية كما ينص دستورها، وإن شابت تجاربها الديمقراطية العديد من الممارسات التي وصلت إلى حد العراك المسلح إلا أن هذا لا ينفي وجود أرضية من الممارسة الديمقراطية في لبنان، أما فلسطين فهي الأخرى قد شهدت في الفترات الأخيرة حالة من الممارسة الديمقراطية الي تم على أساميها تداول للسلطة قلما يحدث في ظل الكثير من الأنظمة العربية، وهو ما يجعل هذه الجنسيات قابلة للدراسة، ويضيف حالة من التنوع بين أفراد العينة.

جلول رقم (3)

مُعَاً للنوع	ززيع العينة و	يو قبيح ا
النسبة المثوية	التكرار	النوع
74.2	264	ڏکر
25.8	92	أثغى
100	356	الجموع

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة الذكور بين أقراد العينة هي الأكبر وهي تتلام مع الوضع الحالي للقائمين بالاتصال في الدول عيئة الدراسة، فمن المعروف أن العمل الإعلامي لاسيما في المملكة العربية السعودية واليمن يتسم بغلبة الذكور وفق هذه النسبة تقريباً وهو ما يجعل تمثيل عينة الإناث البالغة 25.8٪ نسبة حقيقية.

جنول رقم (4) يوضح توزيع العينة ولخاً للنثاث العمرية

التسية الموية	الفكران	الثئة المس
10.1	36	25 ئاتل
51.7	184	35-26
27	96	45-36
6.7	24	55-46
2.2	8	70-56
2,2	8	غير مذكور
100	356	الجموع

من بيانات الجدول السابق يتضح أن:

إن أعلى الفئات العمرية هي فئة الشباب ما بين 26 – 45 عاماً حيث بلغت 78.7 من إجمالي العينة، وهو ما يشير إلى مجتمع القائمين بالانصال في الدول عينة الدراسة مجتمع شاب، وهذه الفئة العمرية بالذات هي الأقدر على قبول المتغيرات، وعلى تجديد الوضع القائم بعيداً عن الفئات الأصغر التي تعوزها الخبرة العملية بالعمل الانصالي، أو الفئات الأكبر التي تميل في الأغلب إلى ترسيخ الأرضاع القائمة التي اعتادت عليها درن السعي إلى تجربة أي آمور جديدة، وهو ما يجعل عينة الدراسة التامنة إلى غثيلها الفعلي لمجتمع البحث – هي الأقدر على إيراد اتجاهات حقيقية نحو متغيرات الدراسة المتمثلة في الديقراطية والمتغيرات العاملة في إطارها.

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة وفقاً لسنوات الحيرة

الشبة الموية	التكرار	ستوات الخيرة
11.2	40	اگل من سنة
38.2	136	5-1
22.5	80	10-6
16.9	60	20-11
10.1	36	30-21
1.1	4	أكثر من 30
100	356	الجموع

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة سنوات الخبرة من سنة حتى 20 سنة قد بلغت 77.6٪ وهو ما يتماثل ويتقارب مع الفئات العمرية الشابة بين 26–45 سنة والتي تم توضيحها سلفاً، وهو ما يدل بشكل مباشر على وجود ارتباط مباشر بين الفئة العمرية وسنوات الخبرة الأمر اللهي يمكن الجزم على أساسه بأن القائمين بالاتصال في الفئة العمرية المذكورة قد مارسوا عملهم في الحقل الاتصالي طيلة هذه السنوات مما يجعل فرضية دخول هذه الفئة العمرية الشابة إلى الحقل الاتصالي في أعمار متباينة أمر غير وارد، ويؤكد بالثالي أن القائم بالاتصال في الدول محل الدراسة يبدأ العمل الاتصالي كقائم بالاتصال في عمر شاب ويستمر في هذا الحقل لفترات طويلة تمكنه من اكتساب الخبرة الواجبة في أداء العمل الاتصالي، وتكسبه القدرة على التعامل مع متغيرات الدراسة بشكل بحمل قدراً كبيراً من القدرة والكفاءة.

جلول رقم (6)

يوضح توزيع العينة وفقأ للنخل

النسبة الموية	التكرار	الدخل الشهري
38.2	136	اقل مِن 1000
10.1	36	2000-1001
16.9	60	5000-2001
15.7	56	10000-5001
6.7	24	30000-10001
12.4	44	هبر مذكور
100	356	الجموع

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. تدني مستويات الأجور للقاعم بالاتصال حيث بلغت أقل من ألف لنسبة بلغت 28.2٪ وقد يرجع هذا إلى ضعف الرواتب والدخول في كل من مصر واليمن الأمر الذي ألقى بظلاله على هذه النتيجة، في الوقت الذي نجد فيه النسب شبه متقاربة بين مستويات الدخل المتوسطة ما بين 2000 إلى 10000 وهو ما يمكن أن يرجع إلى ارتفاع الدخول الشهرية للعاملين في المملكة العربية السعودية، وأصحاب الوظائف القيادية في مصر واليمن، وجدير بالذكر أن مستويات الدخول في مصر على سبيل المثال تتفاوت بشكل كبير بين المؤسسات الصحفية والإذاعية (راديو وتليفزيون) لصالح الإذاعية، كما تتباين تبايناً شديداً بين المؤسسات الصحفية القومية وغيرها لصالح القومية، بل إنها تبلغ مستوى آخر من التفاوت بين مؤسسات قومية ضخمة مثل الأهرام وغيرها، وهو ما يفسر تشتت مستويات الدخول على النحو الوارد.

جدول رقم (7) بوضح توزيع العينة وفقاً للمستوى الوظيقي

المتوي الوظيني	التكرار	النسبة المعوية
قيادي	32	9
غير قيادي	324	91
الجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة من يشغلون الوظائف القيادية في وسائل الإعلام محل الدراسة بلغت 9% في مقابل 91% للوظائف غير القيادية، وبمقارئة هذه النتائج بالفئات العمرية وسنوات الحبرة يمكن القول بأن الثلرج الوظيفي في الدول محل الدراسة قاصر بدرجة كبيرة، حيث تقتصر القيادة على الفئات العمرية الأكبر من سن الخمسين، والأعلى من 25 سنة من العمل الإعلامي المتصل، وهو ما يلقي بظلاله على قدرة المؤسسات الإعلامية على مواكبة المتغيرات الاتصالية والدولية، وهو ما يعني بالتالي أن هذه المتغيرات لا يتم استيمابها _ إن تم _ في المدى الزمني المناسب إن لم تستوعب أصلاً.

جلول رقم (8)

يوضح توزيم العينة وفقأ للوسيط الإعلامي

4			
الوسيط الإهلامي	التكوار	النسبة الموية	
مبحائة	216	60.7	
إذاهة (راديو وتليةزيون)	32	9	
<u> Selek</u>	108	30.3	
الجموع	356	100	

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

إن أغلب القائمين بالاتصال يعملون في الصحافة باعتبارها الوسيط الإعلامي الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات الجادة كالقضايا السياسية والفكرية والمستقبليات وذلك بنسبة بلغت 60.7٪، وإذا ارتبط هذا الأمر بوجود أنواع عديدة من الصحف في الدول محس الدراسة كالصحف الأسبوعية واليومية، والحكومية والمستقلة والحزبية، وذلك في مقابل نسبة بلغت 9٪ في المحطات الإذاعية والقنوات التليغزوئية التي هي بشكل ما تخضع لسيطرة الحكومات يمكن القول بأن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة الفعلي من حيث العدد والتنرع.

كما يمكن ملاحظة وجود نسبة معتبرة بلغت 30.3٪ من القائمين بالاتصال الذين يعملون في أكثر من وسيط اتصالي سواء بالجمع بين الصحافة والإذاعة، أو بين

أي منهما ووظائف العلاقات العامة والإعلان، أو بين أكثر من وسيلة داخل دولهم وخارجها.

جنول رقم (9) يوضح الجاء للبحوثين تحو اللتهاراطية وفق المانياس الموضوع للدراسة

النسبة الموية	التكرار	الاثجاء لحو الديمقراطية
3.4	12	فببيف
31.4	112	متوسط
65.2	232	ټري
100	356	الجموع

من بيانات الجدول السابق يتضم ما يلي:

وفق المقياس الموضوع للدراسة والذي تضمن ثلاث هبارات، اثنتان منهما إيجابية نحو الديمقراطية والثالثة سلبية تم اختبار المبحوثين على أساسها وفق مقياس ليكرت الخماسي تبين ما يلي:

- جاءت أعلى النسب الأصحاب الاتجاء القوي نحو الديمقراطية حيث بلغت 1. حاءت أعلى النسب الأصحاب الاتجاء القوي نحو الديمقراطية ـ بغض النظر عن المسميات العديدة لها في المجتمع العربي ـ تحظى بتأييد عال في الوساط القائمين بالاتصال.
- ثلت هذه الفئة فئة متوسط وقد بلغت \$1.4٪ وتمثلت في مؤيدين للديمقراطية مع وجود بعض التحفظات عليها على مستوى التطبيق الشخصى والمؤسسى.
- 3. جاءت نئة ضعيف بنسبة ضئيلة بلغت 3.4٪ وهي نسبة تدل على تدني ملحوظ في الاتجاهات المقارمة للديمقراطية في أوساط القائمين بالاتصال في الدول على الدراسة.

ثانياً: اختبار هروض الدراسة:

القرض الأولء

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال نحو الديمقراطية وخصائصهم الديموجرافية.

جنول رثم (10)

يوضح علاتة الجاهات البحوثين غو الدعة راطية بالدول حينة النراسة

مستوي الدلالة	دریوات اغری	Finj	الثوبط المساين	أأمارد	الدرئة	
			11.2	152	السعردية	الاتجاد العام لحو
0.000		*****	12.8	184	مصو	النهتراطية
0.000	0 353 ,2	353 (2 30.866	10.4	20	اليمن	
			12.0	356	الجموح	

من بيانات الجدول السابق يتضع ما يلي:

- 1. جاءت أهلى المتوسطات في الاتجاء نحو الديمقراطية في مصر حيث بلغت 12.8 بنسبة جاوزت المتوسط العام للمجموع البالغ 12، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التجارب التاريخية العديدة المتعلقة بالديمقراطية في المجتمع المصري، وعراقة الحياة النيابية والبرلمانية والتعددية في مصر، كما يمكن القول إن انقتاح المجتمع المصري أمام التيارات الثقافية والسياسية الغربية مكن من وجود قاعدة فكرية راسخة في المجتمع المصري شكلت في جوهرها هذا الانجاء الإيجابي نحو الديمقراطية.
- 2. جاءت السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي 11.2 بأقل من المتوسط العام للمجموع، وهو ما يمكن تفسيره في إطار وجود تضارب في المفاهيم بين الديمقراطية والثقافة السائدة في المملكة وألتي تعتمد مفهوم الشورى بديلاً عن الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تشكل حداثة القضية، وارتباطها بالمشروع الأمريكي في المنطقة عوامل سلبية في اتجاء القائم

بالاتصال في المملكة نحو الديمقراطية، إذ صار من الواضح الحديث عن ديمقراطيتهم وديمقراطيتنا وغير ذلك من جوانب الخلاف بين طروحات المشروع الأمريكي من جهة، والرؤية الفعلية للديمقراطية من جهة أخرى.

- 3. جاء اليمن في المرتبة الأقل في الاتجاء نحو الديمقراطية حيث بلغ المتوسط الحسابي 10.4 بفارق بلغ 1.6 عن المتوسط الحسابي العام للمجموع، وهو ما يشير إلى ضعف كبير في اتجاه القائم بالاتصال في اليمن نحو الديمقراطية، وهذا أمر تتصاعد غرابته في ظل اصماد اليمن على الأسلوب الديمقراطي في إيجاد حياة برلمانية معبرة عن الجماهير، وهنا لا يمكن إنكار تأثير التجربة الديمقراطية في اليمن على اتجاه القائمين بالاتصال قيها نحو الديمقراطية، فقد يكون هذا الاتجاه مرتبطاً بالشعور بفساد هذه التجربة، أو عدم تلبيتها لمطالب الجماهير، أو ترسيخها للانقسام القبلي والمشائري والمذهبي، وغير ذلك من الأمور التي تعلقت بشكل مباشر مع التجربة الديمقراطية اليمنية.
- 4. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يؤكد أن دولة القائم بالاتصال تمثل عنصراً مؤثراً في اتجاه القائم بالاتصال نحو الديمقراطية.

چلول رثم (11)

يوضح هلاقة اتجاهات للبحوثين نحو الديمقراطية بجنسياتهم فرجأت الترسط مستوي Fig الحلد الدركة TINU بالمرية المسايي 132 11.4 السعودية 12.8 180 الاتجاه العام لمحو السودان 10.5 16 الدعقراطية 0.000 350 35 13.281 13.0 4 لبنان 9.0 4 10.4 20 12.0 356

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أ. جاءت لبنان في المرتبة الأولى حيث مثلت أعلى المتوسطات وكانت 13 وقد يرجع هذا إلى رسوخ مفاهيم الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية من جهة، ورسوخ ديمقراطية وحرية الاتصال في لبنان على الجانب الآخر.
- جاءت مصر في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 12.8 وقد يرجع هذا إلى الأسباب
 سالفة الذكر من قدم التجربة التعددية في مصر، وحالة الحراك السياسي الحالي
 الذي تعيشه هذه البلاد.
- 3. جاءت السعودية في المرتبة الثالثة متقلمة على دول حرببة شهدت ممارسة تجارب ديمقراطية حقيقية، وكان المتوسط الحسابي 11.4 بفارق ضئيل عن المتوسط العام للمجموع الكلي، وهو وإن أشار إلى تفوق السعودية في الاتجاء لحو الديمقراطية من جهة إلا أن هذا التقوق كان دون المتوسط العام.
- 4. جاءت السودان في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 10.5 وبفارق معتبر عن أقرب الدول وهي السعودية، ومنخفضاً بنسبة كبيرة عن المتوسط العام، وقد يرجع هذا إلى تذبذب المناخ الديمقراطي بين تجارب لم تحقق آمال الشعب السوداني من جهة، وانقلابات عسكرية لم تحقق هي الأخرى هذه الطموحات.
- 5. جاءت اليمن في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 10.4 وبفارق كبير عن المتوسط العام، وقد يرجع اقتراب المتوسط الحسابي لليمن من السودان إلى عدم رسوخ التجربة الديمقراطية اليمنية وما شابها من تحولات على النحو سالف الذكر.
- ٥. جاءت فلسطين في المرتبة الأخيرة بفارق كبير للغاية عن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي حيث بلغ متوسطها الحسابي 9.0 وقد يرجع هذا إلى أن أغلب الفلسطينيين اللين يعملون خارج الأراضي الفلسطينية لم يشهدوا حالة التحول الديمقراطي اللي شهدته الأراضي الفلسطينية في الداخل.
- 7. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبنت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير إلى أن جنسية القائم بالاتصال تمثل عنصراً مؤثراً في تشكيل اتجاهاته نحو الديمقراطية.

چدول رئم (12)

يوضح علاقة اتجاهات المحوثين نحو الديمقراطية بالنوع

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T ليمة	المترسط المسابي	المند	النوع	الاتجاء العام لحمو
0.001	200	2 454	11.8	264	ذكر	الديمقراطية
0.001	354	3.454	12.6	92	أثثى	

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

تفوق الإناث على الذكور في الاتجاه نحو الديمقراطية حيث بلغ المتوسط الحسابي للإناث 12.6 وبفارق بلغ 0.8 عن الذكور، وقد يرجع هذا الأمر إلى أن دخول المرأة إلى الحقل الاتصائي كان من آثار الفكر الديمقراطي ذاته، لذا فمن الطبيعي أن تكون المرأة أكثر تأييداً للديمقراطية التي أعطتها هذه الميزة في مقابل الذكور . وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001 وهو ما يشير إلى أن النوع يعد عنصراً مؤثراً في الاتجاه نحو الديمقراطية بين القائمين بالاتصال.

جدول رقم (13)

يرضع علاقة اتجاهات للبحوثين نحو الدعتراطية بالفئة العمرية

			4		-4-4-24-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4	<u> </u>		
مستوى الدلالة	درجات الحرية	ئىمة F	المتوسط الحسابي	المدد	الفثة المبرية			
			10.9	36	್ರಗು 25			
			12.1	184	35-26) 1 A The		
	350 ،5 4.358	0.001 350.5		350 .5 4.358	12.1	96	45-36	الاتجاء أنعام لحو الدعقراطية
0.001			350.5		11.8	24	55-46	اللهقراطية
		11.0	8	70-56				
			14.5	8	قبر مذكور			
			12.0	356	الجموع			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

- مثلت الفئة التي آثرت عدم ذكر عمرها أعلى الفئات اتجاهاً نحو الديمقراطية بمتوسط حسابي بلغ 14.5 وبفارق عالي عن المتوسط النهائي للمجموع العام البالغ 12.0.
- 2. جاءت الفئات العمرية الشابة ما بين 26–45 أعلى الفئات في الاتجاء نحو الديمقراطية وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة العمرية التي تتسم بالشباب النسي هي الأكثر انفتاحاً وقبولاً لتطبيق مبادئ الديمقراطية، ولا شك أن هذه الفئة العمرية تتسم برسوخ الاتجاهات الفكرية الناشئة عن خبرة عملية كافية وهي الأقدر على قبول طروحات الديمقراطية.
- 3. جاءت الفئات العمرية الأكبر على التوالي في قبولها للديمقراطية بمتوسطات حسابية بلغت 11.8 لفئة 46-55، و 11.0 لفئة 56-70 بفروق واضحة عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يؤكد أن الاتجاه نحو الديمقر طية يتأثر بالعمر حيث يزيد في الفئات العمرية الأقل ويقل في الفئات العمرية الأعلى، وقد يكون هذا الأمر راجعاً إلى أن هذه الفئات تفضل المفاهيم والاتجاهات التي عملت في إطارها حتى وإن كانت غير ديمقراطية، وأن قدرتها على الاتجاه الخو ما تطرحه الديمقراطية من مفاهيم وإشكاليات أقل من الفئات العمرية الأصغر.
- 4. شكلت فئة 25 سنة فأقل أضعف الغثات في الاتجاه نحو الديمقراطية، وقد يرجع هذا إلى ضعف الثقافة وهدم رسوخ الانجاهات الفكرية، وعدم احتكاك ثقافة هذه الفئة العمرية بالمعطيات الفعلية في الواقع العملي، وهو ما أضعف اتجاهها نحو الديمقراطية، خاصة إذا ما ثم ربط المشروع الديمقراطي في العامل العربي يمؤثرات خارجية بما يزيد من حالة الرفض العاطفي غير العقلائي لفكرة الديمقراطية.
- 5. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.001، وهو ما يشير إلى أن السن يمثل عنصراً مؤثر أ في الجاء المبحوثين تحو الديمقراطية.

نتيجة اختبار الفرض الأول:

يتضح من التحليل السابق قبول الفرض الأول القائل بأن المتغيرات الديموجرافية غثل متغيرات أصيلة في تشكيل مستوى الاتجاء نحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة.

الفرض الثانىء

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال نحو الديمقراطية والمتغيرات الوظيفية.

بجلول رقم (14)

يوضح علاقة اتهاهات البحوثين غو النهقراطية بسنوات الخبرة

مستوى الدلالة	درجات إغرية	F Lyi	المتوسط الحسابي	اثملد	سنوات الخبرة	
			10.7	40	أقل من سنة	
			12.4	136	5-1	الاتهاء العام
			11.9	80	10-6	الحو أ
0.001	350 ،5	4.386	11.7	60	20~11	النهقر،طية
			12.3	36	30-21	
			13.0	4	أكثر من 30	
			12.0	356	الجموع	

من بيانات الجدول انسابق يتضع ما يلي:

يتضح بشكل عام اقتراب الفئات بشدة من المتوسط النهائي للمجموع العام باستثناء فئة أقل من سنة، وقد أسفرت نتائج الاختبارات البعدية أن مرجع الفروق بين الفئات يتمركز بين هذه الفئة وغيرها من الفئات. وعدا ذلك فئمة تفسير يمكن أن يوضح الفروق البينية الطفيفة بين بقية الفئات حيث يتضح أن سنوات الحبرة الأقل والأكثر كانت أكثر إيجابية نحو الديمقراطية، في الوقت الذي كانت فيه الفئات المتوسطة أقل انجاها نحو الديمقراطية بفروق طفيفة، وقد يرجع هذا التفاوت إلى أن الفئات الأقل

خبرة ذ ت رؤى تتسم بقلة العملية، والحبرات الأعلى ذات رؤى أكثر شمولاً، بينما الفئات المتوسطة تعاني خالباً _ في العالم العربي _ من إحباطات وظيفية قد تثير حالة من ضعف الإيمان بالقضايا الكلية. وقد أظهرت بيانات هذا الجدول العديد من المؤشرات هي:

- المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة التي استمرت المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة التي استمرت في العمل الإعلامي طيلة هذه الفئرة قد أدركت من واقع المعارسة أهمية التمسك بهادئ الديمةراطية ونثائج هذا التمسك الإيجابية على العمل الإعلامي من جهة والواقع السياسي من جهة أخرى.
- 2. جاءت فئة 1-5 وهي التي تمثل سنوات الخبرة الأقل هي الثانية من حيث الاتجاء، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة قليلة الخبرة بالعمل الإعلامي أكثر إيجابية في الاتجاه نحو الديمقراطية، وهو ما قد يرجع إلى حداثة العهد بالعمل الإعلامي لديها، وإيمانها بالقضايا الكلية والعامة ومنها الديمقراطية.
- 3. جاءت فئة 21–30 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 12.3، وبغارق ضئيل للغاية عن الفئة السابقة، وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة تزيد من الاتجاء الإيجابي نحو الديمقراطية على أساس التفسير السابق.
- 4. جاءت فئة 6-10 في المرتبة الرابعة بفارق ضئيل للغاية عن المتوسط النهائي للمجموع العام بلغ 0.1 وهو ما يشير إلى أن هذه المرحلة من الخبرة العملية تنسم باعتدال وتوسط اتجاهها لحو الديمقراطية.
- جاءت نئة 11-20 في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 11.7، وهي الفئة التي تتسم بظهور الإحباطات الوظيفية ذات اتجاه أقل إيجابية نحو الديمقراطية.
- 6. جاءت فئة أقل من منة في المرتبة الأخيرة وبفارق كبير عن بقية الفئات، رهو ما أسفر عن دلالة الفروق الإحصائية في هذا الاختبار، وقد يرجع هذا إلى أن هذ، الفئة حديثة العهد بالعمل الإعلامي تركز غالباً على تدعيم وجودها داخل المؤسسات الإعلامية أكثر من الإيمان بالقضايا الكلية العامة كالديمقراطية.

7. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001 وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة تعد عنصراً مؤثراً في الاتجاء نحو الديمقراطية.

جدول رقم (15)

ي نبيج ملاتة القامات البحوثين غو الدعاراطية بالنخل الشهري

مسئوي الدلالة	درجات (الرية	Fiut	التوسط الحسابي	الملبد	اللخل الشهري	
			12.5	136	اقل من 1000	
			13.2	36	2000-1001	
			11.0	60	5000-2001	الاغياد المام
0.000	5:350	8.776	11.1	56	10000-5001	غو الديمقراطية
			11.7	24	30000-10001	
	İ		12.1	44	غير مذكور	
			12.0	356	الجموم	

يعد الدخل الشهري المكتسب من العمل في الوسائل الإعلامية أحد العناصر التي تدخل ضمن المتغيرات الوظيفية حيث لا يمكن فصل الرضا الوظيفي داخل المؤسسة الإعلامية عن مستوى الدخل.

ومن بيانات الجدول السابق يتضبح ما يلي:

كانت أعلى الفئات توجها نحو الديمقراطية هي فئة 1001-2000 بمتوسط بلغ 13.2 بما يفرق المتوسط النهائي للمجموع العام بفارق كبير، وقد يرجع هذا إلى أن أصحاب هذه الدخول هم من المصريين ذوي الاتجاه الأعلى نحو الديمقراطية حيث يشكل هذا المعدل من الدخل معدالاً عالياً يتقاضاه أصحاب الحبرة الأعلى.

- جاءت فئة أقل من 1000 في المرتبة الثانية وفي إطار التفسير السابق يمكن القول بأن هذا المعدل يتفق مع الفئات المؤيدة للديمقراطية خاصة في العينة المصرية.
- جاءت فئة غير مذكور في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 12.1 ومثلت الفئات الثلاث السابقة الفئات التي تقوقت على المتوسط النهائي للمجموع العام.
- 4. جاءت فئة 10001-30000 في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 11.7 وبفارق ضئيل من المتوسط النهائي للمجموع وهي تتفق مع معدلات لدخل لذوي الخبرة الأعلى في العينة السعودية، والتي ثبت اتجاهها الإيجابي نحو الديمقراطية.
- 5. جاءت فئة 5000-5001 بمتوسط بلغ 11.1 وفئة 5000-5001 بمتوسط بلغ 11.0 أقل النشات اتجاهاً نحو الديمقراطية وهو ما يتوافق مع سنوات الحبرة المتوسطة _ خاصة في العينة السعودية _ التي ثبت ضعف اتجاهها النسبي نحو الديمقراطية.
- 6. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير إلى أن مستوى الدخل الشهري المكتسب من العمل الإعلامي يعد عنصراً موثراً في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

جدول رقم (16)

يوضح علاقة اتجاهات المحوثين غو الديمقراطية بالمستوى الوظيفي لهم

	مبتوی الدلالة	دریجات استحریة	Tių	التوسط المسابي	اأملد	المستوى الوظيقى	لاتمباء العام تحق
	0.050	264	1.070	11.3	32	قيادي	لدعقراطية
L	0.030	354	1.970	12.1	324	غير قيادي	

من بيانات الجدول السابق يتضح أن:

 ارتفاع متوسط الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية لدى فئة الوظائف غير القيادية حيث بلغ 12.1 في مقابل 11.3 وهو فارق كبير يوضح أن القيادة تمثل عنصراً مثبطاً للاتجاه نحو الديمقراطية، حيث يعمد القادة غالباً إلى الانتماء إلى المتغيرات

- لفعلية التي أرصلتهم لمستوى القيادة دون الالتفات إلى مسائل معيارية على شاكلة الإيمان بقضايا عامة كالديمقراطية.
- 2. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.050، وهو ما يشير إلى أن القيادة تعد عنصراً مؤثراً في مستوى الاتجاء نحو الديمقراطية.

جلول رقم (17)

يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين لحو الدعقراطية بالوسيط الإعلامي الذي يعملون به

	مستوى الدلالة	درجات المرية	Fuj	گادوسط الحسابی	المدد	الوسيط الإعلامي	
				11.5	216	خبيجانة	
Ì				9.7	32	إذاحة(رادير	الاتجاء العام
l	0.000	353 ،2	60.566			إذاحة(راديو وتليغزيون)	أمو الديمقراطية
l				13.5	108	المتلط	
L				12.0	356	الجموح	

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

- 1. جاءت فئة مختلط في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 13.5 وبفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن القائمين بالاتصال في وسائط متعددة يزيد قديهم الاتجاء نحو الديمقراطية، وقد ينتج هذا هن حالة الانفتاح الفكري والثقافي الذي يتطلبه العمل في أكثر من وسيلة، خاصة وأن نسبة كبيرة من العينة قد أشارت إلى تتوع هذه الوسائط التي يعملون بها بين داخلية وخارجية، عربية ودولية، وهو ما يؤكد أن الانفتاح وتنوع الممارسة يقترن بإيجابية الاتجاء نحو الديمقراطية.
- جاءت الصحافة في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 11.5 وبفارق 0.5 عن المتوسط
 النهائي، وهو وإن كان يشير إلى أن العاملين بالصحافة أقل من المتوسط العام
 إلا أن طبيعة العمل الصحفي بما يتطلبه من التعامل مع قضايا فكرية وثقافية

متنوعة، إضافة إلى كثرة الاحتكاك بالمصادر الصحفية، وارتباط لعمل الصحفي بالشأن العام يمعدلات تفوق الوسائط الإذاعية قد اقترن بشكل مباشر يمستوى الاتجاء الإيجابي نحو الديمقراطية.

- 3. كان القائمون بالاتصال في المؤسسات الإناحية الأقل في اتجاهاتهم الإيجابية لحو الديمقراطية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 9.7 بفارق كبير للغاية عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وبفارق كبير عن أقرب فئة، وقد يرجع هذا إلى أن ملكية الوسائط الإذاحية لا زالت في أيدي الحكومات الأعر الذي يجعل مساحة الإيمان بالقضايا العامة أو السعي نحو طرحها مثل الديمقراطية أمراً مستبعداً، خاصة في ظل اعتماد أغلب المؤسسات الإذاعية الوطنية على تكريس الأوضاع القائمة من جهة، وتحويل المتلقي نحو المراد الترفيهية في مقابل المواد الفكرية والثقافية والقضايا العامة.
- 4. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يؤكد أن طبيعة الوسيط الإعلامي الذي يعمل فيه القائم بالاتصال يعد عنصراً مؤثراً في مستوى الاتجاه لمحو الديمقراطية.

تتبجة أختبار القرض ألثاني:

يتضح من التحليل السابق قبول الفرض الثاني القائل بأن المتغيرات الوظيفية تمثل متغيرات أصيلة في تشكيل مستوى الاتجاه تحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة.

القرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية التائمين بالاتصال لمفهوم الديمقراطية واتجاههم نحوها:

جدول رقم (18)

يوضع الملاقة بين روية البحوثين لمفهوم الدعقراطية واتجاههم تحوها

يرصح المحرقة بين روية المعودين عمهوم الميعراطية والجامهم حوالا								
مستوى الدلالة	درجات المرية	آيمة F	التوسط المسابي	المند	الاتياء المام غو الدعتراطية	مقاهیم الدیکراطیک		
			2.0	12	خبميف			
0.000	252.0	10.000	3.7	112	متوسط	هي المشاركة في		
0.000	23 353	19.092	4,0	232	قوي	الحكم		
			3.8	356	الجموح			
			2.7	12	فبعيف			
	252	(1 502	4.2	112	متوسط	هي حرية التمبير		
0.000	. 23 353	61.523	4.7	232	قوي	والتفكير		
				4.5	356	الجبرم		
			2,0	12	فبميف	مي عارسة النقد		
0.000	262.0	26.50	3.9	112	مترسط	للحكومة		
0.000	353 .2	25.762	4.2	232	ٽوي	وسياساتها		
			40	356	الجمرع	إملامياً		
			2.0	12	ا فيعيف			
0.000	252.2	3.3	112	متوسط	هي حكم الشعب			
0 000	353 ,2	33.383	4,2	232	قري	هي حكم الشعب للشعب		
			3,8	356	الجموع			

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

باعتبار أن المقياس المستخدم خماسي يمكن ترتيب خيارات العينة ابتداء على النحو التالي:

- 1. عنيت الديمقراطية لذى أفراد العينة حرية التعبير والتفكير بمتوسط عام بلغ 4.5 وهو ما يشير إلى سيادة ارتباط المفهوم المبيقراطي بمفهوم حرية التعبير والفكر وهو أمر طبيعي حيث هذه القيمة ترتبط بالعمل في الجمال الإعلامي الذي هو في الأساس عمل فكري تعبيري. وقد تراتبت الفئات وفق انجاهها نحو الديمقراطية تجاه هذا المفهوم فعظي هذا المفهوم بمعدلات عالية بين أصحاب الاتجاه القوي بمتوسط بلغ 4.7، ثم الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 4.7، ثم الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 2.7 ثم الاتجاه المفعيف بمتوسط بلغ 2.7. وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 .
- 2. جاءت الديمقراطية بمفهوم بمارسة النقد للحكومة وسياستها إعلامياً في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 4.0، وهو آحد أهم وظائف الاتصال حامة وأهمها تقريباً في المجتمعات ذات النظام الإعلامي الحر، وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهها نحو الديمقراطية تجاء هذا المفهوم حيث كان أصحاب الاتجاء القوي نحو الديمقراطية هم الأعلى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.2 في مقابل 3.9 بفارق طبئيل من المتوسط العام، وبلغت مستوى متدن للغاية لدى أصحاب الاتجاء الأضعف نحو الديمقراطية بمتوسط بلغ 2.0، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة هند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يؤكد ارتباط الاتجاء نحو الديمقراطية بكونها تعني ممارسة النقد للحكومة.
- 3. جاء كل من مفهومي المشاركة في الحكم وحكم الشعب للشعب في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي واحد بلغ 3.8، وعلى حين تراتبت الفئات في كلتا الفئتين وفق الاتجاء العام نحو الديمقراطية حظي مفهوم حكم الشعب للشعب بالمتوسط الأعلى لدى أصحاب الاتجاء القوي بمتوسط بلغ 4.2، في مقابل 3.3 بفارق بلغ 0.5 عن المجموع النهائي العام الأصحاب الاتجاء المتوسط، على حين بفارق بلغ 0.5 فقط، بينما جاء ثدنى هذا المفهوم لدى أصحاب الاتجاء الأضعف بنسبة 2.0 فقط، بينما جاء

مفهوم المشاركة في الحكم بفروق أق بين الاتجاهين القوي والمتوسط حيث مثل متوسط أصحاب الاتجاء متوسط أصحاب الاتجاء المتوسط، وبفارق كبير للغاية عن أصحاب الاتجاء الأضعف البالغ 2.0، وقد كانت الفروق في كلتا الفئتين ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 فيهما.

نتيجة اختبار الفرض الثالث:

استناداً إلى نتائج التحليل السابق يمكن القول بأن مفهوم الديمقراطية لدى القائمين بالاتصال يرتبط بمستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، في حين تراتبت المغاهيم وفق صلتها بالتطبيق الديمقراطي في العمل الإعلامي بشكل يفوق صلة هذا المفهوم بالمفاهيم الأعم للديمقراطية.

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالانصال للقيود المبقة للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها.

جنول رقم (19)

يوضح العلاقة بين رؤية المبحوثين للقبود التي تعيق تطبيق الديمقراطية واتجاههم نحوها

- July 1	المال الله الله	حو بیاں منع		Anni Garan	مراطيه واتها	مهم حوص
القيورد	الاتجاد العام تحو الدعقراطية	المدد	المحرسط الحسابي	قيمة F	درجات	مستوی داد اداد
		12			الحواة	117/11
	شعيف	12	2.0			
القيود الاجتماعية	متوسط	112	30	4.699	353 ،2	0.010
	توي	232	2.8			
	الجبوع	356	2.8			
قيود تقرضها	فيعيف	12	2.3		į	
	متوسط	112	2.7	22.012	252.0	0.000
اللومسات: الإعلامية	قري .	232	3.5	23.217	353 (2	0.000
1 Carcille	الجموع	356	3.2			
	فبميف	12	2.0		0.000 353 .2 11	
التنظيمات	متوسط	112	3.1	21.506		
السياسية	کوي	232	3,5	11.526		333 (2
	الجموع	356	3.3			
	فبيف	12	1.7			
التشريعات	متوميط	112	2.2	0.000	250 4	
ائتشریعات المدینیة	آ ري	232	1.7	7.700	353 (2	0.001
	الجموع	356	1.9		[
	ضعيف	12	2.3			
القيود الذاتية	مترسط	112	3.0	0.477	252.0	0.006
ريشاني المراشة	ٽوي	232	2.7	2.473	353 .2	0.086
	الجبرع	356	2.8			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الحماسي المستخدم يمكن ترتيب القيود المعيقة للديمقراطية بين أفراد العينة على النحو التالي:

- 1. مثلت التنظيمات السياسية السائدة القيد الأكبر أمام الديمقراطية في الدول عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام 3.3، وهو ما يؤكد وجود حالة من انعكاس الوضع الحالي للديمقراطية في العالم العربي حيث التنظيمات السياسية في أي نظام ديمقراطي هي التي تعمل على تفعيل الديمقراطية لا عرقلتها. وقد تراتبت الفئات وفق المجاهها نحو الديمقراطية لحو هذا القيد، فعلى حين مثل أصبحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية الفئة الأعلى في تبني اعتبار هذا القيد أهم القيود بمتوسط بلغ 3.5، جاء أصحاب الاتجاء المتوسط بلغ 3.5، جاء أصحاب الاتجاء المتوسط بلغ كرد، حاء أصحاب الاتجاء المتوسط بلغ كرد في مقابل 2.0 فقط ويفارق عال عن المتوسط النهائي لدى أصحاب الاتجاء الأضعف، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
- 2. جاءت القيود التي تفرضها المؤسسات الإصلامية في المرتبة الثانية بمتوسط عام بلغ 3.2، وهو ما يعيد تأكيد وجود أزمة في المناخ الديمقراطي العربي حيث إن المؤسسات الإعلامية في مراقبتها للبيئة الديمقراطية من المفترض أن تسعى وراء تدعيم الديمقراطية لا أن تقف عائماً في طريقها، وإذا وضع في الحسبان حالة السبطرة المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها الحكومات على وسائل الإعلام فإن هذه النتيجة تعد طبيعية. وقد تراتبت الفئات على نحو يتفق والاتجاء نحو الديمقراطية، فكانت أعلى الفئات هي أصحاب الاتجاء القوي بمتوسط بلغ 3.5 في مقابل أصحاب الاتجاء المتوسط المبائغ 7.7، ويفروق أقل مع أصحاب في مقابل أصحاب الاتجاء المتوسط البائغ 2.7، ويفروق أقل مع أصحاب الاتجاء الأضعف البائغة 2.3، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
- جاءت القيود الاجتماعية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.8، وهو ما يشير إلى
 أن طبيعة الحياة الاجتماعية في الدول عينة الدراسة لا تسعى وراء تحقيق

المسلحة الديمقراطية، أو يمعنى أدق لا ترى في تطبيق الديمقراطية دعماً لمصالحها، وهو ما يؤكد ضعف التربية السياسية داخل هذه المجتمعات بما يتفق والوضع المأمول تجاه الديمقراطية. وقد تلغى متوسط أصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية تجاه هذا القيد حيث تطابق متوسطهم الحسابي البالغ 2.8 مع المتوسط النهائي للمجموع المام وقد يرجع هذا إلى أن أصحاب الاتجه القوي نحو الديمقراطية يرون أن سلبيات التطبيق الديمقراطي لا تنبع من أفراد المجتمع بقدر ما تنبع عن المؤسسات الحاكمة، على حين كان أصحاب الاتجاه المتوسط هم أصحاب المتوسط الأعلى البائغ 3.0 وهؤلاء يرون أن مسؤولية أزمة التطبيق الديمقراطي في العالم العربي ذات بعدين أحدهما اجتماعي والآخر سياسي، بينما جاء أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية يمتوسط متذن المناسي، بينما جاء أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية بمتوسط متذن المعاسي، بينما جاء أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية بمتوسط متذن المعاسية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 2.0 مدالة 3.000.

- 4. جاءت القيود الذاتية في المرتبة الثالثة مكرر وإن لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وهي التي تشير إلى القيود الناتجة عن فكر وثقافة وممارسة القائم بالاتصال ذاته نحو الديمقراطية، وقد جاء أصحاب الاتجاه المتوسط الأعلى في متوسطهم الحسابي البائغ 3.0، في مقابل 2.7 لأصحاب الاتجاه القوي، و2.3 لأصحاب الاتجاه الأضعف.
- 5. جاءت التشريعات الدينية بوصفها قيداً لا يتغق ومبادئ الممارسة الديمقراطية في المرتبة الأخيرة، وهو ما يعني أن عينة الدراسة لا ترى وجود تعارض بين التشريعات الدينية والديمقراطية وقد تبنى هذا الأمر أصمحاب الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 2.2 بينما ثننت متوسطات أصحاب كل من الانجاهين الضعيف والقوي عن المتوسط النهائي للمجموع العام يمتوسط واحد بلغ 1.7، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001

نتيجة اختبار الفرض الرابع:

يتضح من التحليل السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين

بالاتصال للقيود المعيقة للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها، وباستثناء القيود الذاتية يمكن القول بأن القيود قد تراثبت وفق مسؤولية الدولة والنظام الإعلامي عن إعاقة النطبيق الديمقراطي في الأساس، ثم القيود الاجتماعية فالتشريعات الذينية.

الفرض الخامس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم القائمين للممارسة الديمقراطية في العالم العربي واتجاهائهم نحوها

چلول رقم (20)

يوضع علائة تقييم المبحوثين للممارسة الديمتراطية في العالم العربي واتجاهاتهم تحوها

	4-199	7	Sand land and	7		پورست سر	
مستوى الدلالة	درجات بغرية	Fių	التوسط الحسابي	المدد	الاقياء العام غو الدعقراطية	تقييم المارسة التهقراطية	
			3.7	12	فبعيف		
0.063	252 0	2 702	2.8	112	مترسط	من السابق الأراثه	
0.063	353 ،2	2.790	3.1	232	ئوي	تطبيق لديمقراطية	
			3.0	356	المجدوع	في الحكم	
			2.3	12	فيعيك		
0.000	050.0	5.44	2.3	112	. متوسط	أنا سعيد عستوى	
0.526	353 ،2	0.644	2.5	232	تُوي	الدعقر،طية في	
				2.4	356	الميدوع	العالم العربي
			3.3	12	فبعيف		
0.406	252.0	0.700	3.1	112	مترسط	الجنمعات العربية	
0.496	353 .2	0.702	3.0	232	قوي	لا عكن تطبيل	
			3.0	356	الجموع	الدعائراطية قيها	
			2.3	12	ضبيف	الجنمعات العربية	
0.000	353 ،2	452.5		2.9	112	متوسط	جاملة لا
0.000		13.140	2.4	232	تري	تسترعب مبادئ	
			2.6	356	الجموع	الديمقراطية	

0.000	353 (2	16.249	2.7	12	ضيف	مناك تغيير كبير
			3.4	112	متوسط	
			3.9	232	<u>توي</u>	في قهمنا
			3.7	356	المجموع	للديمقراطية

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

رفق المقياس الخماسي المستخدم يمكن ترتيب الأبعاد التقييمية للتطبيق الديمقراطي على النحو التالي:

- جاء الاعتراف بوجود تغيير كبير في فهم الديمقراطية في العقد الماضي صبى رأس الأبعاد التقييمية بمتوسط عام بلغ 3.7، على حين تراتبت الغثات بشكل طبيعي وفق الاتجاه نحو الديمقراطية، حيث كان أصحاب الاتجاه الأقرى نحو الديمقراطية على رأس المقرين بذلك بمتوسط بلغ 3.9 في مقابل 3.4 لأصحاب الاتجاه المتوسط بفارق 0.2 عن المتوسط النهائي، و2.7 بفارق 0.1 عن المتوسط النهائي، و2.7 بفارق عن المتوسط النهائي المجموع العام، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
- 2. جاء القرار بأنه من السابق الأوانه تطبيق الديمقراطية في العالم العربي في المرتبة الثانية بمتوسط 3.0، وعلى حين أن الفروق بين الفئات لم تكن ذات دلالة إحصائية فقد كان أصحاب الانجاء الأضعف نحو الديمقراطية هم أصحاب أهلى المتوسطات حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.7، ثم أصحاب الانجاء الأفوى بمتوسط 3.1، وكلاهما تعدى المتوسط النهائي للمجموع العام على حين جاء أصحاب الانجاء المتوسط في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.8 بفارق ضئيل عن الجموع العام البالغ 3.0.
- 3. جاء الاعتراف بأن طبيعة المجتمعات العربية من حيث التكوين والتراث الفكري غير قابلة للتطبيق الديمقراطي أصلاً في المرتبة الثانية مكرر، وعلى حين أن الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية إلا أنها تعكس حالة غربية من اليأس

من التطبيق الديمقراطي بين الفئات الثلاث التي تراوحت بشكل كبير حول المتوسط العام بفروق طفيفة للخاية.

- 4. جاء اعتبار الجهل السائد في العالم العربي كسبب أصيل في انعدام القدرة على استيعاب ومن ثم تطبيق الديمقراطية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.6، وقد كان أصحاب الاتجاء المتوسط هم الأعلى في الإقرار بهذا الأمر حيث بلغ متوسطهم الحسابي 2.9 وهو ما يشير إلى أن أصحاب هذا الاتجاء غائباً ما يرون وجود قواعد ومتغيرات معقدة في عمليات المتحول الديمقراطي وعلى رأسها أجهل، هذا في الوقت الذي جاءت فيه متوسطات أصحاب الاتجاهين الأقوى والأضعف متقاربة إذ بلغت 2.4، 2.3 على التوالي بغارق طفيف عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
- 5. جاء الشعور بالسعادة لتحقق الديمقراطية بالشكل الحالي في المجتمعات العربية ورصوفا إلى هذا المستوى في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.4، ولم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وقد تقاربت الفئات بشكل كبير حيث تراوحت بشدة حول المتوسط النهائي للمجموع العام.

تتيجة اختبار الفرض الخامس:

يتضح من التحليل السابق صعوبة تعميم نتيجة الفرض حيث لم تثبت الفروق بين تقييم المبحوثين للممارسة الديمقراطية باتجاهاتهم نحوها بشكل بات وياستثناء الاعتراف بالجهل كسبب لعدم استيعاب الديمقراطية، والإقرار بوجود تغير نحو الفهم الديمقراطي، لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وهو ما يستنبع عدم قبول الفرض الرئيس، وقبوله بشكل جزئي.

الفرض السادس،

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال لجوانب التطبيق العملي للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها

جنول رقم (21)

يوضح العلاقة بين رؤية المبحوثين لجوانب التطبيق القملي للديمقراطية واتجاههم نحوها

مستوى الدلالة	درجات إلحوية	Fig	التوسط المسايي	ألملد	الاتجاء العام تحو الايملواملية	جوائب التطبيق الفعلي للديمقراطية
	353 .2	19.993	2.0	12	فبميف	الجمتمع الذي
0.000			3_3	112	متوسط	أصمن فيه يؤيد
			3.8	232	لَرِي	ميادئ ومنطلقات
			3.6	356	الجموع	الديمقر،طية
	353 .2	2 13,349	2.3	12	فبعيف	العاملون أي
			2.6	112	متوسط	الموسسة الإحلامية
0.000			3.3	232	تري	ائي أعمل بها
			3 .J.	356	الجبوح	يطبقون مبادئ النهقر،طية
	353 ,2	4.117	2.7	12	هميف	من خلال متابعي
			2.5	112	متوسط	للإعلام العربي
0.000			2.9	232	لاوي	كوجد هارسة
			2,8	356	الجموع	قملية فيه لقهوم ومبادئ
						الدعائراطية

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الحماسي الموضوع يمكن ترتيب جوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية على النحو الثالي:

- أ. جاء الاعتراف بأن المجتمع الذي يعمل به المبحوثون يؤيد مبادئ الديمقراطية في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 3.6، وهو ما قد يدعم فرضية الشخص الثالث بأن أزمة الديمقراطية يتم استشعارها على الآخرين بشكل أكبر من الذات، وقد تراتبت الفتات على نحو طبيعي حيث جاء أصحاب الاتجاء القوي بمتوسطات أعلى بلغت 3.8 في مقابل 3.3 لأصحاب الانجاء المتوسط، و2.0 لأصحاب الاتجاء الأضعف، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
- 2. جاء الشعور بأن العاملين في المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها المبحوث يؤيدون مبادئ الديمقراطية في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 3.1، وهو ما يؤكد أن الانجاء نمو الديمقراطية يفعل هذا الشعور، وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهاتهم لمو الديمقراطية في تأييدهم لهذا الأمر حيث كان أصحاب الاتجاء الأقوى هم الأعلى بمتوسط بلغ 3.3، وتلاهم أصحاب الاتجاء المتوسط 2.6 بفارق معتبر من المتوسط العام، ثم 2.3 الأصحاب الاتجاء الضعيف، وقد كانت الفروق فن المتوسط العام، ثم 2.3 الأصحاب الاتجاء الضعيف، وقد كانت الفروق فن المتوسط العام، ثم 2.3 العلاقة عند مستوى دلالة 0.000
- ق. جاء الإقرار بوجود عارسة فعلية للديمقراطية في الإعلام العربي في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.8، وهو ما يدهم فرضية الشخص الثالث من جديد حيث جاء الشعور بعطبيق مبادئ الديمقراطية في المؤسسة الخاصة بالمبحوث أهلى عن الشعور بعمومية هذا النموذج، وقد جاء أصحاب الاتجاء الأقوى في المرتبة الأولى بمتوسط 2.9 وبفارق فبثيل عن المتوسط العام، تلاهم أصحاب الاتجاء الأضعف بمتوسط بلغ 2.7، ثم أصحاب الاتجاء المتوسط الذين يتسمون بحالة من التشاؤمية وتعقد الرؤية نحو الديمقراطية في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.5، رقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000

نتيجة اختبار الفرض السادس:

من التحليل السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية لقائمين بالاتصال لجوانب التطبيق العملي للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها، وهو ما يشير إلى أن الاتجاه نحو الديمقراطية يعد عنصراً مؤثراً في الشعور بتطبيقها من عدمه. وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرض السادس.

نتائج الدراسة:

- إن قضية الديمقراطية في العالم العربي تشكل قضية محورية لمدى القائمين بالاتصال، وقد تكتسب هذه الأهمية وفق التركيز والاهتمام السائد نحوها في الفترة الواهنة التي تشويها الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية.
- إن الاتجاء نحو الديمةراطية بين القائمين بالاتصال يتجه تحو القوة بشدة وهو ما
 يؤكد تنامي وتصاعد الحس الديمقراطي عامة، وبين أوساط القائمين بالاتصال
 خاصة، وهو ما قد ينعكس بصورة مباشرة على الرسائل التي يصنعونها.
- 3. مثلت المتغيرات الديموجرافية عنصراً مؤثراً في تحديد مدى الاتجاه نحى الديمقراطية، إذ ثبت زيادة الاتجاه نحو الديمقراطية بين الإناث، وبين الفئات العمرية المتوسطة، وبين الدول عينة الدراسة حيث زادت في مصر وكالت متوسطة في المملكة العربية السعودية وضعيفة لدى العينة اليمنية.
- 4. مثلت المتغيرات الوظيفية المتعلقة بسنوات الخبرة والدخل الشهري ومستوى القيادة متغيرات مؤثرة في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، حيث ثبت تأثر الاتجاه بمستوى الخبرة إيجاباً، وتراجع الاتجاه بين الفئات القيادية، وتبين تأثير الرضا الرظيفي والإحباطات الوظيفية على الاتجاه نحو الديمقراطية سلباً.
- 5. تين أن نوع الوسيط الإعلامي عنل عنصراً مؤثراً في الاتجاه لحق الديمقراطية، فالقائمين بالاتصال الذين يعملون في أكثر من وسيلة كانت اتجاهاتهم لحق الديمقراطية أعلى، وهو ما يؤكد أن الانفتاح الثقافي والتعامل المتعدد مع الجهات الإعلامية المتنوعة يكسب القائم بالاتصال رؤية ذات مدى أوسع وأكثر شمولاً نحو الديمقراطية، كما تين أن الصحافة كوميلة إعلامية تكسب القائمين بالاتصال بها قدراً من إيجابية الاتجاه نحو الديمقراطية لما تتميز به من سمات عامة ذات اتصال بالقضايا الفكرية، وسمات خاصة نابعة من طبيعة الممارسة الصحفية ذات الاحتكاك الدائم والمباشر يمثل هذه القضايا وبجاء الراديو والتليفزيون في المرتبة الانجيرة نظراً

- لحالة السيطرة الحكومية على الممارسة الإعلامية للعاملين بها بما اضعف اتجاهاتهم نحو الديمقراطية.
- 6. عنيت الديمقراطية لدى أغلب أفراد العينة حرية التعبير والفكر والنقد يمعدلات أعلى من المشاركة في الحكم أو حكم الشعب، وهو ما يشير إلى أن سقف الديمقراطية لدى القائم بالاتصال العربي مازال محدوداً بالممارسة الإعلامية أولاً، ودلت الاختبارات الإحصائية ارتباط مفاهيم الديمقراطية يمستوى الاتجاه لحوها.
- 7. ثبين أن أهم معوقات تطبيق الديمقراطية هي التنظيمات السياسية، ثم قبود المؤسسات الإحلامية، ثم القبود الاجتماعية واللمائية وأخيراً التشريعات الدينية، وهو ما يؤكد على أن هذا التراتب يعكس صورة حقيقية للمعوقات الدينية، المعرفاطية في المجتمع العربي، ويؤكد من جهة أخرى عدم وجود خلاف جوهري بين الدين والديمقراطية، وقد تبين أن مستويات الاتجاء نحو الديمقراطية ترتبط بنوع القبود التي يراها المقائم بالاتصال على النطبيق الديمقراطية.
- 8. تين من تقييم القائمين بالانصال للممارسة الديمقراطية وجود حالة اتفاق (تقريباً) على حدوث تغير في فهم الديمقراطية في الشارع العربي، كما أكدت وجود تحفظات لدى القائم بالاتصال نحو تطبيق الديمقراطية نظراً لأسباب سياسية وأخرى اجتماعية تتعلق بالجهل، وضعف الاستمداد لدى الشارع العربي للممارسة الديمقراطية الفعلية.
- 9. تبين أن القائمين بالاتصال يرون أن مجتمعاتهم تطبق الديمقراطية في الوقت التي لا تطبقها المجتمعات العربية الأخرى، وهو ما يؤكد فرضية الشخص الثالث، والأمر ذاته ينطبق على رؤيتهم نحو تطبيق مؤسساتهم الإعلامية للديمقراطية، وقد تبين أن مستوى الانجاء نحو الديمقراطية يرتبط بجوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية.

الإعلاميون العرب وقضايا الحرية، الديمقر إطية، حقوق الإنسان			

دارجرير للنضروالتوزيع

المبحث الثالث

حقوق الإنسان



مقدمة

تعد قضية حقوق الإنسان من القضايا التي يتصاعد بها الاهتمام على الأصعدة السياسية والإعلامية حتى غدت هذه القضية تخرج من حيز النبني النخبوي في العالم العربي إلى حيز الاهتمام الشعبي. ومن المؤكد أن المنطقة العربية قد عانت من عدد من الانتهاكات المؤثرة في بجال حقوق الإنسان، خصوصاً فيما يتعلق بحرية التعبير وهو ما جعل القائم بالاتصال العربي من أبوز ضحايا هذه الانتهاكات، وهو الأمر الذي دفع البعض من القائمين بالاتصال إلى البحث عن بيئات إعلامية أفضل. إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل إن القائم بالاتصال الذي لم يعان من انتهاكات حقوق الإنسان أو تكيف معها أصبح رقماً مهماً في الحراك المتعلق بحقوق الإنسان في العالم العربي بل أصبح مطالباً بنشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الرسائل الاتصالية التي ينتجها، وهو ما يؤكد على أهمية وضرورة قياس مدى إيمانه بهذه القضية.

إن تصاهد الاحتمام عملوق الإنسان في الوطن العربي كقضية يرجع إلى عدة عرامل أهمها:

- آ. تسيس قضية حقوق الإنسان في الجال الدولي، حيث صارت حالة حقوق الإنسان في دولة ما عنصراً للضغط السياسي الدولي على هذه الدولة، رهو ما رقع معدلات الاهتمام بها من قبل وسائل الإعلام من جهة، والدول ذاتها من جهة أخرى.
- بروز تصاعد نشاطات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان
 في المنطقة العربية.
- 3. تزايد اهتمام المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان بوسائل الإعلام باعتبارها تمثل محوراً أساساً لعمل هذه المؤسسات، وقد تركزت نسبة كبيرة من نشاطات هذه المؤسسات في إقامة دورات تدريبية للقائمين بالاتصال في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- 4. اهتمام المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط تحديداً في تقاريرها السنوية الدورية بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم، وهو ما سلط الضوء على ائتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل كبير.
- 5. دفعت العوامل السابقة الحكومات العربية للاهتمام بقضايا حقوق الإنسان؛ عما جعلها تساهم في إنشاء منظمات حكومية ووزارات أحياناً معنية برصد ومراتبة حالة حقوق الإنسان.

ولا شك أن ثلك العوامل قد ساهمت وبشكل جلى في رفع حالة الاهتمام العام بقضية حقوق الإنسان تحديداً، ومع ذلك لابد من قراءة قضية حقوق الإنسان ضمن إطار أكثر عمقاً مما يطرح أحياناً انطلاقاً من:

- أن قضية حقوق الإنسان في حد ذاتها قضية مركبة ذات أبعاد ثقافية وحضارية، وتتعلق بالثقافة، والممارسة، ومدى الحريات، ومدى تطبيق الديمقراطية...النخ
 - 2. أن وسائل الإعلام هي الأقدر على نشر ثقافة حقوق الإنسان.
 - ان القائم بالاتصال في وسائل الإعلام العربية هو المعني بهذا الدور.
- 4. خصوصية القائم بالاتصال على المستوى الذاتي الذي قد يختلف اتجاهه لمحو حقوق الإنسان وفق رؤيته الذاتية المبنية على ثقافة، أو معتقد، أو تجربة سابقة، وقد يقع هو ذاته ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان.
- 5. الثقافة المؤسسية المتبناة في مكان العمل، ولا شك أن المؤسسة الإعلامية تتداخل فيها أبعاد الثقافة الداخلية السائدة وعوامل القوة، والسيطرة مع غيرها من عناصر البيئة الخارجية: السياسية، والاقتصادية، والثقافية؛ عما يجعلها تساهم في تأطير رؤية هذا القائم بالاتصال في كثير من الأمور، ومنها مسألة حقوق الإنسان.

إن علاقة البيئة الإعلامية في العالم العربي بطبيعة القضايا التي تطرحها علاقة مؤكدة، فطبيعة السياسات العربية في بجال الاتصال، وطبيعة الممارسات، وطبيعة نظم التحكم، والسيطرة، ومسترى الأداء المهني، وأساليب تأهيل القائم بالاتصال، كل هذه أمور تؤثر في لمخرج الاتصالي في كل بيئة اتصالية عربية.

فعلى مستوى السياسات يرى (الجمال 2001) (1) أن البيئة الإعلامية العربية تتسم بما يلي:

- عدم دمج سياسات الاتصال مع خطط التنمية، وهو ما أرجد انقصالاً بين رغبات الأفراد والنظم في التطوير، وقدرة وسائل الإعلام على إشباع هذه الرغبات.
- عدم القدرة على صياغة أهداف اتصالية طويلة الأمد، وترك هذه السياسات للمستجدات السياسية والاقتصادية.
- ضمف التخطيط القائم على المعلومات والدراسات السليمة، بما يجعل وسائل الإعلام تعمل في إطار غير ثابت.
- اتجاه السياسات الإعلامية العربية إلى دهم سلطة النظام القائم وخدمة توجهاته، مع تقلص واضح لوظيفة المراقبة والنقد.
 - 5. انعزال السياسات الاتصالية عن السياسات التعليمية والثقافية.
- تسعى وسائل الاتصال العربية إلى تأكيد القيم الاجتماعية السائدة دون طرحها للنقد والاختبار، وتبدر متشككة دائماً في أي فكرة جديدة.
- تتجه سياسات الاتصال إلى الداخل دون تواجد فعلي على الساحة العالمية مما يزيد من حالة التقوقع في الداخل العربي.

وعلى مستويات الملكية، والتحكم، والسيطرة، يمكن رصد وجود سيادة لحالة الملكية الحكومية لوسائل الإعلام، تقابلها حالة من ملكية القطاع الخاص الموالي للنظم السياسية، أو المناهض لها.

حقوق الإنسان وحرية التعبيره

إن علاقة حقوق الإنسان محرية التعبير علاقة أصيلة ومتجذرة، حيث ضمان وكفالة حق التعبير عن الرأي هو من صميم حقوق الإنسان، هذا في الوقت الذي لا يمكن أن تباشر فيه المؤسسات الاتصالية، والقائم بالاتصال دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في غياب ضمانات تكفل حرية التعبير. وثقافة حرية الإعلام هي جزء من ثقافة الديمقراطية، وكذلك ثقافة حقوق الإنسان، فكيف يتسنى لمؤسسة إعلامية تعمل في ظل نظم ديكتاتورية أن تدافع عن حقوق الإنسان وتنشر قيمها.

وعلى مستوى الحرية الإعلامية يشير تقرير منظمة (مراسلون بلا حدود) للعام 2006م إلى أن وضع الحريات الإعلامية في العالم العربي مهين للغاية؛ حيث جاءت الكويت في المرتبة الأولى عربياً، والثالثة والسبعين عالميًا، تلتها الإمارات، ثم قطر (عينة الدراسة) (ن)

ويوضح الجدول النالي ترتيب أفضل عشر دول هربية من حيث مدى الحرية الممنوحة لوسائل الإعلام قبها:

Rank	Country	Index				
2006		2006	2005	2004	2003	2002
73	Kuwait	17.00	21.25	31.67	31.33	25.50
77	United Arab Emirates	17.50	25.75	50.25	37.00	
80	! 📰 Qatar	18.00	23.00	32.50	35.00	·
97	Morocco	24.83	36.17	43.00	39.67	29.00
107	1 Lebanon	27.00	28.25	24.38	32.50	19.67
109	Jordan	27.50	24.00	39.13	37.00	33.50
111	Bahrain	28.00	38.75	52.50	35.17	23.00
121	Djibouti	33.00	37.00	55.00	35.50	31.25
126	Algeria	40.00	40.33	43.50	33,00	31.00
133	Egypt	46,25	52.00	43.50	34.25	34.50

وعلى مستوى مسجلات انتهاكات حقوق الإنسان في العالم أشار تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2006 (3) إلى أن المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم انتهاكاً الحقوق الإنسان.

وبناءً على ما سبق يتضح أن البيئة الإعلامية العربية تحفل بالعديد من المتغيرات المتداخلة، والفاعلة، والمتناقضة بشكل كبير، وهو ما يفرز الحاجة إلى تعزيز الدراسات التي تتناول تأثير هذه البيئة على معالجة القائم بالاتصال، وتشكيل مفاهيمه، واتجاهاته نحو مختلف القضايا بصفة عامة، وقضية حقوق الإنسان بصفة خاصة.

ومن هنا تأتي هذه النراسة لتمالج هذه الإشكالية من بعدين هما:

الأول: أن البيئة الإعلامية للقائم بالاتصال ذات علاقة ما بتشكيل وتعزيز وإتاحة الفرصة لذى القائم بالاتصال في ممارساته لحقوق الإنسان ومعالجته لفضاياها.

الثاني: أن البيئة الإعلامية تؤطر التناول والرؤية والمفاهيم لدى القائم بالاتصال في قيامه بدوره في لشر ثقافة حقوق الإنسان.

الملاقة بين حقوق الإنسان والإعلام:

تتمثل الإشكالية الهامة في العلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام في أمرين:

الأول: إشكائية حصول الغائم بالاتصال على حتوقه التي يكفلها الإهلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، وهو ما يشير إلى أن الإعلاميين من الفئات التي تعاني من انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وتتمثل أهم ثلك الانتهاكات في الحبس، والاعتقال، والمحاصبة على الرأي، والحرمان من مصادر المعلومات، والاضطهاد، والإجبار على الكشف عن المصادر، وغير ذلك.

الثاني: دور الفائم بالاتصال ووسائل الإعلام عامة في نشر قيم حقوق الإنسان في المجتمع باعتبارها تمثل قيماً أخلاقية وإنسانية رفيعة، ويشمل ذلك الدعوة إلى التسامح ونبذ العنف، وقبول الآخر، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان بهدف تعبئة الرأي العام تجاه رفض هذه الانتهاكات. ووسائل الاتصال في قيامها بهذا الأمر تقوم

بوظيفتها الأصلية في مراقبة البيئة، والتوعية، والإرشاد، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية علاقة حقوق الإنسان والإعلام تبدو من أهم الإشكاليات الجديرة بالدراسة.

وفيما يلي تفصيل الأمرين:

حقوق الإنسان في الجال الإعلامي:

والدراسة معنية هنا برصد حقوق الصحفيين والإعلاميين، وهذه الحقوق تشمل عدة أمور من أهمها:

أولاً: كفالة وضمان حرية التعبير.

حيث تؤكد المواثبت الدولية العامة والحناصة احترام حتى التعبير عن الرأي، والحق في الاتصال، وسرية المصادر، وحرية وتعددية وسائل الإعلام.

ومن هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، الله ينص في مادته 19، أن لكل شخص حق النمتع مجرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقيها، ونقلها إلى الأخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود. (4)

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966م في مادتيه 19 ، 20مكى أن لكل إنسان حق حرية التعبير، بما في ذلك حرية الوصول للمعلومات، وتقييمها، ونقلها باي شكل سواء كان ذلك في شكل مطبوع، أو مداع. (3)

كذلك رضع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثقافية والثقافية الصادر عام 1966م توضيحات تكميلية بشأن حرية التعبير والثقافة والفكر، وأسس القاعدة الفانوئية للملكية الفكرية، ومنع أية قيود قد تمارسها أية دولة من شأنها حجب أية نقنية حديثة عن مواطنيها وعلى رأسها التقنيات الإعلامية.

كما أشارت تقارير منظمة اليونسكو الصادرة في قراراتها المتعددة إلى كفائة حرية التعبير في إعلانها الصادر في باريس عام 1978م حول المبادئ الأساسية بمساهمة وسائل الإعلام في دهم السلم الدولي؛ وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية،

والفصل العنصري، والتحريض على الحرب، وما تلاء من إعلانات وترارات. اهمها: الاستراتيجية الجديدة للاتصال 1989م، والتي نصت على:

- أ. تعزيز نشر المعلومات على نطاق أوسع وعلى نحو أفضل توازناً، دون أي عائق أمام حرية التعبير.
- ب. تنمية جميع الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات الاتصال في البلدان النامية لزيادة مشاركتها في عملية الاتصال.

وأكد ما سبق كذلك الإعلانات التالية كإعلان (ويتدهوك)، وإعلان (آلما آتا)، وإعلان (صنعاء)، وإعلان (سانتياجو). ⁽⁶⁾

ثانياً: الحماية من الاضطهاد والتنكيل:

تعزز اهتمام المنظومات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية محقوق الإنسان بقضايا الاضطهاد، والتنكيل بالصحفيين الناتج هن القيود الرقابية، والتشريعية التي تجعل الإهلامي في حالة تهديد مستمر، وضرورة ربط حرية التعبير بالقضاء على الرقابة، والنصوص المقيدة للحريات. وقد جاء في العديد من مذكرات التفاهم الدولية ما يشير إلى ضرورة حماية الصحفيين من الاضطهاد، والتنكيل بهم.

ويشير تقرير حرية الصحافة العالمي الصادر عن منظمة صحفيين بلا حدود أن هام 2005 كان أسوأ الأعوام منذ عام 1995؛ حيث قتل 63 صحفياً، و 5 من الطواقم المعاونة، وأن أكثر من 1300 صحفياً قد تعرضوا لأذى بدني، وأن 1000 صحيفة وبجنة وقناة تليفزيونية تعرضت للوقابة، والحذف، والتشويه للرسالة الإعلامية، وأن اضطهاد الصحفيين في عام 2005 فاق العام 2004 بنسبة 60٪. (7)

كما نص إعلان الرباط الخاص بيئاء الئقة والتضامن بين اتحاد المسحفيين الدولي واتحاد الصحفيين الدولي واتحاد الصحفيين العرب الصادر في 12 أبريل 2003. على ما يلي:

 الإصرار على أن يكون كل الصحفيين قادرين على العمل في سلام، وفي ظروف آمنة.

- مطالبة جميع الحكومات بإزالة جميع المعوقات، والعقبات الخاصة بحرية الصحافة، وممارسة حرية التعبير.
- الإيمان بأن الصحفيين في جميع دول العالم ينبغي أن يعملوا معا لبناء تضامن
 دولى وفق مبادئ التعددية والديمقراطية.
- المعارضة المطلقة لكل أشكال التدخل في أعمال الصحفيين -وخاصة قتلهم وثرهيبهم الوحشي- على غرار ما جرى أثناء الحرب التي شنت على العراق. (8)

ثالثاً: تفعيل برامج تدريب المنحقيين للتعرف على حقوقهم:

تسعى منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات المعنية بالإعلام على إقامة يرامج تدريبية للقائمين بالاتصال؛ لتعريفهم مجفوقهم، ودورهم في مجال حقوق الإنسان. حيث يجدد اتحاد الصحفيين الدولي أن أهم الأدوات التي يجتاجها الصحفي هي:

1_ حرية الوصول إلى المعلومات.

2_ التدريب على كتابة التقارير عن حقوق الإنسان. (٥)

وهذا ما أكدته أيضاً التوصيات الصادرة عن الندوة العربية حول " الإعلام وحقوق الإنسان " 2003 (١٥٠).

دور الإعلام في التوعية ونشر قيم حقوق الإنسان:

أولاً: تفعيل وتعزيز تشر قيم التسامح وتبد العنف:

وهو الأمر الذي نصت عليه العديد من المواثيق الدولية سواء المعنية بحقوق الإنسان أو تلك التي تناولت الأداء الأمثل لوسائل الإعلام في المجتمع، وقد صدرت قرارات من الأمم المتحدة حول التسامح وتبذ العنف.

وقد جاء في إعلان اليونسكو لمبادئ التسامح في مادته الأولى ما يلي:

1ـ أن التسامح يعني الاحترام، والقبول، والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا،
 ولأشكال التعبير، وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة،

والانفتاح، والاتصال، وحرية الفكر، والضمير، والمعتقد. إنه الوئام في سياقالا ختلاف. وهو ليس واجباً الحلاقياً فحسب، وإنما واجب سياسي وقانوني أيضاً، وهو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

- 1 التسامح لا يعني المساومة، أو التنازل، أو التساهل. بل التسامح من قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار محق الآخرين في المتمتع محقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأية حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يساخذها الأفراد والجماعات والدول.
- 3- أن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان، والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية)، والديموقراطية، وحكم القانون. وهو ينظوي على نبذ الدوغمائية والاستبداد، ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- 4- ولا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، وأذلك فهي لا تعني تقبل المظلم الاجتماعي، أو تخلي المرء عن معتقداته، أو التهاون بشأتها. بل تعني أن المرء حر في النمسك بمعتقداته، وأنه يقبل أن يتمسك الأخرون بمعتقداتهم، والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم، وأوضاعهم، ولغاتهم، وملوكهم، وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام، وفي أن يطابق مظهرهم عبرهم، وهي تعنى أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير. (11)

وبناءً على هذه الرؤية عكن القول: إن التسامح لا عكن قبوله بمعزل عن لبله العنف سوء كان العنف يؤدي إلى الإرهاب، أو كان عملاً ناتجاً عن التعرض الفائق لوسائط الاتصال التي تقوم في الكثير من ممارساتها بدعم العنف حلا وحيداً للمشكلات، وهو الأمر الذي لا يتفق مع التسامح أو الحفاظ على الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. وقد جاء قرار الجمعية العامة لليونسكو رقم 4.5 المعتمد في الدورة الثامنة والعشرين، والصادر عام 1995 ليعلن عن مسائدة الأنشطة الثقافية، والتربوية

التي تضطلع بها الهيئات العامة للإذاعة والتليفزيون، والأوساط المهنية للحد من العنف المعروض في وسائل الإعلام. (١٢)

وبلا شك فإن نبذ العنف وإعلاء قيم التسامح يؤدي إلى إيجاد حالة من احترام التنوع الثقافي الذي تتصاعد حوله الجدالات بشئة، ويزداد الاهتمام بشأنه باعتباره الحرك الرئيس لاحترام بقية حقوق الإنسان مثل حقوق الأقليات، ونبذ التمييز، وهو الأمر الذي اعتبره تقرير التنمية البشرية العنصر الرئيس في احترام حقوق الإنسان ككن. (١٤)

والدور الإعلامي هنا هو الدور الفعال والمؤثر؛ فالتنوع والتقبل الثقافي لا يمكن أن يتم إلا عبر أدوات ثقافية تأتي على رأسها وسائط الاتصال بأنواعها.

ثانياً: ثبد التحريض على الكراهية:

وهذا الأمر ينظل بشكل كبير من العنصر السابق؛ فالتحريض على الكراهية هو الذي يؤدي إلى إذكاء روح النظرف والإرهاب، وزعزعة السلم والأمن في الداخل والحارج، وعليه ينبغي على القائم بالاتصال تجنب خطاب الكراهية بشكل كلي، وإنما العرض الموضوعي للحقائق الذي لا يمكن أن يتم إلا في ظل وجود أنظمة اتصالية حرة وفعالة، وتأمين روافد المعلومات للعاملين بوسائل الإعلام.

وقد نص إعلان منظمة اليونسكو الأشهر – الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين، نوفمبر 1978م – بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بمساهمة وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية، والفصل العنصري، والتحريض علي الحرب، نص في مادتيه: الثانية، والثالثة على الدور المنوط بوسائل الإعلام في الحفاظ على حقوق الإنسان ضد أية انتهاكات، وأن الكثير من هذه الانتهاكات يكون مصدرها خطاب الكراهية الذي تقوم به وسائل الإعلام التي ينبغي أن تتحرى الدقة والموضوعية، وأن تحترى الدقة والموضوعية، وأن تحترم كرامة الشعوب وثوابتها، وأن تقف ضد التحير والجهل. (14)

لقد أظهرت التجارب السابقة أن خطابات الكراهية التي قد تستخدم في الصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام في عدد من القضايا يمكن تلافيها عبر عملية

الضبط الذتي والفعال للصحافة. حيث يستطيع الصحفيون من خلال احترامهم للأنظمة التي وضعها الاتحاد الدولي للصحفيين بخصوص سلوك الصحفيين، وتجنبهم القيام بأي عمل من شأته إثارة الكراهية، أو التحريض القومي، أو الدعوة إلى الكراهية العرقية والدينية. ولا شك أن احترام هذه الأنظمة سيحول دون استخدام هذه العبارات كدرائع لتدخل السلطات ومراقبتها لوسائل الإعلام، وليس هذا فحسب بل بات تجنب نشر الصحفيين لأي عمل قد يفسر بأنه ضرب من ضروب التحريض والكراهية شرطاً أساساً يجب على الصحفيين احترامه، وتجنب خالفته. (15)

ثالثاً: الآداء الموضوحي للرسالة الاتصالية:

وهو الركن الأصيل الذي تنبئي عليه منظومة الإعلام في تناولها لفضايا حقوق الإنسان، فالفارق بين التحريض على الكراهية وإذكاء المقاومة يكمن في التداول الموضوعي للأخبار والتحليلات وغير ذلك، والتنوع الثقافي لا يمكن أن ينمو في بيئة متحيزة ثقافياً، كما أن انعدام الموضوعية من شأته أن يفقد الجمهور الثقة في مصدافية وسائل الإعلام الأمر مما يؤدي على المدى المتوسط إلى فقدانها لجمهورها، وانعدام تأثيرها.

البيثة الداعمة لحقوق الإنسان:

ومن العرض السابق يتضح أن هناك العديد من المتطلبات التي يمكن القول بأن توافرها يمكن من دعم حقوق الإنسان، ويخلق بالتالي بيئة صالحة داعمة لحقوق الإنسان، سواء بالنسبة للقائمين بالاتصال، أو للجمهور.

وتتمثل أهم ملامح هذه البيئة فيما يلي:

- كفالة وضمان حرية التعبير ولوازمها.
 - 2. حماية حقوق الصحفين.
- نشر وترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.

الإطار المتهجى للدراسة:

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير البيئات الإعلامية المختلفة التي يعمل فيها القائم بالاتصال العربي في تأطير مفاهيمه ورؤاه حول قضية حقوق الإنسان، واستكشاف المتغيرات فاعلة التأثير في اتجاهاته نحو هذه القضية، وتقييم محارستها على المستوى الفردي، والمؤسسي، والمجتمعي. وذلك بناءً على ارتباط المقاهيم المذاتية للقائم بالاتصال نحو القضايا التي يعالجها، وطبيعة محارسته لها برؤيته المذاتية للقضية، ورؤية المؤسسة الإعلامية المتأثرة بالبناء السياسي، والاقتصادي، والنقائي، والفكري للمجتمع نحو هذه القضية.

أهمية الدراسة ودواهع اختيارهاه

- 1. حداثة عبال حقوق الإنسان في الدراسات الإعلامية.
- توقف الدراسات العربية التي عالجت هذا الموضوع على البعد النظري دون القياس النطبيقي؛ حيث قامت بعض الدراسات بطرح ما يجب عمله على القائم بالاتصال تجاه قضية حقوق الإنسان.
- 3. اعتمدت الدراسات الأجنبية التي رصدت علاقة الإعلام بحقوق الإنسان على رصد الممارسة العملية لحذه الحقوق، في حين لم تخضع القائم بالاتصال، ورؤيته الذاتية، وطبيعة تأثير البيئة الإعلامية في هذه الرؤية للبحث، وانطلقت من مفاهيم رأتها مفاهيم معيارية على المستوى العالمي.
- 4. لم ثقم أي من الدراسات العربية بقياس اتجاهات القائم بالاتصال نحو حقوق الإنسان، فضلاً عن قيامها بدراسة العوامل المؤثرة على هذا الاتجاه. وهو ما يكسب هذه الدراسة أهمية لسد هذا الفراغ العلمي في هذه النقطة.
- 5. عدم قيام الدراسات العربية باعتماد البيئة الإعلامية متغير رئيساً في الدراسات، وقياس علاقاتها بالجاهات القائم بالاتصال.

6. قابلية النتائج للتعميم على مستويين هما: اكتشاف تأثير البيئة الاتصالية على مفاهيم القائم بالاتصال وعارساته الاتصالية، واكتشاف الاتجاه نحو حقوق الإنسان بوصفها قضية يتصاحد الاهتمام بشأنها كل يوم.

نوع الدراسة ومنهجهاء

تنتمي هذه اللمواسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف تصوير، وتحليل، وتقويم خصائص مجموعة معينة، أو موقف معين يقلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة، أو موقف، أو مجموعة من الناس، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع؛ وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودثيقة عنها. (16) حيث تتم دراسة البيئة الاتصائية التي يعمل فيها القائم بالاتصال العربي، والخصائص العامة للقائم بالاتصال، والتعرف على انجاهاته نحو حقوق الإنسان، ودراسة العلاقات والمتغيرات والمؤشرات والعوامل ذات الصلة كما هو مؤضح بفروض الدراسة.

الإطار التظري والسراسات السابقة:

تعددت الدراسات والمداخل التي تناولت البيئة الإعلامية ذاتها، والعوامل المؤثرة فيها سواء أكانت هذه الدراسات تتركز بشكل كامل على الأبعاد النظرية العامة، أم بالتطبيق على بيئات إعلامية محددة، أو تلك التي تناولت قضايا محددة كحقوق الإنسان، وطبيعة تناولها في السياق الاتصالي وتفاعلها معه.

كما تعددت النظريات التي تناولت تأثير البيئة الإعلامية على القائم بالاتصال في تحديد مفاهيمه واتجاهاته، وتتركز في هذه الدراسة على نظريتي التاطير التنظيمي Framing in Organizations، و نظرية حراسة البوابة Gatekeeping.

وسوف يقوم الباحث بعرض أبعاد هذا التأثير على النحو التالي: 1. تناول النظريات المفسرة لمشكلة البحث، وهي نظرية التأطير ونظرية حراسة البوابة.

- تناول الدراسات التي اهتمت بدراسة البيئة الإعلامية وطبيعة السيطرة عليها بشكل عام.
 - تناول الدراسات التي ركزت على طبيعة البيئة الانتصالية العربية تحديداً.
- تناول الدراسات التي ركزت على علاقة حقوق الإنسان بطبيعة الممارسة الإعلامية في عدة دول.

ويأتي هذا الترتيب بهدف تحقيق أمرين رئيسين:

- أمديد البعد النظري المفسر لظاهرة الدراسة، وإيضاح أبعاد تطبيق فرضيات مده النظريات على ظاهرة الدراسة.
- استعراض الدراسات السابقة بما يساهم في بلورة وتحديد مشكلة الدراسة بشكل دقيق.

التظريات المفسرة لظاهرة الدراسة:

تطرية التأطير الإعلاميء

تعد نظرية التأطير Framing هي النظرية الأكثر قابلية للتعامل مع ظاهرة الدراسة، ومؤدى هذه النظرية العام هو أن عملية التأطير هي نشاط نقدي يسعى لبناء الحقيقة الاجتماعية ليست مجردة، بل إنها تقوم على وجهة نظر المؤسسات العاملة في مجال صنع الحقيقة ومنظورها لأبعاد القوة الاجتماعية، وسابق خبرتها في التعامل معها. (17)

ونقوم هذه المؤسسات بالدور التفسيري اللازم لفهم الحقيقة الاجتماعية، وقد كان النشاط الأبرز لهذه النظرية يدور حول قدرة وسائل الإعلام على دفع الجماهير للتفكير في موضوع معين، وإكسابهم المنخلات التي يفكرون من خلالها، وبالتالي يتم التفكير داخل إطار محدد من قبل المؤسسة الإعلامية.

على أن الدراسات التي تناولت المنظمات، والمؤسسات الإعلامية ذاتها، رأت أن المؤسسة الإعلامية تقرم بحالة من التأطير لمقاهيم القائمين بالاتصال داخلها؛ وأن هذه

المؤسسة ذاتها لا تعمل في الفراغ، بل ترتبط بمفاهيم ومتغيرات أعلى وأصم، تبدأ من قواعد تنظيم العمل داخل المؤسسة ذاتها، والسوق الذي تعمل فيه، وتنتهي بالثقافة لسائلة في المجتمع، وهو ما أفرز تعديلاً في مجالات البحث في هذا المجال؛ حيث اتجهت بعض الدراسات لحو تنظير هذه الحالة ضمن المؤسسات، وقدرتها على تأطير رؤيتها على لعاملين بها.

وهذا البعد الكامن وراء علاقة المؤسسة بالبيئة العاملة في إطارها ركز عليه فيرهيرست , ستار Fairhurst, G. & Star, R كما أكده كل من دينز وتراسي .Deetz, S.A., Tracy, S.J. & Simpson, J.L (19)

حيث اتفقوا على أن نظرية التأطير المؤسسي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبيئة التي تعمل المؤسسة في إطارها، وأن عناصرها الرئيسة هي ثلالة عناصر:

- اللغة: حيث هي الوسيط الناقل للمعنى، وهي ترتبط بالثقافة، ودلالة اللفظ اللغوي للمقاهيم هي التي تحدد الإطار.
- التفكير: حيث بناء على المفهوم اللغوي ذي الدلالة تتحدد أطر التفكير إيجاباً أوسلباً.
- التدبر forethough: وهو يشير إلى القدرة على التنبؤ، وإدراك عواقب التفكير ضمن الإطار الدلالي اللغوي.

وقد حدد هالأهان Hallabaa سيعة مستويات للتأطير ضمن المؤسسات الإعلامية هي:

- 1. تأطير الموقف: حيث يتم تأطير الموقف الذي يتم فيه عملية الاتصال.
- تأطير السمات: حيث يتم وضع صمات محددة إيجابية وسلبية حول مفهوم ما، أو موقف ما.
- تأطير الخيارات الخطرة: حيث يتم تحديد الخيارات ضمن ما هو خطر وما هو آمن.
 - بأطير الفعل: حيث يتم تأطير خيارات الفعل المتاحة، والمقبولة، والمرفوضة.

- تأطير القضية: حيث يتم وضع كل قضية تتم معالجتها ضمن إطار للمعالجة الإعلامية تبولاً ورفضاً.
- تأطير المستولية: حيث يتم وضع إطار يحدد حدود المستولية والراجبات ضمن العمل الإعلامي.
- 7. تأطير الأخبار: وهو وضع إطار لفهم الأخبار على مستوى القائم بالاتصال، ومن ثم نقله إلى الجمهور. (20)

وبتطبيق هذه النظرية على ظاهرة الدراسة يتضح ما يلي:

- أن القائم بالاتصال يعمل ضمن مؤسسة، هذه المؤسسة تعمل في إطار بيئة اتصالية تتشابك مع عناصر البيئة الاجتماعية الأعلى مثل البيئة التشريعية، والقيمية، والسياسية، والاقتصادية، والفكرية..الخ.
- أن البيئة الانصالية تحدد إطاراً لفهم حقوق الإنسان وتكسبها دلالة ما، وأن هذا المفهوم يرتبط بطبيعة التفكير ومستوى مساندة الفكرة، وطبيعة توقع التأثير الاجتماعي لمثل هذه الفكرة.
- أن أطر المقاهيم تحدد مستويات الممارسة الإعلامية حينما تتناول قضية حقوق الإنسان إيجاباً أو سلباً، مساندة أو رفضاً.
- أن مستويات الممارسة تدفع تحو تقويم حالة حقوق الإنسان في البيئة الإعلامية ومدى تطبيقها.

تظرية حراسة البوابة:

تشير تلك النظرية إلى العملية التي يتم من خلالها ترشيح، وانتقاء المعلومات والأفكار القابلة للنشر أو البث عبر وسائل الإعلام. (21)

رقد أسس هذه النظرية كيرت ليفين Kurt Lewin عام 1947 (22) وخلاصة النظرية أن المعلومات تمر يمجموعة من البوابات المتمثلة في القائم بالاتصال ذاته ورؤيته الذاتية للحدث، ثم المؤسسة الإعلامية عبر عدد من العوامل المؤثرة في تشكيل سياستها تجاه الأحداث، وهو ما ينتج معالجة اتصالية غتلفة بنسبة ما عن الحقيقة. (23)

وعلى الرغم من بساطة هذه النظرية واعتبارها أمراً بديهياً في الإطار النظري الحالي، إلا أن ثمة تغييرات سعت إلى تعميق النظرية، وإكسابها أبعاداً أكثر عمقاً ودلالة، حيث تستعرض ليندا لي كايد Lynda Lec Kaid 2004 الجهود النظرية لتطوير هذه النظرية وربطها بالسياقات العامة في البيئة الاتصالبة الحديثة، وقد توصلت الباحثة إلى أن عملية حراسة البوابة الإعلامية هي نتاج تفاعلي لأربعة عوامل رئيسة

1. الحس والاتجاه الشخصي للقائم بالاتصال.

- معايير المؤسسة الإعلامية في تقييمها لآداء القائم بالاتصال، وعلاقة القائم بالاتصال بها.
 - الضغوط التي تمارس على المؤسسة وتتدخل في معالجتها الإعلامية للنضايا.
 - 4. التقنيات الحديثة التي تسهل جمع ونقل المعلومات.

وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات البحثية التي عالجت ظاهرة الدراسة على جميع مستوياتها:

هراسات احتمت بدراسة البيئة الإحلامية وطبيعة السيطرة عليها بشكل هام

حاول هالين ومانسيقي (Hailin and Mancini(2004) وضع أسس جديدة توضح طبيعة النظم الانصائية الحديثة وعوامل السيطرة ومكامن القوى فيها ورايًا أن التطورات السياسية الحديثة قد أفرزت ثلاث نظم رئيسة تركزت في ثلاث نظم ليبرالية هي: النظام الليبرالي العام، وتمثله كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، النظام الديمقراطي التشاركي حيث للدولة دور في وضع القواعد المؤسسة لعمل وسائل الإعلام بما لا يخل بحريتها وليبرائيتها وتمثله دول اسكندنافيا، وشمال أوربا، لنظام الاستقطابي التعددي والذي تخضع فيه وسائل الإعلام للأحزاب السياسية ومراكز

القوى الاجتماعية، وتمثله كل من فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، واليونان وهو منتشر في دول البحر المتوسط الأوربية.

وقد حددا مجموعة من المتغيرات الحاكمة للبيئة الاتصالية وهي:

- مستوى التعليم والتطور التاريخي للبيئة الاتصالية بما يوفر خبرات سابقة قابلة للتعامل مع جميع أتواع المتغيرات
 - 2) السوق الاتصالي: ومدى تأثيره في إنتاج الرسائل الاتصالية وتقييدها
- 3) التعدد والتنوع السياسي: وهو ما يجعل أغلب القضايا قابلة للنقاش والطرح دون قيود، إضافة؛ لتأثيره في استقطاب الاتجاهات الإعلامية لخدمة أهداف كل جماعة سياسية.
- 4) دور الدراة: حيث تدخل الدراة في العمل الإعلامي يتحدد وفق أجندة
 ديمقراطية، أو ليبرائية، ورعاية الدولة لمبادئ الديمقراطية والتنوع وحقوق
 الإنسان تزيد من فعائية النظام الإعلامي والعكس صحيح
- ك) مستوى الاحتراف المهني لوسائل الإصلام: حيث القدرة المهنية أولاً، ووجود التقاليد المهنية ثانياً تحددان طبيعة الأداء الاتصالي الكفء من غيره.

دراسة كوران Curran 2002 وهي التي ركزت في وضع أسس العلاقة بين مصادر القوة في المجتمع وتأثيرها على الأداء الإعلامي بالتركيز على البيئة الإعلامية الغربية؛ وقد حدد أهم المتغيرات الفاعلة في البيئة الاتصالية في سبعة متغيرات هي:

- المتغير الثقافي: حيث الثقافة المستقرة والمتنوعة والمنفتحة أقدر في التعامل مع كافة الفضايا والمفاهيم.
- منغيرات الأمن الوطني والمتغيرات التأثيرية: حيث تطرح نفسها بوصفها عوامل مؤثرة في ملكية وسيلة الإعلام، وطبيعة إدارتها.

- 3. متغير الاستقرار الاجتماعي: حيث أداء وسائل الإعلام، وتناوله للقضايا، وطبيعة الملكية، والتنظيم ترتبط بهذا المتغير الذي تقرط بعض الوسائل في استخدامه بهدف تثبيت الأوضاع على ما هي عليه.
 - 4. متغيرات السوق والاقتصاد: وسبق الإشارة إليها.
- 5. متغيرات العولمة: حيث تغير الحوية الوطنية إلى الحوية المعولمة يفرض أجندة عملية للقضايا والمفاهيم والمعايير التي تتناولها وسائل الإعلام ضمن السياق المعولم.
- ٥. متغيرات الإعلان: حيث تختلف طبيعة الضغوط الإعلانية على الوسيلة الإعلامية وفق قدراتها المالية، واستقلاليتها، وعوامل المنافسة.
 - 7. المتغير التكنولوجي: وهو الذي يسمح للتغيير أن يصبح أكثر سرعة.

بينما ركزت دراسة بيكر Baker 2001 على أربعة أبعاد رئيسة هي التي تحدد طبيعة المنتج الاتصالي، ومراكز السيطرة عليه، والتحكم فيه، وجميعها تنطلق من أبعاد اقتصادية ذات تخللات غير اقتصادية وهي :

- أن المنتج الاتصائي منتج يحمل مظاهر المنتجات العامة، ومفهوم المنتج العام من البعد الاقتصادي هو ذلك المنتج الذي لا يتأثر بقيام شخص آخر باستخدامه، وهو في هذا الصدد مثل خدمات الأمن العام، والمياه، والمعاذ. المنح، وهذا النوع من الخدمات لا يمكن تحمل نفقاته، وبالتالي يكون عرضه للسيطرة الاحتكارية من جانب القوى التي تستطيع تحمل تكلفته وهي إما قوى اقتصادية كبرى، أو حكومات.
- 2. أن المنتج الاتصالي هو أكثر المنتجات الاقتصادية عرضة للتخللات والتداخلات مع بقية المنتجات الفكرية، والثقافية، والاقتصادية، والحبائية، وهر بدلك يخضع لسيطرة القوى التي تسعى لجعل تناوله لهذه الشئون تناولاً إيجابياً أر سلبياً عمله أكثر المنتجات قابلية للاستقطاب والتوجيه.

- 3. أن ربح العملية الاتصالية لا يمكن الحصول عليه من قبل المستهلكين، ولكن يتم من خلال مراكز القوى الاقتصادية أو السياسية، ومن هنا فإن القائم بالاتصال يبيع الفكرة، أو المقهوم للجماهير، ويتقاضى سعرها من هذه القوى.
- 4. أن رسائل الاتصال وهي تبيع جهورها غذه القوى فإنها تضفي قيمة ما على المنتج، هذه القيمة قد تكون سليمة، أو غير سليمة ولكنها في كل الأحوال ثبدو وفق رؤية مراكز القوى.

روفق هذه الرؤية يمكن القول: إن مراكز القوى المشار إليها تضع معايير مؤسسية تحكم عملية إضفاء القيمة على المنتج الاتصالي ذي الطابع الفكري، فإما تعليها أو تقلص من أهميتها، وفي كل الأحوال فإن مراكز القوى هذه تعمل وفق نظم أعلى تشريعية، وفكرية، وأيديولوجية، وهي في مجموعها تمثل البيئة الاتصالية العامة.

والمنطلق الاقتصادي ذاته هو ما انطلق منه كل من الكسندر وكارفث وجيرسو (28)(Alexander, Carveth, Greco, Hollifield, Owers 2004)

حيث حددوا عدة أمور اقتصادية تمثل الدورة الاقتصادية للمنتج الاتصالي ومدى تداخلات بقية العناصر المجتمعية فيه وهي:

- الاستهلاك: حيث تختلف طبيعة استهالاك المنتج الاتصالي عن بقية المنتجات الاقتصادية، ففي حين يؤدي الاستهلاك إلى النقصان، يؤدي الاستهلاك في المجال الإعلامي إلى التطوير والزيادة.
 - الاستثمار: حيث طبيعة الاستثمار الإعلامي مكلفة، وقابلة للاحتكار.
- 3. الرقابة والتنظيم وتدخل الدولة: حيث المنتج الاتصالي ليس حيادي القيمة بل هو متحيز القيمة، وهو ما يفتح مجالاً للتدخلات السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، في محاولة تحييد القيمة المعروضة عبره أو جعلها متحيزة لهذه القوى.

- 4. الاقتصادیات الدولیة: حیث أن وسائل الإعلام الآن تتحرر من قبضة العوائق الدولیة المتعلقة في الجمارك وخلافه، لذا فهي أسهل المنتجات في الوصول لأسواقها الخارجیة دون تحمل عبء تنظیمات داخلیة إضافیة.
- 5. المستهلك: حيث هي سلعة عامة يستخدمها المستهلك وفق احتياجاته، وهذه الاحتياجات قد تنبع من خارج وسائل الإعلام، أو قد تخلقها هذه الوسائل في نفسية المستهلك.
- 6. المؤسسات: حيث تقوم المؤسسات الإعلامية بوضع إجراءات، وإصدار قرارات تحدد طبيعة المنتج الإعلامي وفق رؤيتها الاقتصادية، وانتماءاتها الفكرية والسياسية.
- 7. السوق: حيث يفلب على السوق الإعلامي الحرية والمنافسة، وهو ما يستلزم اتخاذ تدابير مؤسسية إضافية لتحمل هذه الأعباء، وتتمثل هذه التدابير في إعادة تشكيل الحتوى الإعلامي.

هذا بالإضافة إلى تعرض الكتاب إلى المواقف الاقتصادية التي تعترض مسيرة المؤسسة الإعلامية مثل العرض والطلب، وتشوه السوق، إضافة إلى تحليلات مفصلة فيكلة المؤسسات الإعلامية وجميعها يتم معالجته من خلال تطوير المحتوى أو الفكرة أو المنتج الاتصائى.

وقد قام كل من برايس وروزميلوفيتش وفيرهلست بكل من برايس وروزميلوفيتش وفيرهلست بكل من برايس وروزميلوفيتش وفيرهلست بكل من برايسة عمليات الإصلاح الإعلامي في عدة دول هي المبين وأوزبكستان وإندونيسيا والبوسنة والأردن وأوغندا والأورجواي. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلى:

- أن التغير الاجتماعي ينشئ حالة من الحراك لمحو النغير السياسي، والتشريعي والاقتصادي.
- أن المتغيرات التشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، هي التي تؤثر على التغير في الجال الإعلامي.

- أن طبيعة هذه التغيرات تؤثر في هيكلة المؤسسات الإعلامية، وتحدد لها أدوراً جديدة، ومحارسات هئتلفة، وأساليب عمل مغايرة.
- 4. أن التصاق التغير الإعلامي بالتغيرات العالمية في الجال الاتصالي على مستوى
 إنتاج الرسالة، أو على مستوى الأفكار المطروحة يعزز من كفاءة هذا التغيير.
- أن ارتباط الإعلام بمنظمات المجتمع المدني يدفع نحو تعزيز القيم الجديدة ويعزز حالة التغيير نحو الأفضل.
- أن المتغيرات التكنولوجية تعد متغيرات محددة لطبيعة كفاءة العمل الإعلامي على المستوى الإنتاجي، والإبداعي، والتنظيمي.

وعلى الجانب المقابل يطرح والموند كون وإريك نبغي بالمسات الإعلامية الصحفية الصحفية البريطانية وعلاقتها بالمؤسسة السياسية، ويؤكدان أن وسائل الإعلام الصحفية البريطانية في قابليتها الشديدة للاستقطاب السياسي حمع ذكر نحاذج لحذه الاستقطابات من الممكن أن تقوم بدور هدام في المجتمع البريطاني ضد التعددية والديمقراطية، ويؤكدان أن مستويات التعقيد والتشابك في المعبالح الاقتصادية، والسياسية بين الصحف السياسية، والجماعات السياسية داخل بريطانيا قد صارت كفيلة بهدم الأسس الديمقراطية في المجتمع البريطاني.

دراسات اهتمت بطبيعة ثأثير البيئة الإعلامية العربية على العمل الإعلامي العربي العمل الإعلامي العربي

دراسة رو Rugh 2004 الذي يرى أن نمط الملكية ليس هو المعيار الوحيد للفصل في مراكز الفوى المؤثرة في البيئة الاتصالية، وإنما هو الارتباط بطبيعة النظام السياسي، والممارسة السياسية، ومدى توافر الحريات العامة؛ إذ هي التي تشكل ملامح النظام الإعلامي، ويضع تصنيفاً يوضح رؤيته لعالم الاتصال العربي وعلاقته بالنظم السياسية على النحو الذي يطرحه الجدول التالي:

خريطة النظم الإعلامية العربية (31)

		M-Mi attati at d				
الانتقالي	المتنوع	للوالئ	التعبري	أبعاد النظام الإحلامي		
خناطة	خاصة	نحاصة	النظام	الملكية		
متنوع	مثنوع	فع متثوع	غير متنوع	المتنوع		
مؤيد	مؤيد	مؤيلة	تأييد مطلق	المعاجمة لرؤية النظام		
ومعارض	ومعارض					
متنوعة	سلبية	قلداج	نشط			
				الظروف السياسية		
متنوعة	متنوحة	تقلينية	تورية	جماعات الحكم		
تشطة	نشطة	متعلمة	متعدمة	الجحدالات العامة		
عبدردا	مۇسسة وشرعية	قپر موجودة	قير موجودة	المعارضة العامة		
الجزائر	فينان	البحرين	سوريا			
ممبر	المقرب	مماڻ	ليا	** 44 * 4 * 4 * 6 * 6 *		
الأردن	الكويت	فلسطين	السودان	اللول المثلة لحدم النظم		
توئس	اليمن	قطر		ولل أوضاع عام2003		
	المراق	السعودية				
		الإمارات				

ويوضح الجدول السابق عدة أمور:

1. أن الباحث قد قسم الأنظمة العربية إلى أنظمة تعبوية: وهي أنظمة تملك وسائل الإعلام بشكل احتكاري، وتفتقد التنوع. وممائل الإعلام بشكل احتكاري، وتفتقد التنوع. وممائل الإعلام بشكل مطلق، وأن هذه الأنظمة هي أنظمة ثورية بختفي فيها الحوار، والجدال السياسي، وتختفي فيها المعارضة، وتمثلها مسوريا وليبيا والسودان. وانظمة موالية أو ولائية، ويسود فيها نمط الملكية الخاص، وتفتقد التنوع في تناولها للأحداث، وتعمل على تأييد النظام السياسي، وتتسم

بالرسوخ والثبات، وتسود فيها أنظمة حكم كلاسيكية، وتفتقد وجود جماعات معارضة، وتمثلها البحرين، وعمان، وقلسطين، وقطر، والسعودية، والإمارات. وانظمة متنوعة يسود فيها نمط الملكية الخاص، وتتسم بالتنوع في عملها الإعلامي، كما تتسم بالسلبية في معالجاتها الإعلامية، وهي تنتمي الأنظمة تتنوع فيها الجدالات العامة، وجماعات المعارضة، وتمثلها لبنان، والمغرب، والكويت، واليمن، والعراق. وأنظمة انتقالية تتنوع فيها أنظمة الملكية، وتتسم معالجاتها بالتنوع وتتنوع فيها المعالمية بين مؤيد ومعارض، وتنشط فيها الجدالات السياسية، ويتحسر فيها دور المعارضة للنظام، وتمثلها الجزائر، ومصر، والأردن، وتونس.

وتأتي محاولة كماليبور ومولانا Kamalipour, Mowlana 1994 في وضع رؤية تفصيلية لحالة الإعلام في العالم العربي، ودول الشرق الأوسط، وقياس فعاليتها، وغط ملكيتها، ودورها في عملية التنمية، وهي رغم قدمها النسبي إلا أنها تؤكد حالة التفاعل النشط في العالم العربي بين النظام السياسي والاجتماعي من جهة، والإعلامي من جهة أخرى وتأكيدها لدور هذه النظم في التأثير على صياغة الوسالة الإعلامية.

على حين يؤكد كاتيليس Katulia 2005 أن العوامل المعيقة لتقدم الإعلام العربي بشكل عام تتمثل في ثلاث مشكلات رئيسة. هي:

- أ. ضعف النظام القضائي القادر على الفصل في المنازعات ذات الطابع الإعلامي، وهو ما يحدد طبيعة الممارسة الإعلامية، ويبقيها في حدود بعيدة عن النقد الجاد والمادف.
- طبيعة النظم السياسية، والبيئة السياسية التي تنسم في أغلب الدول العربية بالقمع، ورفض المعارضة، وهو ما يجعل القائم بالاتصال يعمل دائماً تحت التهديد.
- 3. ضعف اقتصادیات السوق في الجال الإعلامي؛ وهو ما يجعل أغلب مصادر التمویل من جهات غیر إعلامیة بعیدة عن الموارد الطبیعیة لاقتصادیات العمل

الإعلامي، وهو ما يجعل المؤسسات الإعلامية تعمل دائماً تحت وصاية القائم بالتمويل.

كما يؤكد حسن 2006 (14) أن التقارير الدولية تصنف حالة الحرية في العالم العربي في أوضاع متأخرة كثيراً بين دول العالم، وأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمؤسسية، والتنظيمية، والتشريعية من جهة، ووسائل الإعلام في العالم العربي من جهة أخرى تبدو غنلة إلى حد كبير، فلا هي بالفاعلة بشكل مباشر، ولا هي بالمتأثرة من النشاطات الإعلامية العربية، وهو ما يشير إلى وضع شديد التعقيد، وصعب الفهم.

وقد توصل إلى عدة نتائج لعل أهمها ما يلي:

أولا: أن حرية الصحافة في العالم العربي تأخذ طريقا معاكسا لتطور حرية الصحافة في الإعلام الغربي، حيث ظهرت حرية الصحافة في الغرب باعتبارها نتاجا طبيعيا لحرية التفكير والتعبير والتي كانت تتزامن مع ظهور قوى اقتصادية موازية لقوة الحكومة حتى أجبرت تلك الحكومات على التخلي عن سيطرتها على وسائل الإعلام باعتباره خيارا طبيعيا لمجتمع تنمو وتتطور أنظمته بشكل متزامن ومتوازن. أما في العالم العربي لحقد بدأتا الطريق من نهايته. صحافة تعمل – إن استطاعت – من اجل حرية التفكير والتعبير لتدعم قوة اقتصادية موازية للقوة الاقتصادية الحكومية، وتدعم ظهور كيانات سياسية موازية لنفوذ الحكومة السياسي.

ثانيا: إن قيام وسائل إعلام مستقلة تجد رعاية مستقلة عن الحكومة يتطلب وجود اقتصاد مستقل هو الآخر عن التدخل الحكومي، وهذا غير متحقق بالقدر الكافي في كثير من الدول العربية.

ثَالُثَا: يَعَانَى الْإعلام العربي حالة من التجزئة الاقتصادية لقدراته التي تعوقه عن النمو والمنافسة. فصناعة الإعلام في العالم العربي صناعة خاسرة حتى الآن بسبب الملكية الحكومية السائدة التي تقرض -بالإضافة إلى قيود الحرية- إدارة غير اقتصادية لتلك المؤسسات بما يؤثر على كافة جوانب الصناعة من المهنية وحتى القدرة على النمو.

- رابعا: إن صناعة الإعلام أصبحت واحدة من الصناعات الرأسمائية التي تتطلب استثمارات عائية نسبيًا في ظل المنافسة العالمية بين الوسائل الإعلامية المختلفة. وتواجه صناعة الإعلام في العالم العربي مشكلات التمويل لسبيين رئيسيين:
- 1- أن هياكل التمويل في صناعة الإعلام العربي بدون استثناء هياكل وطنية سواء أكانت حكومية، أم خاصة، أم مشتركة، على الرغم من أن عددا كبيرا من وسائل الإعلام العربية يعمل على أساس عابر للحدود PAN ARAB ولا تؤال ذات ملكية قطرية.
- 2- أن فرص التضامن المالي في العالم العربي ضعيفة الأسباب سياسية، على الرضم مما يمكن أن يوفره من إنتاج برامجي يقلل من الواردات البرامجية، ويزيد من إمكانيات التضامن بين الصحف العربية في تقديم تغطية إخبارية أكثر تميزا واستقلالية.
- خامسا: هناك سيطرة واضحة من القوى المحافظة على الإعلام العربي وهى قوى لا تقل خطورة وأهمية في مجال حربة التعبير عن السيطرة الحكومية.
- سادسا: إن النتائج النهائية لحرية الصحافة مرهونة بتطور آخر متزامن ومتوازن في بقية الأنظمة العاملة في المجتمع العربي. فالكشف عن الانحراف والفساد ومراقبة الأداء الحكومي وهو ما يفترض أن تقوم به الصحافة- يتطلب تغييرا في لعلاقة بين السلطات، وتفعيل دور كل منها في إطار من التوازن فيما بينها، أو الاستقلال عن بعضها البعض.

دراسات ركزت على علاقة حقوق الإنسان بطبيعة الممارسة الإعلامية في عدة دول وأقاليم.

وهي دراسات اهتمت بعلاقة وسائل الإعلام بحقوق الإنسان. ومنها على سبيل المثال:

دراسة حقوق الإنسان والصحالة في العالم العربي (2005) (35) وهي الصادرة عن اتحاد الصحفيين الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوربي ، وقد تعرضت هذه الدراسة إلى علاقة وسائل الإعلام بحقوق الإنسان في العالم العربي، وقد تضمنت دراسة حالة كل من السودان، وفلسطين، وعرب 1948 داخل الكيان الصهيوني، وجمهورية لبنان، وسوريا، والأردن، ومصر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تختلف في جابتها لحقوق الإنسان هامة، وبخاصة في المجال الإعلامي على درجات متفاوتة بين الاستبداد والقهر، وبين نسبة من الحربة الممنوحة للصحافة، إلا أنها رصدت بشكل واضح ومباشر حالة التهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جيع هذه الدول كما رصدت تهديدات، وعارسات ضد حربة التعبير باعتبارها من حقوق الإنسان في الجال الإعلامي، وذلك بغض النظر عن مدى حقوق الإنسان الممنوحة في الدساتير، والقوانين الوطنية، ومدى الحربة الإعلامية الممارسة داخل كل دولة.

وهو ما يعني التالي:

- وجود انفصال بين التشريع والممارسة في مجال حقوق الإنسان، والحريات الإعلامية.
- معاناة الدول الأكثر حرية في الجال الإعلامي مثل لبنان من ممارسات لاضطهاد الصحفيين واغتيالهم، وهو ما يشير إلى وجود قصور في حمايتهم بشكل واضع.
- وجود قيود وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع الدول المدروسة دون استثناء.
- فياب الإطار المفاهيمي للربط بين حقوق الإنسان واحترامها كجزء من البناء الديمقراطي المأمول في الدول العربية.

 عاصرة نشاطات منظمات الجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وحرية الصحافة.

دراسة تسايين في وتشاران سائتكي صحيفة النبوبورك تاكن في تغطياتها القضايا حقوق الإنسان في الصين، وقد أسفرت الدراسة عن أن التاكيز قد وضعت المضايا حقوق الإنسان في الصين، وقد أسفرت الدراسة عن أن التاكيز قد وضعت أجندتها الخاصة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بشكل ينفصل عن أجندة مؤسسة الرئاسة الأمريكية في معالجتها لحقه القضايا في بعض الأحيان؛ ففي حين نهتم مؤسسة الرئاسة باتفاقيات التجارة مع الصين تطرح النايمز معالجتها الخاصة بحقوق الإنسان باعتبارها اهتماماً رئاسيًا، وعلى مدى عشر سنوات ثبين وجود حالة من الشفافية في معالجات التاكيز غذه القضايا بعيداً عن الأجندة السياسية مع وجود حالة من الشفافية في المهنى للتاكيز بين هذه القضايا بعيداً عن الأجندة السياسية مع وجود حالة من الفصل المهنى للتاكيز بين هذه القضية، وقضايا السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا شك أن هذا الفصل بين السياسة العامة، والسياسة الخاصة للموسسة الإعلامية لا يحن أن يتم إلا في إطار بيئة إعلامية مؤهلة لذلك مثل البيئة الأمريكية.

دراسة ديفيد بارك David J. Park 2002 والتي تناولت رسائل الإعلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان في الأرجنتين، والتي تحت من خلال مشروع بحثي في عام 1997، والتي تكامل فيها البعد المبدائي المتعلق بدراسة قدرة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان على الوصول للمعلومات في مجالحا؛ إضافة إلى دراسة تحليلية لأجندة وسائل الإعلام الأرجنتينية في معالجتها لقضيتي حقوق الإنسان، والديمقر، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج المتعلقة بحقوق الإنسان حيث أثبتت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان لا تتوافر لديها القدرة على الوصول للمعلومات عبر وسائل الإعلام؛ كما أن وسائل الإعلام لم تقم بتغطيات حقيقية في هذا المجال عام، ولأنشطة هذه المؤسسات بشكل خاص. وقد ركزت الدراسة على أن أهم العوائق أمام نشر ثقافة حقوق الإنسان وتغطياتها عبر وسائل الإعلام، وأن أهم العوائل المؤثرة في وضع أجندة وسائل الإعلام تجاه هذه المؤسسة بالتحديد قد تمثلت في صلات المؤسسة الإعلامية بمراكز القوى الاقتصادية،

والسياسية، والملكية الأجنبية لوصائل الإعلام، وعنف النظام تجاء الصحافة الحرة، والعوائق التي وضعتها آليات السوق الحرة أمام تجربة التحول الديمقراطي في الأرجنتين، كل هذه الموامل حجيت تغطيات حقوق الإنسان عن الرأي العام في الأرجنتين.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تحليد مشكلة الدراسة،

وبناءً على فرضيات النظريات السابقة والمعالجات البحثية لها نستطيع تحديد مشكلة الدراسة فيما يلى:

أن البيئة الإعلامية بشكل عام تتداخل فيها العديد من المتغيرات المؤثرة على تأطير المفاهيم والمعاجات الإعلامية لقضية حقوق الإنسان، وأن البيئة لإعلامية العربية تحمل في داخلها الكثير من التباينات على مستوى الفهم والممارسة لحده الفضية بالتحديد، وبالتاني فإن مشكلة الدراسة تتحدد في دراسة تأثير البيئات الإعلامية المختلفة في تأطير المفاهيم، والفيود، وطبيعة التقييم حول هذه الفضية كمتغيرات وكيسة، إضافة إلى وضع الأبعاد الفردية للقائم بالاتصال العربي قيد الاختبارة لدراسة تأثيرها على المتغيرات الرئيسة.

أساليب المالجة البحثية

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تقوم على معالجة مشكلة الدراسة وفق الخطوات التالية:

- وضع عدد من البيئات الإعلامية قيد الاختبار.
- قياس الاتجاه العام نحو سقوق الإنسان لدى القائم بالاتصال في هذه البيئات،
 ومن ثم استكشاف عناصر التأطير المؤثرة في هذا الاتجاه والتي تتمثل في:
 - أ. تحديد الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان في كل بيئة.
 - ب. تحديد إطار القيود المعيقة لحقوق الإنسان في بيئات الدراسة.

ج. تحديد البعد التقويمي لنطبيق مبادئ حقوق الإنسان على ثلاث مستويات هي: داخل المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع الدي مستوى العالم العربي كله.

 وضع العناصر الديموجرانية والوظيفية قيد الاختبار كعوامل مؤثرة في التأثر بالإطار الموضوع من قبل البيئة الاتصائية من عدمه.

وعلى عدا الأساس ثم وضع تساؤلات وفروض النراسة التي جاءت كما يلي:

تساؤلات الدراسة وطروضهاء

تستهدف التساؤلات والفروض إلى أمرين هما:

- التعرف على ملامح وسمات البيئة الإعلامية، وخصائص وسمات القائم بالاتصال، وقياس مستويات الاتجاه نحو حقوق الإنسان، وهو ما تقوم عليه تساؤلات الدراسة.
- كشف أبعاد علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة، وهو ما تهدف إليه فروض الدراسة على ثلاثة مستويات وهي الموضحة بعد.

أولاً: تساؤلات الدراسة:

- 1. ما خصائص بيئة العمل الإعلامي التي يعمل فيها القائم بالاتصال ؟
 - 2. ما الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة ؟
 - 3. ما السمات الوظيفية لعينة الدراسة ؟
 - 4. ما انجاهات عينة الدراسة نحو حقوق الإنسان ؟

ثائياً قروض الدراسة:

بُنيت قروض الدراسة على علة مستويات، هي:

المستوى الأول: ويتيس علاقات سمات القائم بالاتصال مع البيئة الاتصالية التي يعمل فيها المبحوثون.

ويهدف هذا المستوى إلى كشف العلاقة بين البيئة الاتصالية والقائم بالاتصال على المستوى الديموجراني، والوظيفي، يمعنى كشف أي البيئات الإعلامية المدروسة أكثر هتماماً بالشباب، وأي البيئات الإعلامية كانت هي الأكثر توازناً على مستوى توظيف اللكور والإناث، وأيها كانت تشتمل على قائمين باتصال ذري مستوى معين من الخبرة، وطبيعة التوزيع الوظيفي القيادي وغير القيادي في كل يبئة، وغير ذلك. وقد تمثل هذا الأمر في قرضين رئيسين هما:

الفرض الأول: تختلف المتغيرات الديموجرافية للقائم بالاتصال وفق البيئة الإعلامية التي يعمل بها.

الفرض الثاني: تختلف المتغيرات الوظيفية للقائم بالاتصال وفق البيئة الإهلامية التي يعمل بها.

المستوى الثاني: ويقيس حلاقات سمات القائم بالاتصال مع اتجاهاته غو سفوق الإنسان.

حيث يهدف هذا المستوى إلى التعرف على تأثير المنغيرات الديموجرافية، والوظيفية في تشكيل اتجاهات القائم بالاتصال نحو قضية حقوق الإنسان، فتكشف عن تأثير النوع، والسن، وتأثير المستوى الوظيفي، ونوع الوسيلة التي يعمل بها إلى غير ذلك على اتجاهاته نحو هذه القضية.

رقد تمثل ذلك في فرضين رئيسين هما:

الفرض الثالث: تتأثر الجاهات القائم بالاتصال نحو قضية حقوق الإنسان وفق متغيراته الديموجرافية.

الفرض الرابع: تتأثر اتجاهات القائم بالاتصال نحو قضية حقوق الإنسان وفق متغيراتهالوظيفية.

المستوى الثالث: ويقيس علاقات الأطر المفاهيمية، وأطر القيود المعيقة، وأطر التقييم مع البيئة الاتصالية.

حيث يهدف هذا المستوى إلى دراسة تأثير البيئة الاتصالية في تحديد الأطر المختلفة نحو حقوق الإنسان، المتمثلة في مفهوم حقوق الإنسان، والقيود المعيقة لحقوق الإنسان، وتقييم مستويات تطبيق حقوق الإنسان. وقد تمثل هذا في ثلاثة فروض رئيسة هي:

الفرض الحامس: تؤثر البيئة الاتصالية في تحديد مفاهيم القائم بالاتصال نحو حقوق الإنسان.

الفرض السادس: تختلف أنواع القبود المعيقة لحقوق الإنسان من وجهة نظر القدمين بالاتصال وفق البيئة الاتصالية التي يعملون بها.

الفرض السابع: تتأثر الرؤية التقريمية لمستوبات تطبيق حقوق الإنسان للقائمين بالانصال بالبيئة الاتصالية التي يعملون فيها.

أداة الدراسة:

تم اعتماد أسلوب الاستقصاء كأداة بحثية، حيث تم تصميم استمارة شملت متغيرات البحث، وبعد إجراء اختبارات الصدق والثبات تم تطبيقها على عينة الدراسة.

- الصدق: حيث تم عرض الاستمارة على عدد من الحكمين الذين أقروا بصلاحيتها للتطبيق، وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة. (38)
 - 2. الثبات: وقد تنوع قياس الثبات بين أمرين هما:
- أ. ثبات الأداة: حيث تم قياس النبات بأسلوب إعادة الاختبار على عينة مثلت 10٪ من مفردات العينة بعد 10 أيام من ملء الاستمارة الأولى، وقد بلغت نسبة النبات 91.2 وهي نسبة تشير إلى ثبات الاستمارة.
- ب. ثبات المقياس: حيث تم تصميم مقياس تجميعي لعدد من العبارات التي تاست الاتجاء نحو حقوق الإنسان، وقد جاءت جميع العبارات ونق معامل Alpha الإحصائي أعلى من قيمة معامل Alpha القياسي

للمقياس التي بلغت 0.7832 وهو ما يشير إلى وجود اتساق داخلي لأوزان العبارات التي تقيس الاتجاء نحو حقوق الإنسان.

عينة السراسة،

تحددت عينة الدراسة في القائمين بالاتصال العرب في الوسائل الإعلامية المختلفة (صحافة ـ إذاعة (راديو وتليفزيون) في ثلاث بيئات إعلامية هي البيئة لقطرية، والبيئة الإمارائية، والبيئة البريطانية، وقد تم إجراء الدراسة على عينة بلغت 280 مبحوثاً.

دوافع اختيار العينة:

بما أن الباحث يهدف إلى الوصول لأفضل تمثيل عربي للقائم بالاتصال، فقد أجرى مسحاً استطلاعياً للنعرف على أكثر البيئات الإعلامية التي تضم خليطاً عربياً من القائمين بالاتصال، وقد توصل الباحث إلى أن البيئات الثلاث المذكورة هي أكثر البيئات اشتمالاً على الجنسيات العربية، حيث اشتملت عينة الدراسة على 15 جنسية عربية.

وقد جاء وضم هذا بناء على معيارين هما:

- المعيار الأول: ضرورة عدم تأثر المبحوث بطبيعة وظروف الممارسة الاتصالية داخل دولته التي قد تنخفض فيها مستويات احترام حقوق الإنسان، بما قد يؤثر على صدقية المبحوثين أثناء إجراء الدراسة داخل هذه الدول، وهو ما جعن إجراء الدراسة خارج الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان -حسب التقارير المشار إليها سلفاً في مقدمة الدراسة- أمراً واجباً.
- المعيار الثاني: ويقوم على ضرورة خلو سجل الدولة النسي من انتهاكات لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بضمان حرية التعبير المتمركز في الممارسة الإعلامية.

ونلاحظ خلو سجل الإمارات العربية المتحدة، وقطر (باستثناء الإشارة إلى بعض القيود المتعلقة بإنشاء الصحف وفق القانون رقم 8 لسنة 1979)، وبريطانيا من أية قيود على حقوق الإنسان العامة، حيث تركزت أهم التحفظات على الدولتين العربيتين في أساليب معاملة العمالة الأجنبية (39)، وارتكزت في بريطانيا على ما يتعلق بإيرلنذا الشمالية. (40)

وقد قام الباحث بتوزيع عدد 150 استمارة لكل دولة، حيث أمضى الباحث أسبوعين في كل دولة لإجراء الدراسة الميدائية، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 323 استمارة فقط، تم استبعاد بعضها الأخطاء في ملء البيانات بما وصل بحجم العينة إلى 280 مفردة.

التحليل الإحصائي للبيانات

اعتمد الباحث في عمليات التحليل الإحصائي على برنامج SPSS v.11 حيث ثم إدخال البيانات على الكمبيوتر، وتحت المعالجة الإحصائية لهذه البيانات عبر تطبيق العديد من المعاملات الإحصائية التي جاءت على النحر الثالي:

أولاً- المقاييس الوصفية وتشمل:

الجداول والتوزيعات التكرارية: حيث قام الباحث بعرض متغيرات الدراسة في جداول تهدف إلى الكشف عن التكرارات والنسب فقط. وهو ما يوفر المؤشرات الكمية المطلوبة للتعرف على مجتمع البحث.

ثانياً- تصميم القياس التجميعي:

حيث تم تصميم مقياس من مجموعة من المبارات التي قاست الاتماء نحو حدوق الإنسان.

ثالثاً- الاختبارات الإحصائية:

أما على صعيد الاختبارات الإحصائية التي تقيس مدى وجود فروق بين منغبرات الدراسة فقد تنوعت بين منغيرات اسمية Nominal ووزنية Scale ذات المصداقية الأعلى بين الاختبارات الإحصائية. وتمثلت أهم هذه الاختبارات في:

 اختبار كاPearson Chi²²: ويقوم بالكشف عن الفروق بين التكرارات بين متغيرين سواء اشتملت هذه المتغيرات على مجموعتين، أو أكثر من ذلك.

- معامل فاي Phi: ويقوم بقياس مدى شدة العلاقة بين متغيرين في الجداول الثنائية 2x2.
- معامل التوافق Confingency: ويقوم بقياس مدى شدة العلاقة بين متغيرين في الجداول غير الثنائية.
 - اختبار T.Test لقياس الفروق الوزنية بين مجموعتين فقط.
 - اختبار One Way ANOVA لقياس الفروق الوزنية بين أكثر من مجموعتين.

مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة: اعتمد الباحث على مستوى دلالة يبلغ 0.05 وذلك لاعتبار فروق ذات دلالة إحصائية من عدمه.

نتائح الدراسة الميدانية:

انطلاقاً من تحديد مشكلة الدراسة التي تبلورت من خلال فرضيات نظريقي التأطير، وحراسة البوابة الإطارية، ونتائج الدراسات السابقة في هذا الإطار، وبناءً على التساؤلات، والفروض التي وضعها الباحث لمعالجة مشكلة الدراسة، واستناداً إلى خطوات المعالجة البحثية التي اعتمدها الباحث، أسفرت الدراسة المبدانية عن النتائج لتالية:

أولاً: سمات وخصائص حيثة الدراسة:

جدرل رقم (1) يوضح توزيم العينة في الدول محل الدراسة

40.134.15		
النسية الكوية	التكرار	الدولة
42.9	120	قطر
35.7	100	الإمارات
21.4	60	بريطانيا
100	280	الحِمه ع

من بيانات الجدول السابق يتضبع ما يلي:

تمثلت العينة في الدول الثلاث محل المدراسة على النحو التالي: حيث جاءت قطر في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 42.9٪ من إجمالي العينة، وقد اشتملت العينة على

مجموعة من الجنسيات منها القطريين، والمصريين، والسودانيين، والأردنيين، والأردنيين، والفلسطينيين، وهو ما يشير إلى أن قطر تحظى بوجود عال من الجنسيات العربية الأخرى العاملة في الجال الإعلامي، وهو ما يكسب معالجة قضية حقوق الإنسان في هذه الدولة أهميتها استناداً إلى ثلاثة أمور:

ارلهما: أن قطر بوصفها دولة خليجية تتسم بارتفاع الوجود الأجنبي فيها، وهو ما قد بشكل إشكالية مهمة في رؤية حقوق الأقليات والأجانب لكونها إحدى أهم مظاهر حقوق الإنسان.

وثانيهما: أن اعتماد قطر على النمط الإعلامي الحر المتمثل في أهم مظاهره في قناة الجزيرة القطرية يجعل هناك مدئ واسعاً من عرض الجدليات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وثالثهما: أن قطر لا زالت تتسم بقدر من المحافظة الأخلاقية، والالتزام الديني مثل أغلب المجتمعات الخليجية؛ وهو ما يجعلها تختلف في بيئتها الإعلامية، ورؤيتها الاجتماعية لمثل هذه القضايا.

جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 35.7 وقد شملت العينة 11 جنسية عربية ختلفة، وهو ما يؤكد أن الإمارات تعد مقصداً للإعلاميين العرب خاصة مع وجود مدينة دبي للإهلام، وما تحتريه من قنوات فضائية عربية، وأجنبية كثيرة، إضافة إلى أن الإمارات قد صارت مصدراً للعديد من الصحف العربية سواء الإمارائية منها التي شهدت انتشاراً كبيراً في الفترة الماضية، أو الصحف العربية التي تصدر منها، علاوة على أن الإمارات وخصوصاً مدينة دبي للإنترنت تعد هي المركز الرئيس لنشاطات الإعلام الإلكتروني في العالم العربي، وتكتسب الإمارات أهمينها لإجراء هذه الدراسة وفق المعايير السالفة اللكر الخاصة بقطر، بل إنها تزيد عليها بكثافة التواجد الأجني المتزايد العربي وغير العربي، خاصة فيما يتعلق بالعمل الإعلامي، والاقتصادي بشكل عام، حتى باتت كثرة الجنسيات في إمارتي دبي، وأبو ظبي إحدى الإشكاليات المهمة لدى الدولة، خاصة مع تنامي سيطرة بعض الجنسيات على العديد من النشاطات الاقتصادية في البلاد، ولا شك أن اعتبار الإمارات مقصداً للإعلام من النشاطات الاقتصادية في البلاد، ولا شك أن اعتبار الإمارات مقصداً للإعلام من النشاطات الاقتصادية في البلاد، ولا شك أن اعتبار الإمارات مقصداً للإعلام

العربي، والأجني، وهذا الوجود الإعلامي الكثيف من شأنه أن يصنع تغييراً في المفاهيم والانجاهات نحو حقوق الإنسان، وقد تحت الدراسة على عبنة من الإعلامين بمدينة دبي للإعلام، وهو ما يشير إلى وجود بيئة إعلامية حرة ذات طبيعة مختلفة عن بيئة قطر، وهي بالمقابل لا يمكن اعتبارها مثل بيئة بريطانيا، فالإمارات هنا تمثل حالة وسطاً بين بيئة إعلامية حرة تماماً في مجتمع غربي كبريطانيا، وبيئة إعلامية لا تزال تنسم بالمحافظة كقطر، إلا أن تأثير البيئة الاجتماعية فيها قد يضفي بشكل ما على حالة المنطقة الإعلامية الحرة حالة مختلفة تمثل الحالة الوسطى بين المنموذجين.

جاءت بريطانيا في المرتبة الثائنة حيث بلغت 21.4٪ وشملت ثماني جنسيات عربية، ولا شك أن بريطانيا تعد مقصداً قديماً للإعلام العربي الباحث عن مساحة من الحربة، كما أنها كانت ولا تزال مقصداً للكثير من الكفاءات الإعلامية، والأدبية، وحتى السياسية التي تواجه اضطهاداً في بلادها، ومن هنا تكتسب دراسة القائمين بالاتصال العرب في بريطانيا أهميتها الأولى.

أما أهميتها الثانية فتنبع من أنها تمثل ركيزة ثقافية غربية عريقة تهتم على مستوياتها المجتمعية والإعلامية والثقافية بقضية حقوق الإنسان، وتدعو لها وهو ما ينعكس بالضرورة على القائمين بالاتصال العرب المقيمين بها.

وعلى هذا فإن الدراسة حين تتناول قضية حقوق الإنسان في هذه الدول، فإنها لا تقتصر على البعد الوطني، إنما تقارن بشكل رئيس بين بيئات الإعلام المختلفة في هذه الدول وعلاقتها بقضية حقوق الإنسان.

ل رقم (2) يوضح توزيع جنسية المبحوثين في الدول محل الدراسة	جدو
الدولة	الجنسية

الجموع		بريطائيا		الإمارات		ئطر		
الكلى الكلى	스	7.	4	7.	크	7.	4	
12.5	35				_	100	35	قطري
8.9	25			100	25	-		إماراتي
3.6	10	100	10	_	_		_	بريطاني
1.8	5	100	5			_	-	سعودي
16	45	20	5	60	15	20	25	مصري
12.5	35	-		14.3	5	85.7	30	سودائي
5.4	15	66.7	10	33.3	5			لبنائي
3.6	10	_	_	100	10			سوري
1.8	5	_	_	100	5	_	-	تونسي
5.4	15	66.7	10	33.3	5	_	_	جزائري
3.6	10	100	10	_	_	-	_	مغربى
8.9	25	-	_	50	10	50	15	أردثي
10.6	30	25	5	_ 50	10	25	15	فلسطيعي
1.8	5		_	100	5	_	_	, 45
3.6	10	50	5	50	5			عراقي
100	280	21.4	60	35.7	100	42.9	120	الجموع

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

أن بيئة الإعلام القطرية قد حازت على نسبة 42.9٪ إلا أنها كانت أقل البيئات في التنوع في الجنسيات العاملة بها. فعلى حين احتل القطريون نسبة البيئات في الإجالي العام وينسبة بلغت 29.1٪ من إجمالي العينة القطرية، بنيت نسبة 9.7٪ من الإجمالي العينة موزعة على عدة دول. هي بالترتيب: السودان، بنيت نسبة 70.9٪ من العينة موزعة على عدة دول. هي بالترتيب: السودان،

ثم مصر، ثم الأردن، وفلسطين، وهو ما يشير إلى أن بيئة الإعلام القطري تجملاب فئات محدودة من الجنسيات العربية، وباستثناء تأثير قناة الجزيرة بمكن القول إن النسبة يمكن أن تكون أقل من ذلك.

- أن بيئة الإعلام الإماراتية كانت أكثر البيئات جلباً للجنسيات العربية من القائمين بالاتصال؛ فقد احتل الإماراتيون نسبة 25٪ فقط من إجالي العينة، ثلاهم على الترتيب الجنسيات: المصرية، ثم السورية، والأردنية والفلسطينية، ثم لسودانية واللبنائية والتونسية والجزائرية، واليمنية والعراقية. وهو ما يشير لل أن بيئة الإعلام الإماراتي الحر والذي تعبر عنه المنطقة الإعلامية الحرة بدبي قادرة على جذب الكفاءات العربية من القائمين بالاتصال على غتلف جنسيائهم.
- أن بيئة الإعلام البريطانية كانت جاذبة بشدة للقائمين بالاتصال العرب من جنسيات مختلفة حيث اقتصر البريطانيون من أصول عربية على نسبة بلغت 16.7٪ فقط من العينة، وهو ما يجعلها بيئة صالحة للإعلام العربي المهاجر، وقد شملت اللبنانيين، والجزائريين، والمغاربة بالنسبة ذاتها، ثلاهم كل من المصريين، والسعوديين، والفلسطينيين، والعراقيين بنسبة واحدة بلغت 8.3٪. وبالنظر إلى هذه الجنسيات يلاحظ أنها تتسم بسعيها المعروف لحو ممارسة العمل الإعلامي بالخارج نظراً لظروف هي في الأغلب سياسية تتعلق بالتضييق على الحريات أو الملاحقة، باستثناء السعودية التي يرجع التواجد الإعلامي في بريطانيا إلى استثماراتها الإعلامية العديدة التي تتخذ من بريطانيا مقراً رئيساً

ثانياً: اختبارات الفروض.

الفرض الأول: تختلف المتغيرات الديموجرافية للقائم بالاتصال وفق البيئة الإعلامية التي يعمل بها.

جدول رقم (3) يوضح علاقة النوع بالبيئة الإعلامية

الجموع		البيئة الإعلامية							
			الإمارات بريطانيا				النوع		
7.	41	7.	4	7.	当	7.	当		
75	210	75	45	50	50	95.8	115	فكور	
25	70	25	15	50	50	4.2	5	إثاث	
100	280	100	60	100	100	100	120	المجموع	

0.467 = 0.000 ح.ح = 2 مستوى الدلالة = 0.000 معامل فاي

من بيانات الجدول انسابق يتضح ما يلي:

تفوق الذكور على الإناث حيث بلغت هيئة الذكور 75٪ في مقابل 25٪ للإناث، وقد يرجع هذا إلى أن أغلب العينة من القائمين بالاتصال الذين يعملون خارج أوطانهم، وهي حالة لا تلائم المرأة العربية في الأغلب، إضافة إلى النقص الفعلى للوجود النسائى في العمل الإعلامي العربي مقارنة بالذكور.

وعلى صعيد الفروق بين البيئات الإعلامية يتضح ما يلي:

- ضعف تمثيل الإناث في قطر إذ بلغت 4.2٪ وهو ما يشير إلى أن البيئة الإعلامية القطرية محافظة بشدة، وأن العنصر الذكوري هو الأخلب.
- انساق التمثيل النوعي بين بريطانيا والنسبة العامة حيث بلغ الذكور في العينة البريطانية 75٪ في مقابل 25٪، وهو ما يتوازى مع النسبة العامة.
- ارتفاع التمثيل الأنثري في حينة الإمارات بحيث تعادل مع التوزيع الذكوري؛
 حيث بلغ كل منهما 50٪، وهو ما يدل على أن البيئة الإعلامية الحرة في الإمارات أعلى في تقبل العنصر الأنثوي.

كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت عند مستوى دلالة
 0.000 ودل معامل فاي على أن هذه العلاقة متوسطة.

جدول رقم (4) يرضح علاقة الفئات العمرية بالبيئة الإعلامية

الجموع			الفئة					
		يريطانيا		الإمارات		قطر		العمرية
7.		7.	4	7.	_5	7.	크	
7.1	20	_	1.	5	5	12.5	15	25 فأقل
21.4	60	-	1	45	45	12.5	15	35-26
41.1	115	58.3	35	30	30	41.7	50	45-36
26.8	75	25	15	20	20	33.3	40	55-46
1.8	5	8,3	5	_		_	_	70-56
1.8	5	8.3	5	-	ſ	-	1	غير مذكور
100	280	100	60	100	100	100	120	المجموع

كا2 = 100.726 د.ح = 10 مستوى الدلالة = 0.000معامل التوافق= 0.514 تدل بيانات الجدول السابق على ما يلى:

كانت أكثر الفئات هي فئة 36-45 وهو ما قد يبدو طبيعياً نظراً لأن هذه الفئة العمرية هي الأنسب للعمل في بيئات إعلامية خارج الحدود؛ حيث يتطلب هذا العمل اكتساب قدر معين من الخبرة في الجال الإعلامي، تلتها فئة 46-55 وهو ما يتناسب كذلك وفق المعيار ذاته، بينما جاءت فئة 26-35 وهي الفئة لني تمثل بداية العمل الإعلامي الفعلي في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 21.4 وهو ما استحوذت عليه أغلب الجنسيات العاملة في أوطانها مثل قطر، والإمارات، تلتهم فئة 25 فاقل وهي فئة تمثل من يبدأون حياتهم العملية في العمل الاتصالي، ثم جاءت فئة 65-70 في المرتبة الأخيرة وهي الفئة الأقرب إلى القيادة العليا من جهة، والثقاعد من جهة أخرى، تلاها فئة غير مذكور بالنسبة ذاتها.

وهو ما يشير إلى أن عينة مجتمع الدراسة على المستوى العمري شابة في الأغلب، وأنها تقريباً تمثل مجتمع القائمين بالاتصال في العالم العربي بنسب حقيقية.

وعلى صميد الفروق بين البيئات الإعلامية يتضح ما يلي:

- تمثلت الفئات من 25 فأقل وحتى 55 سنة في البيئة القطرية ويلاحظ فيها اختفاء الفئات العمرية الأعلى، كما كانت أهم الفئات هي فئة 36-45 بنسبة تقارب المجموع الكلي إذ بلغت 41.7٪، تلتها فئة 46-55 بنسبة 33.3٪، وهو ما يشير إلى أن بيئة الإعلام القطري تجتذب الفئات متوسطة العمر.
- تمثلت الفئات الشابة بمعدلات أعلى في البيئة الإماراتية حيث بلغت 50٪ لأقل من 35 عاماً، في مقابل 50٪ بين 36–55 عاماً، وهو ما يؤكد أن التجربة الإماراتية تجتذب الفئات الشابة عالية الطموح.
- اختفت الفئات الشابة من العينة البريطانية بينما ظهرت الفئات العمرية الأعلى، وإن تركزت أهم الفئات في الفئة متوسطة العمر 36-45 إذ بلغت 58.3٪، وهو ما يشير إلى أن العمل الإعلامي في البيئة البريطانية يستلزم وقتاً، وجهداً، وخبرة للوصول إليه، كما أن طبيعة الهجرة العربية الإعلامية في البلاد التي تتسم بالتقييد السياسي تجعل هذه الفئات أعلى سناً.
- كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى
 دلالة 0.000، ودل معامل التوافق على أن العلاقة متوسطة.

تتيجة اختبار الفرض الأول:

من التحليل السابق يتضح:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للقائمين بالاتصال والبيئة الإعلامية التي يعملون فيها، وهو ما ينتج هنه قبول الفرض الأول.

الفرض الثاني: تختلف المتغيرات الوظيفية للقائم بالاتصال وفق البيئة الإعلامية التي يعمل بها.

جدول رقم (5) يوضح علاقة سنوات الخبرة بالبيئة الإعلامية

	_=		- (-, -)-		<u>~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~</u>		7-7-8	
سنوات	البيئة الإد	علامية					المجموع	
سنوات الخبرة	قطر		الإمارات	,	بريطانيا		1	
	当	7.	_ 5	7.	4	7.	न	7.
أقن من	10	8.3	_		5	8.3	15	5.4
سنة								
5-1	15	12.5	10	10	-	+	25	8.9
10-6	15	12.5	25	25	10	16.7	50	17.9
20-11	45	37.5	45	45	25	41.7	115	41.1
30-21	30	25	20	20	10	16.7	60	21.4
أكثر من	5	4.2	_		10	16.7	15	5.4
30								
الجموع	120	100	100	100	60	100	280	100

كا2= 42.565 د. - = 10 مستوى الدلالة=0.000 معامل التوافق=0.363

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

كانت أكثر الفئات خبرة بالعمل الإعلامي هي فئة 11-20 عاماً وهو ما يتوازي مع فئة 36-45 عاماً بمعنى أن التمثيل العمري للعينة بتوافق بشدة مع توزيع العينة وفق سنوات الخبرة، حيث جاءت هذه الفئة بنسبة بلغت 41.1٪، تلتها فئة 21-31 وهو ما يتواكب كذلك مع فئة 46-55 عاماً، يمعنى أن أغلب الفئات العمرية الملكورة انصبت خبرتها الأساسية في العمل الإعلامي على سبيل التحديد، وأن بيئة الإعلام العربي المدروسة تعكس تطوراً طبيعياً على المستوى الوظيفي، بحيث يتواكب العمر مع الخبرة وقد جاءت نسبتها 21.4٪، وقد ثلا هذه الفئة فئة 6-،10 وهو ما يتواكب كذلك مع الفئة العمرية 26-35، ويؤكد التفسير ذاته، حيث جاءت النسبة 17.9/، ثلتها فئة 1-5 بنسبة بلغت 8.9٪، بينما جاءت سنوات الحبرة الأعلى والأدني بالنسبة ذاتها حيث بلغت 5.4٪ لأقل من سنة، وأكثر من 30 سنة. ولا شك أن هذا التواكب بين فئات العمر وفئات الخبرة يعطي مؤشرات إلى قدرة بيئات الإعلام المدروسة على

تطوير الخبرات البشرية، كما يدل على أن بيئات الإعلام المدروسة عا تشمله من حرية _ وإن تفاونت مستوياتها _ هي الأكثر قدرة على استيعاب الخبرات البشرية وتنميتها.

وعلى صعيد الفروق بين البيئات الإعلامية يتضح ما يلي:

- قالت كل فئات الحيرة في العينة القطرية، واحتلت الفئات المتوسطة النسب
 الأكبر خاصة في فئتي 11-20 بنسبة قاربت النسبة العامة وبلغت 37.5؛ ثم
 21-30 بنسبة ارتفعت بفروق طفيفة عن النسبة العامة وبلغت 25٪.
- ختفت الفئات الدنيا والعليا في العينة الإماراتية التي تركزت في الفئات لمتوسطة، وهو ما يرجع إلى اتسام هيئة الإمارات بشباب أفرادها، وجاءت لنسبة الأعلى في فئة 11–20 بنسبة 45٪ بما يفوق النسبة العامة، تلتها فئيي 6–10 بنسبة 25٪ ثم 21–30 بنسبة 20٪، وهو ما يتسق كذلك مع الفئات العمرية السالفة الذكر.
- أغثلت الفتات عائية الخبرة في العينة البريطانية بنسب متوازنة، وكانت أكثرها في النه الفتات 10-6 بنسبة قاربت النسبة العامة، إذ بلغت 41.7٪ ثم فتات 6-10، عند 30-21، وأكثر من 30 بالنسبة ذاتها ويلغت 16.7٪، ثم فئة أقل من سنة بنسبة بلغت 8.3٪، وهو ما يشير إلى أن البيئة الإعلامية البريطانية تجتلب القائمين بالاتصال من ذوى الخبرة العالية.
- كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى
 دلالة بلغ 0.000، ودل معامل التوافق على أن العلاقة ضعيفة إلى متوسطة.

جدول رقم (6) يوضع علاقة الدخل الشهري بالبيئة الإعلامية

بوع	الجموع			مرون رس	النخل الشهري			
		ائيا	بريطائيا		الإمارات		L	
	4	7.	当	7.	4	7.		
23.2	65	58.3	35	10	10	16.7	20	ائر _{، م} ن 2000
25	70	_	_	20	20	41.7	50	5000-2001
23.2	65			30	30	29.2	35	10000-5001
28.6	80	41.7	25	40	40	12.5	15	30000-10001
100	280	100	60	100	100	100	120	الجموع

كا2=107.713 د.ح≔6 مستوى الدلالة= 0.000 معامل النوافق= 0.527 تدل بيانات الجدول السابق على ما يلى:

أن دخول أفراد العينة تتسم بتوزيع حادل تقريباً، وهو ما يتوازى مع نسب سنوات الخبرة السائفة الذكر، وهذا يشير إلى أن الدخل باعتباره أحد أهم المتغيرات الوظيفية يتناسب مع القدرات الوظيفية لأفراد العينة، حيث جاءت النسب متعادلة تقريباً، إذ تمثلت أعلى النسب فيمن يتقاضون 10001-3000 بنسبة بلغت 28.6 وهي بلا شك نسبة عائبة، تلاهم فئات الدخل المتوسط 2001-5000 بنسبة 25٪ وفئة وهو ما يقابل فئات الخبرة المتوسطة، ثم فئنا أقل من 2000 بنسبة 23.2٪ وفئة وهو ما يقابل فئات الخبرة المتوسطة، ثم فئنا أقل من 2000 بنسبة 23.2٪ وفئة

بينما على صعيد الفروق بين البيئات الإعلامية المختلفة يتضح ما يلي:

- غثلت كل فئات الدخل بتوزيع شبه متناسب مع سنوات الخبرة في العينة القطرية، وكانت أكثر الفئات للدخل المتوسط 2001–10000 بنسبة إجمالية بلغت 70.9٪، بينما جاءت الفئات الأقل والأعلى أقل في نسبتها حيث بلغت 16.7٪ لفئة أقل من 2000، و2.51٪ لفئة 10001–30000.
- ترتبت فتات الدخل في عينة الإمارات بطريقة تصاعدية حيث كانت أكثر الفئات هي الأعلى 10000-10000 بنسبة 40٪، تلتها فئة 5001-10000 بنسبة 30٪، ثم أقل من 2000 بنسبة 10٪، وهو ما يشير إلى ارتفاع متوسط الدخول في المنطقة الإعلامية الحرة بالإمارات، وهو ما يكسبها بالتائي ميزة تنافسية تجعلها مقصداً للإعلاميين العرب.
- اختفت فئات الدخل المتوسط لدى عينة بريطانيا حيث بلغت 58.3٪ لفئة أقل من 2000، وهو ما يمكن تفسيره بأن الكثير من الإعلاميين العرب يتجهون للعمل في بريطانيا نظراً لسوء الأحوال في بلادهم، خاصة على مستوى تقييد الحريات مما يجعلهم يقبلون بالعمل بأجور متخفضة، كما يمكن تفسير ذلك في قيام العديد من الإعلاميين العرب بالعمل في بريطانيا لفترة محددة تمكنهم من رفع أسهمهم التنافسية في أسواق العمل العربية؛ وهو ما يجعل سعيهم الرئيس

وراء الخبرة لا المال، كما يمكن تفسير ذلك بأن نسبة كبيرة من وسائل الإعلام العربية الصادرة في بريطانيا تصدر عن مؤسسات عربية مهاجرة تفتقر إلى الدعم المادي الكافي؛ الأمر الذي يجعل العاملين بها يقبلون بدخول شهرية منخفضة على الرغم من ارتفاع خبرتهم وأعمارهم. كما يلاحظ أن أعلى فئات الدخل هي الأخرى تمثلت في بريطانيا حيث بلغت نسبة فئة 10001-30000 من الإنصال من أثبتوا وجودهم في الإعلام البريطاني، أو من الإعلاميين العرب الذين يعملون أبتوا وجودهم في الإعلام البريطاني، أو من الإعلاميين العرب الذين يعملون في وسائل إعلامية عربية مهمة تصدر من بريطانيا برأسمال خليجي (سعودي في الإعلام الجيل هذه الوسائل تنتقي أصحاب الخبرات والمهارات في الإعلامية العالية مقابل توظيفهم بمرتبات عالية.

كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى
 دلالة 0.000، ودل معامل التوافق على أن العلاقة متوسطة.

جدول رقم (7) يوضح علاقة المستوى الوظيفي بالبيئة الإعلامية

	جدون رقم (۱) يوضع خارفه المستوى الوطيقي بالبينة الوطار لميه									
المترى	البيئة الإملامية						الج	وع		
الوظيقي	فللر		الإمارات		يريطانيا	انیا				
	۵	7.		7.	4	7.	4	7.		
ثيادي	25	20.8	30	30	15	25	70	25		
غېر تيادي	95	79.2	70	70	45	75	210	75		
الجموع	120	100	100	100	60	100	280	100		

كا2 = 0.295 د. ح = 2 مستوى الدلالة == 0.295

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

أن المسترى الوظيفي يسير بشكل متعادل مع سنوات الخبرة والسن والدخل، وهو ما يشير إلى أن القائم بالاتصال في البيئات الإعلامية المدروسة يصل إلى مستويات القيادة بعد مرور 21–30 سنة من الخبرة، وفي سن يفوق 46 عاماً، ولا شك أن

مقارنة هذه المعدلات بالمعدلات المتشرة في العالم العربي جيئة للغاية، حيث أنها تمثل حالة شبه معيارية.

وعلى صعيد الفروق بين البيئات الإعلامية المختلفة يتضح ما يلي:

- أن أعلى البيئات في وجود الوظائف القيادية كان في الإمارات، وهو ما يعيد
 تأكيد سعي الإمارات نحو تشجيع، ورعاية المواهب والكفاءات الإعلامية،
 وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك؛ حيث بلغ عدد القادة 30٪ من إجمالي هذه
 العينة.
- جاءت بريطانيا في المرتبة الثانية بنسب متطابقة مع النسب النهائية للمجموع العام، وهو ما يشير إلى معيارية هذه النسب في العمل الإعلامي عادة.
- جاءت قطر أقل في القيادات حيث بلغت نسبة القادة في العينة القطرية
 20.8٪، وهو ما يشير إلى الضعف النسي في تولي المناصب القيادية في قطر.
- لم تكن الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية وهو ما يشير إلى معيارية هذه
 النسب وانتشارها في الوسط الإعلامي.

جدول رقم (8) يوضح علاقة نوع الوسيط الإعلامي بالبيئة الانصالية

الوسيط الإعلامي				الجي	الجموع			
] "		قر	البيئة الإملامية الإمارات		<u> </u>	عايا	_	
]	4	7.	4	7.	9	7.	<u>4</u>	7.
محالة	50	41.7	50	50	30	50	130	46.4
إذامة (راديو	15	12.5	37	37	30	50	82	29.3
وتليفزيوڻ)		i						
محتلط ا	55	45.8	13	13	_		68	24,3
المجموع	120	100	100	100	60	100	280	100

كا2- 387.692 د.ح- 4 مستوى الدلالة =0.000 معامل التوافق=0.762 تدل بيانات الجدول السابق على ما يلى: أن الصحافة جاءت في المرتبة الأولى بين الوسائط الإعلامية لعينة الدراسة بنسبة بلغت 46.4٪ وهو ما يشير إلى أمرين:

الأول: أن الصحافة هي أكثر الوسائل الإعلامية تقيلاً لأعداد كبيرة من القائمين بالاتصال على عكس التليفزيون والراديو.

الثاني: أن الصحافة العربية تتسم بحرية نسبية في الصدور، والانتشار في مقابل وسائل الإعلام الإذاعية بنوعيها؛ وهو ما يجعل أعداد الصحف العربية لا يقارن بمثيلاتها من القنوات والحطات الإذاعية، وبالتالي فهي تستقطب العدد الأكبر من القائمين بالاتصال.

جاءت الإذاعة بنوعيها في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 29.3٪، تلاها العمل في أكثر من وسيلة تضم الصحافة والإذاعة بنسبة عالية بلغت 24.3٪، وهو ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من القائمين بالاتصال يعملون في أكثر من وسيلة، إذ غالباً ما يمكن العمل الصحفي القائم بالاتصال من توزيع ناتج هذا العمل على أكثر من وسيلة إعلامية.

وعلى صعيد الفروق بين الفئات يتضبح ما يلي:

- اختفي الشكل المختلط في العينة البريطانية وهو ما يشير إلى حسن تنظيم ودقة
 العمل في البيئة البريطانية حيث لا يمكن للقائم بالاتصال وفق التزامه المهني أن
 يعمل بأكثر من وسيلة، في حين توزعت النسب بالتساري بين الصحافة
 والتليفزيون.
- ساد الشكل المختلط في البيئة القطرية بنسبة بلغت 45.8%، وهو ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من القائمين بالاتصال يعملون في أكثر من وسيلة، سواء أكان لمنف من وراء هذا هو زيادة الدخل، أم كان مناط هذا الأمر هو سهولة تقديم المنتج الإعلامي لأكثر من وسيلة دون عواقب أو ستى ملاحظة، وقد تلا هذه الفئة الصحافة بنسبة 41.7%, وهو ما يشير إلى أن نسبة كبرى من القائمين بالاتصال في الإعلام القطري يعملون بالصحافة التي تتسم باتساع مجالاتها مقابل التليفزيون؛ الذي يتركز في قناة الجزيرة باعتبارها القناة

التليفزيونية الأبرز في قطر، وبلغت نسبة الإذاعة بشقيها اقل النسب إذ بلغت 12.5٪ نقط.

- احتلت الصحافة في الإمارات مركز الصدارة بنسبة 50٪ تاتها الإذاعة بنسبة مقاربة نسبياً بلغت 37٪، وهو ما يشير إلى أن العمل الإعلامي الحر في الإمارات أكثر تخصصاً وتنوعاً حيث يتسم بوجود أعداد كبيرة من المحطات التليفزيونية، والإذاعية، والإصدارات الصحفية المطبوعة. بينما جاءت فئة ختلط أقل الفئات حيث بلغت 13٪ فقط وهو ما يشير إلى أن هذه البيئة يضمحل فيها هذا النموذج، صواء كان المادف إلى الربح أم الاستسهال.
- كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية، حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 ودل معامل التوافق على أن هذه العلاقة قوية.

تتيجة اختبار الفرض الثاني:

من التحليل السابق يتضع:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الوظيفية والبيئة الإصلامية التي يعمل فيها القائمون بالاتصال باستثناء المستوى الوظيفي المتمثل في القيادة. وهليه تم قبول الفرض الثاني.

جدول رقم (9) يوضح اتجاه المبحوثين نحو حقوق الإنسان وفق المقياس الدخيد، للدراسة

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	وحبوح ببدرات	
الاتجاء تحو حقوق الإنسان	التكرار	النسبة المعوية
ضعيف		_
مثوسط	40	14.3
ٽري	240	85.7
الجموع	280	100

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

تم تصميم مقياس من ثلاث عبارات تقيس الاتجاه نحو حقوق الإنسان وفق مقياس ليكرت الخماسي وقد تبين ما يلي:

- اختفاء فثة ضعيف حيث لم يتبين على الإطلاق وجود مثل هذا الاتجاه نحو حقوق الإنسان.
- جاء الاتجاء المتوسط بنسبة ضعيفة بلغت 14.3٪ وهو ما يشير إلى أن تأييد
 حقوق الإنسان وفق المقاهيم المتداولة حالياً تشويها بعض التحفظات لدى
 البعض.
- كان الاتجاه القوي أعلى الاتجاهات حيث بلغ 85.7٪، وهو ما يشير إلى حالة
 من التفوق العائي لأصحاب الاتجاه القوي نحو حقوق الإنسان.

جدول رقم (10) يوضح علاقة اتجاه القائمين بالاتصال نحو حقوق الإنسان

بالبئة الإعلامية

مستوى الدلالة	درجات المرية	F ئېنة	المتوسط الخسابي	العدد	الدوئة	
			16.8	120	تطر	الاتجاه العام
0.000	277 ،2	0 402	17.4	100	الإمارات	لمو حقوق الإلسان
0.000	211.2	8.483	18.3	60	بريطائيا	J
			17.4	280	الجموع	

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلى:

جاءت بريطانيا في مقدمة البيئات الإعلامية محل الدراسة بمتوسط بلغ 18.3، وبما يفوق المتوسط النهائي للمجموع العام بنسبة معتبرة، وهو ما قد يرجع إلى رسوخ الاتجاهات نحو قضية حقوق الإنسان في بريطانيا وفق المنظور الغربي من جهة، وانتشار الجاليات العربية التي تعاني من الاضطهاد وتقييد الحريات

و لتي عانت قبل ذلك من خرق حقوقها الإنسانية من قبل بعض الأنظمة العربية الأمر الذي يجعلها على رأس المدافعين عن حقوق الإنسان بين القائمين بالاتصال العرب.

- جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 17.4، وهو المتوسط النهائي للمجموع العام ذاته، وهو ما يشير إلى أن سياسة الانفتاح الإعلامي التي تتبناها الإمارات، واحتكاك الشعب الإماراتي بالجنسيات المختفة، وشمول الإمارات على نسب عالية من الجنسيات العربية المتنوعة؛ كل هذا أدى يلى ثبات الانجاء نحو حقوق الإنسان باعتبارها قضية إنسانية على بعد كبير من الأهمية خاصة في الوقت الخاضر.
- جاءت قطر في المرتبة الأخيرة بمنوسط بلغ 16.8، وهو ما يشير إلى أن البيئة الإعلامية القطرية التي تتميز بشمولها على نسبة عالية من القطرين، وضعف شيل الجنسيات الأخرى مقارنة بالإمارات، وبريطانيا كانت ذات تأثير على الاتجاه نحو حقوق الإنسان كقضية ملحة، ولا شك أن تداول القضية بكثرة، والاهتمام بها يثير حالة من حتمية الاتجاه نحوها، والعكس صحيح، فعلى حين يرى العرب في بريطانيا أن احترام حقوق الإنسان بمنحهم قدراً من لحرية في الحياة، والممارسة المهنية، ومن ثم فإن هذه الأمور الملحة تدفع نحو تبني الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن معاناة الكثيرين منهم من خرق هذه المقوق، كلها أمور تدفع نحو الاتجاه القوي، كما أن الحديث الدائر عن المقوق والحريات المفترض أن يسمح بها في ظل الاقتصاد الحر الذي تتبناه دولة الإمارات، وغير هذا من الإشكاليات ذات الصلة التي تدفع هي الأخرى بقضية حقوق الإنسان نحو السطح مما يجعل الاتجاه نحوها أمراً ضرورياً، بينما بقضية حقوق الإنسان نحو السطح مما يجعل الاتجاه نحوها أمراً ضرورياً، بينما الطبيعي أن يقل فيه الاهتمام بمثل هذه الإشكاليات مثل قطر فمن الطبيعي أن يقل فيه الاهتمام بمثل هذه القضية.

وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية، حيث ثبتت العلاقة عند
 مستوى دلالة 0.000 وهو ما يشير إلى أن البيئة الإعلامية ثؤثر في الاتجاء نحو
 حقوق الإنسان.

الفرض الثالث: تتأثر اتجاهات القائم بالانصال نحو قضية حقوق الإنسان وفق متغيراته الدعوجرافية.

حدول رقم (11) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو حقوق الإنسان بجنسياتهم

مستوى الدلالة	درجات الحرية	نیمهٔ F	التوسط الحسابي	العدد	النولة	بعدون وعم								
			17	35	قطر									
			16.8	25	الإمارات									
			19	10	بريطانيا									
			18	5	سعوذى									
			19.2	45	مصري									
i			16	35	مبودائي									
			18.7	15	لبنائي	الاتجاء لعام نحو								
0.000	.14	5.052	19	10	سوري	حقرق الإنسان								
0.000	265	5.053	5.055	18	5	تولسى								
			16.7	15	جزائري									
											18	10	مثرين	
													17	25
			18	30	فلسطيعي									
			18	5	, ije									
			15	10	عراتي									
			17.4	280	عراقی الجموع									

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- جاءت مصر في المرتبة الأولى في الاتجاء نحو حقوق الإنسان حيث بلغ متوسطها الحسابي 19.2 بفارق كبير عن المجموع العام، وقد يرجع هذا إلى التنامي في الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في المجتمع المصري، حيث أثرت التغيرات السياسية، والتعديلات الدستورية، وجو الانفتاح السياسي الذي تشهده البلاد، إضافة إلى الرغبة في كشف انتهاكات حقوق الإنسان في الفترات الماضية، وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، كل هذه العوامل أثرت في تنامي هذا الحس نحو إيجابية الاتجاء لحقوق الإنسان، وهلى صعيد القائم بالاتصال فإن الساحة الإعلامية في مصر تولي اهتماماً خاصاً بقضية حقوق الإنسان، لا سيما أن قوانين الصحافة في مصر تسمع للسلطات باعتقال العسحفيين في جرائم النشر، وهو ما يزيد من الاهتمام محقوق الصحفيين باعتبارها إحدى أهم حقوق الإنسان.
- جاءت بريطانيا في المرتبة الثانية بعد مصر بمتوسط بلغ 19 ويفارق ضئيل عن مصر، وهذا أمر طبيعي باستثناء أن اهتمام مصر بحقوق الإنسان قد يعزى إلى أسهاب سياقية، أو وقنية بينما اهتمام بريطانيا يمكن اعتباره اهتماماً متأصلاً ومتجذراً في ثقافتها.
- جاءت سوريا في المرتبة الثائثة، وقد يعزى ذلك إلى أن منظومة حقوق الإنسان في سوريا مضطربة إلى حد كبير منذ زمن بعيد؛ وتعاني من الانتهاكات المستمرة التي جعلت سوريا من أقل الدول في العالم في احترام حقوق الإنسان، وهو ما يجعل القائم بالانصال باعتباره عمثلاً، ومعبراً عن الجماهير من جهة، وباعتبار أن الإعلاميين على رأس المضارين من انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا هو الأشد إيماناً مجمقة الإنسان واعتبارها قضية محورية.
- جاءت لبنان في المرتبة الرابعة، وقد يرجع اهتمام القائمين بالاتصال اللبنانيين
 كفوق الإنسان إلى جو الحرية الإعلامية التي يعيشها المجتمع اللبناني منذ أمد
 طوين؛ وهو ما يزيد من ترسخ الاهتمام بقضية محورية ضمن قضايا الحريات
 وهي حقوق الإنسان، وبالنظر إلى الانتهاكات التي تعرض لها الشعب اللبناني

إبان الحرب الأهلية، والاحتلال الإسرائيلي يمكن القول بأن هذه المتغيرات الجسيمة قد رسخت من الاقتناع بأهمية حقوق الإنسان كقضية محورية في الوجدان اللبناني.

- جاءت السعودية، وتونس، والمغرب، وفلسطين، واليمن في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 18، ومثلت بقية الدول التي تزداد اتجاهاتها عن المتوسط النهائي للمجموع العام، ويمعنى أدق فإن هذه الدول ذات اتجاء أقوى إيجابية من الدرل التي تلتها، إذ بالنظر إلى الدول العي سبقتها يمكن القول: إن أقوى الانجاهات الإيجابية جاء من دول ذات مفاهيم واتجاهات مترسخة نحو حقوق الإنسان، متمثلة في بريطانيا، ولبنان، أو دول عانت كثيراً من انتهاكات حقوق الإنسان مثل مصر، وسوريا، أو دول تشهد حراكاً سياسياً نحو مزيد من الحريات مثل مصر كذلك، بينما هذه الدول المذكورة لم تشهد التهاكات ـ على مدى واسع ومطرد ـ خقوق الإنسان، كما أنها لا يمكن اعتبارها ذات اتجاه إيجابي عام وأصيل نحو هذه القضية، والاستثناء الوحيد هنا هو فلسطين التي تعانى يومياً من انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي. جاءت كل من قطر، والأردن بمتوسط بلغ 17، ثم الإمارات، والجزائر بمتوسط بلغ 16.8، 16.7، ثم السودان بمتوسط 16، فالعراق في المرتبة الأخيرة بمترسط 15 أقل من المجموع المعام البالغ 17.4، وهو ما يشير إلى أن القائم بالاتصال من هذه الجنسيات لا يولى قضية حقوق الإنسان الاهتمام الكافي، رأن انجاهاته .. وإن كانت إيجابية .. إلا أنها ضعيفة في إيجابياتها، وبالنظر إلى هذه الدول يمكن القول بأن ثمة عوامل قد تؤثر في درجة الإيجابية نحو هذه النضية في هذه الدول وهي:
 - الاستقرار السياسي، والرخاء المادي: المتمثل في قطر، والإمارات.
 - الاستقرار السياسي، وثدرج الحريات: المتمثل في الأردن.
- وجود قضايا أكثر أهمية وإلحاحاً: مثل قضية المصالحة الوطنية في الجزائر، وتضايا الانقصال في جنوب، وغرب السودان، والاحتلال في العراق.

- اعتبار تضية حقوق الإنسان ذريعة للتلخل الأجني في الشأن الداخلي: مثل السودان، واليمن.
- كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يشير إلى أن جنسية القائم بالاتصال تلعب درراً في مدى الحجاهه نحو قضية حقوق الإنسان.

جدول رقم (12) يوضح علاقة النوع بالاتجاه نحو حقوق الإنسان.

ستوى الدلالة	درجات الحرية	تيىةT	التومط الحسابي	المدد	النوع	الاتجاء العام تحو
0.771	71 079	0.001	17.3	210	فكور	حقوق الإنسان
0.771	278	0.291	17.4	70	إناث	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

* عدم وجود قروق ذات دلالة إحصائية بين النوع، والاتجاه نحو حقوق الإنسان؛ حيث كان الفارق فقط 0.1 لصالح الإناث، وهو ما يشير إلى أن الاتجاء نحو حقوق الإنسان يمثل اتجاهاً معيارياً، لا يتأثر بنوع المبحوث.

جدول رقم (13) يوضح علاقة السن بالاتجاء لحو حقوق الإنسان.

مستوى الدلالة	درجات إشرية	آيمة F	التوميط الحسابي	أأملد	العمرية	
			18.5	20	25 نائل	
			17.2	60	35-26	الإثماء العام
	:		17.2	115	45-36	غر حنوق الإنسان
0.019	ۍ 274	2.749	17.3	75	55-46	, ,
			20	5	70-56	
			16	5	غير ملكور	
			17.4	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- كانت أعلى القنات الجابية في اتجاهها نحو قضية حقوق الإنسان هي فئة 56 70 بمتوسط بلغ 20 بفارق معتبر عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن هلم الفئة التي تركز أغلبها في المهجر هي الفئات التي عانت أغلبها من انتهاكات مطردة لحقوق الإنسان، وهو ما يؤكد على اعتبار قضية حقوق الإنسان بالنسبة إليها قضية محورية، وراسخة، وأساسية.
- عثلت ثاني الفئات في الفئة العمرية الأصغر 25- فأقل، وهو ما يؤكد أن الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان قد صار جزءاً من ثقافة الجيل الجديد من القائمين بالاتصال، وقد يعزى هذا إلى تصاعد الاهتمام بهذه القضية من جهة، وتقلص الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البيئات الإعلامية العربية المختلفة من جهة أخرى.
- تقاربت الفئات من 26-55 من المتوسط النهائي للمجموع العام بشدة، وهو
 ما يشير إلى ثبات ورسوخ الاتجاه نحو قضية حقوق الإنسان لدى القائمين
 بالاتصال، وهو ما يعنى معيارية الاتجاه.
- كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة
 0.019، وهو ما يشير إلى أن السن ذو علاقة بمدى الاتجاه نحو قضية حقوق الإنسان.

نتيجة اختيار الفرض الثالث:

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للقائمين بالاتصال، واتجاهاتهم نحو قضية حقوق الإنسان، باستثناء النوع، وعليه فقد تم قبول الفرض الثالث.

الفرض الرابع: تتأثر اتجاهات القائم بالاتصال نحو قضية حقوق الإنسان وفق متغيراته الوظيفية. جدول رقم (14) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو حقوق الإنسان بسنوات لخبرة

مستوى الدلالة	درجات الحرية	Fig	التوسط الحسابي	العلد	ستوات الحيرة		<u> </u>	
			18	15	أقل من سنة			
			16	25	5–1			
			17.8	50	10-6	غو	•	الانج
0.026	274 .5	2.589	17.4	115	20-11		ق الإنسان	حقو
			17.2	60	30–21			
			18	15	أكثر من 30			
			17.4	280	الجموع			

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- مثلت فئتا أقل من سنة وأكثر من 30 سنة أعلى الفئات من حيث لاتجاه نحو
 حقوق الإنسان، وهو ما يتفق مع التفسير السابق القائل بأن الفئات الأصغر
 عمراً وخيرة، والأعلى عمراً وخيرة هي أكثر الفئات إيجابية نحو حقوق
 الإنسان.
- جاءت فثات 6-10، 11-20، 21-30 متفاربة إلى حد كبير وتدور حول المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد تراتبت تنازلياً وهو ما يشير إلى أن الاتجاء نحو قضية حقوق الإنسان وإن كان يتسم بالثبات إلا أنه يقل بازدياد سنوات الخبرة التي تتضاعف فيها الضغوط المهنية على هذه الفئات.
- جاءت فئة أقل من 1-5 سنوات أقل الفئات اتجاهاً نحو حقوق الإنسان؛ وقد يرجع هذا الأمر إلى أن هذه الفئة في إطار سعيها لترسيخ أوضاعها الوظيفية في البيئات الإعلامية المختلفة بجعلها تهمل نسبياً الاهتمام بالقضايا الكبرى؛ وينحصر سعيها في اكتساب القدرة على التواجد والمنافسة الإعلامية.

كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة
 0.026 وهو ما يشير إلى أن خبرة القائم بالاتصال تلعب دوراً في تحديد مدى
 اتجاهه نحو قضية حقوق الإنسان.

جدول رقم (15) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو حقوق الإنسان بالدخل الشهري

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة F	المتوسط الحسابي	العدد	السخل الشهري	F 5 + 5
			17.2	65	أكل من 2000	الاتجاء العام
			16.3	70	5000-2001	الاحباء الحام غمو حقوق
0.000	276 ،3	8.318	18	65	10000-5001	الإئسان
			17.9	80	30000-10001	
			17.4	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- كانت الفئات ذات الدخول الأعلى هي الأكثر إيجابية في الاتجاه نحو قضية حقوق الإنسان بمتوسط بلغ 18 لغئة 1000-5000، و 17.9 لفئة 10001-30000، وهو ما يشير إلى أن تحقق الأمان المادي للقائم بالاتصال يدفعه لاتخاذ اتجاهات ومواقف تجاه الكثير من القضايا وعلى رأسها حقوق الإنسان.
- بينما جاءت الفنات الأقل دخلاً هي الأضعف اتجاهاً غو حقوق الإنسان بمنوسطات أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن هذه الفنات في إطار سعيها لتأمين أوضاعها الوظيفية والمعيشية قد تهمل نسبياً اعتناق واتخاذ اتجاهات قوية وفاعلة تجاه القضايا، وهو ما يتفق مع ما سبق ذكره إزاء تناول سنوات الخبرة؛ حيث يتمثل السعي الرئيس هذه الفئات في الوصول لتحقيق طموحات وظيفية أكثر من الاهتمام بالقضايا، ثمة أمر آخر يكن وضعه في الحسبان، ألا وهو أن هذه الفئات متوسطة الخبرة متوسطة الدخل متوسطة السن تعاتي في البيئات الإعلامية العربية الكثير من التجاهل،

والضغوط المهنية، وضعف الرضا الوظيفي، وتأخر الوصول إلى مستويات قيادية، كل هذا من المؤكد أنه ينعكس على حالة الإيمان بآية قضية لا سيما حقوق الإنسان.

كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية حبث ثبتت العلاقة عند مستوى
 دلالة 0.000

جدول رقم (16) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو حقوق الإنسان بالمستوى

الوظيفي

	الوطيقي											
مستوى الدلالة	درجات الحرية	Tingi	المتوسط القسابى	الملد	المُستوي الوظيفي	الاتجاء العام تحو						
			17.28	70	لیادی	حقوق الإنسان						
0.771	278	0.291	17.38	210	هبر قيادي							

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فتني: قيادي، وغير قيادي، وهو ما يؤكد يشير إلى أن الاتجاء نحو حقوق الإنسان لا يتأثر بمستويات القيادة، وهو ما يؤكد ما سبق ذكره إزاء معالجة السن والحبرة والدخل، وإن كان يلاحظ تفوق متوسط فئة خبر قيادي بفارق طفيف.

جدول رقم (17) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين لمحو حقوق الإنسان بنوع الوسيط

الإعلامي الذي يعمل فيه القائم بالاتصال

مستوى الدلالة	درجات القرية	P tagi	التوسط الحسابي	المند	الوسيط الإعلامي	
	277 .2 5.321		17.8	130	صحافة	الاتجاه العام
0.005			17.7	82	إذامة (راديو وتليفزيون)	غر حقرق
		16.8	68	≤داط	الإنسان	
			17.4	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- كانت أعلى الفتات اتجاهاً نحو قضية حقوق الإنسان هي فئة القائمين بالاتصال في الجال الصحفي، ويرجع هذا إلى تفوق الصحافة باعتبارها وسيطاً فكريًا في طرح الإشكاليات الأكثر تعقيداً، وضعف التأثير المباشر للدولة والمؤسسات لرسمية على الصحافة مقارنة بوسائط الاتصال الإذاعية التي تخضع لتوجيهات وضغوطات مباشرة، أو غير مباشرة.
- مثلث الوسائط الإذاعية ثاني الفئات بفارق طفيف بلغ 0.1 هن فئة الصحافة،
 وهو ما يشير إلى أن انتشار النمط الحر في الوسائط الإذاعية، واكتسابه مستوى
 هام من الحرية خاصة على الصعيد البريطاني، والإماراتي أثر في تفوق الاهتمام بمثل هذه القضية.
- جاءت الله مختلط في ذيل الفئات بفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد يرجع هذا إلى أن هذا النوع من القائمين بالاتصال يدفعهم السعي وراء الرزق للعمل في أكثر من وسبط اتصالي، وهو ما ينعكس بالفسرورة على أولويات احتماماتهم، ويؤثر في مدى اعتناقهم لانجاهات واضحة إزاء هذا النوع من القضايا.
- كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية؛ حيث ثبت العلاقة عند مستوى دلالة 0.005؛ وهو ما يشير إلى أن نوع الوسيط الإعلامي يؤثر في مدى الانجاء نحو قضية حقوق الإنسان.

نتيجة اختيار الفرض الرابع: تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الوظيفية المتمثلة في سنوات الحبيرة، والدخل الشهري، ونوع الوسيط الإعلامي، وبين الاتجاء نحر قضية حقوق الإنسان، باستثناء المستوى الوظيفي، وعليه ثم قبول الفرض الرابع.

الفرض الخامس: ثرثر البيئة الاتصالية في تحديد مفاهيم القائم بالاتصال نحو حقوق الإنسان جدول رقم (18) يوضح العلاقة بين مفهوم القائمين بالاتصال لحقوق الإنسان

وفقاً للبيئة الاتصالية التي يعملون بها.

لبيته الأتصالية التي يعملون بها.						
مستوى	درجات	ليمة F	التوسط	اأمند	النولة	مفاهيم حقوق الإنسان
וליה	الحرية		المسابي			
			4,3	120	قطر	
			3.8	100	الإمارات	هي العدل والمحافظة على
100.0	277 .2	7.565	4.1	60	بريطائيا	النظام
			4,0	280	المجموع	
			3.9	120	قطر	
0.000	277 .2	13.378	4.4	100	الإمارات	هي حرية التفكير
0.000			4.7	60	بريطانيا	هي حرية التفكير والتمبير
			4.2	280	الجموع	
	277 .2	.2 21.538	3.6	120	تطر	
0.000			4.0	100	الإمارات	ale er e a
0.000			4.8	60	بريطانيا	هي حرية عارسة الدين
			3.9	280	الجموع	
		277 .2 3.082	3.9	120	قطر	
0.044	277 .2		4.1	100	الإمارات	4515.00
0.047			4.2	60	بريطانيا	هي الدعقراطية
			4.0	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

حظي مفهوم حقوق الإنسان باعتباره يعني حرية التفكير المرتبة الأولى بمتوسط
 بلغ 4.2؛ وهو ما يشير إلى أن مفهوم حقوق الإنسان لدى القائم بالاتصال
 يرتبط بشكل مباشر برؤيته لتحققها في مجال عمله، فالغائم بالاتصال معني

بالأساس بتوفير حرية التفكير، والتعبير، والإبداع، بشكل أكبر من أي حق آخر من حقوق الإنسان.

- جاء مفهوم حقوق الإنسان باعتباره يعني الديمقراطية، والعدل، والمحافظة على النظام في المرتبة الثانية بمتوسط واحد هو 4.0؛ وهو ما يشير إلى أن الديمقراطية مثل العدالة، والحفاظ على النظام، كلاهما مهم، وكلاهما يكمل الآخر، وإن كانت قيمة الديمقراطية قد حظيت بحرتبة متقدمة في البيئة المنفتحة، في مقابل حصول الحفاظ على النظام على مرتبة متقدمة في البيئات المحافظة على النحو الذي سيتضح بعد.
- جاء اعتبار حقوق الإنسان بأنه يمني حربة ممارسة الدين في المرتبة الأخيرة باختلافات بين البيئات، وهو ما يشير إلى وجود مساحة بين تأييد حربة التعبير إلى حدود معينة لا تتجاوزها إلى حربة العقيدة.

وباستعراض كل مفهوم على حدة يتضح ما يلي:

أن مفهرم حقوق الإنسان باعتباره العدل، والمحافظة على النظام، قد حظي عترسط مرتفع في البيئة الإعلامية القطرية، وهو ما يتسق مع طبيعة هذه البيئة التي تتسم بأنها بيئة محافظة يعد فيها النظام العام، وحماية الشريعة، والتقاليد والأعراف، من أهم أولوياتها. بينما جاءت بريطانيا في المرتبة الثانية بفارق طفيف جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن مفهوم حقوق الإنسان ناضج لدى هذه الفئة، ولا يعني الفوضي، بل هو معني بالأساس بتحقيق العدائة دون الإنحلال بالنظام. في حين جاء هذا المفهوم في البيئة الإمارائية بمتوسط أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام بفارق طفيف؟ وهو ما يشير إلى أن البيئة الإمارائية في صعودها المستمر وتنوع أفرادها الكبير يتقلص اهتمامها بفكرة الحفاظ على النظام باعتباره يمثل حقوق الإنسان. وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000

- جاء مفهوم حرية التفكير والتعبير متقدماً للغاية لدى البيئة البريطانية حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.7 بفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى رسوخ وارتباط عفهوم حرية التعبير والتفكير في البيئة البريطانية باعتباره أهم حقوق الإنسان خاصة في الجال الإعلامي. وقد تلتها البيئة الإماراتية بفارق أكبر من المجموع العام، وهو ما يشير إلى صعود هذا المفهوم باعتباره الحق الأصيل من حقوق الإنسان، وقد يرجع هذا إلى شبوع المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان لدى العاملين بالبيئة الإماراتية. ثم جاءت البيئة القطرية بمتوسط أقل من المجموع العام بفارق معتبر، وقد يرجع هذا إلى قبول البيئة القطرية المحافظة لمفاهيم مثل حرية التعبير والتفكير في حدود اجتماعية البيئة القطرية عددة لا ينبغي تجاوزها للإخلال بالنظام، والمفاهيم العامة. وقد ودينية وفكرية محددة لا ينبغي تجاوزها للإخلال بالنظام، والمفاهيم العامة. وقد كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000.
- جاء مفهوم حقوق الإنسان باعتباره يعني حرية نمارسة الدين والعقيدة لدى لمينة البريطانية عالياً وبفارق كبير جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يعني أن حرية التفكير والتعبير والاعتقاد لدى المينة البريطانية لا سقف لها، وأن حقوق الإنسان تعني ممارسة الحرية الفكرية دون قيد أو شرط، وهو ما يتسق بشدة مع المفاهيم الغربية للحرية وحقوق الإنسان. وقد جاءت البيئة الإمارائية في المرتبة الثانية بفارق ضئيل جداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى قبول فكرة حرية نمارسة الاعتقاد في حدود معينة، وإن كان الأمر يدل في عمومه على وجود نسبة لا بأس بها من الانفتاح الفكري تجاه هذا الأمر يدل في عمومه على وجود نسبة لا بأس بها من الانفتاح المرتبة الثالثة بفارق معتبر عن الجموع العام؛ وهو ما يشير إلى أن حقوق المرتبة الثالثة بفارق معتبر عن الجموع العام؛ وهو ما يشير إلى أن حقوق الإنسان في ضمانها للحرية الفكرية لها حدود لا ينبغي أن تتعداها وصولاً إلى الدين. وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة تعند مستوى دلالة تعتبر عن المحروة العمود المستوى دلالة المستوى دلالة مستوى دلالة المستوى دلالة مستوى دلالة مستوى دلالة مستوى دلالة المستوى دلالة مستوى دلالة مستوى دلالة مستوى دلالة المستوى دلالة مستوى دلالة مستوى دلالة المستوى دلالة مستوى دلالة المستوى المست

جاءت الفئات متوالية بفروق طفيفة للغاية تدور حول المتوسط النهائي للمجموع العام في اعتبار أن حقوق الإنسان تعني الديمقراطية، فكان من الطبيعي أن تأتي البيئة البريطانية بديمقراطيتها الحريقة في المرتبة الأولى، تليها البيئة الإماراتية المنفتحة، تليها البيئة القطرية المحافظة في المرتبة الأخيرة، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة يبلغ 0.047.

نتيجة اختيار الفرض الحامس: ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفهوم القائمين بالاتصال لحقوق الإنسان والبيئة الاتصالية التي يعملون بها. وهو ما يعنى قبول الفرض الحامس.

الفرض السادس: تختلف أتواع القيود المعينة لحقوق الإنسان من وجهة نظر الغائمين بالاتصال وفق البيئة الاتصالية التي يعملون بها.

جدول رقم (19) يوضح العلاقة بين القيود المعيقة لحقوق الإنسان من وجهة نظر

القائمين بالاتصال وفقأ للبيئة الاتصالية التي يعملون بها درجات التوسط الفولة القهود مستوى آئينة F اثمدد الدلالة الحسايي الحرية 2.8 120 ألطر 2.8 100 الإمارات 0.1952:277 1.642 2.5 بريطانيا 60 2.7 280 الجموع 120 3.0 قطر 100 3.1 الإمارات المؤمسة 277.2 0.090 2.432 الإعلامية 2.7 بريطانيا 60 280 2.9 انجموع 0.055 2، 277 2.929 120 قطر 2.7

			· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·			
			3.2	100	الإمارات	
			2.8	60	بريطانيا	
			2.9	280	الجموع	<u></u>
	277.2	10.989	1.7	120	ألطو	
5.550.0			2.3	100	الإمارات	
0.0000			2.3	60	بريطانيا	وينية
			2.0	280	الجموع	
	277 .2	4,264	2.6	120	تطر	
0.015			2.9	100	الإمارات	th and h
			3.0	60	بريطانيا	فاتية
			2.8	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

تقاربت متوسطات القيود بأنواعها بشدة، وهو ما يعني أن الإعلام العربي يعاني من وجهة نظر القائم بالاتصال من كافة أنواع القيود المعبقة لحقوق الإنسان، وجاءت القيود المغروضة من قبل المؤسسة الإعلامية، والقيود الاجتماعية في الصدارة بمتوسط بلغ 2.9، وهو ما يشير إلى أن البيئة الاجتماعية من شأنها أن ترفض معالجات معينة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، كما أن المؤسسة الإعلامية وفق اتجاهاتها تعمل على إعاقة بعض المواد المتعلقة بحقوق الإنسان بانقدر ذاته. ثم جاءت القيود الذائية والتي تعني وجود بعض الرؤى الذائية للقائم بالاتصال التي تمنعه من معالجة بعض القضايا المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وذلك بمتوسط بلغ 2.8. تلاها القيود السياسية بمتوسط بلغ 2.7، والذي يعني وجود بعض التعليمات السياسية، أو عدم معالجة بعض القضايا وفقاً لبعض الموادم السياسية، أو المتحرز عن نشر بعض المواد خشية وقوع صدامات مع النظام السياسي، ثم جاءت القيود الدينية في المرتبة

الأخيرة بمتوسط بلغ 2.0، ويفارق كبير عن بقية القيود؛ وهو ما يشير إلى تدني لقيود الدينية في إعاقتها لقضايا حقوق الإنسان بشكل كبير.

ونيما يلي تفصيل كل قيد على حدة:

- القيود السياسية: اتفقت كل من البيئة القطرية، والإماراتية على أن القيود السياسية تمثل قيداً مهما أمام استعراض، ومعالجة قضايا حقوق الإنسان وذلك بمتوسط واحد بلغ 2.8، وهو ما يشير إلى أن التدخلات السياسية لا زالت موجودة في البيئات الإعلامية العربية حتى الحرة منها، وجاءت بريطانيا أقل من المتوسط العام بفارق ضئيل وهو ما يؤكد أن القيد السياسي هو قيد أصيل في مواجهة قضايا حقوق الإنسان خاصة أن الفروق بين الفئات لم تكن أصيل في مواجهة قضايا حقوق الإنسان خاصة أن الفروق بين الفئات لم تكن ذات دلالة، وهو ما يشير إلى معبارية، وهمومية القيد السياسي وأصالته في تقييد وإعاقة القضايا المتعلقة محقوق الإنسان.
- قيود المؤسسة الإعلامية: جاءت الإمارات في المرتبة الأولى ممتوسط بلغ 3.1 ثم قطر ممتوسط بلغ 3.0 بفارق ضئيل عن المتوسط العام للمجموع، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة الإعلامية العربية تلعب دوراً مهماً في تقييد إبراز ومعالجة القضايا المتعلقة محقوق الإنسان، بينما جاءت بريطانيا أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام بفارق ضئيل؛ وهو ما يشير إلى أن مثل هذا النوع من القيود موجود ولكن بشكل أقل حدة في البيئة البريطانية حيث لم تشو نتيجة الاختبار الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة؛ وهو ما يعني عمومية هذا النوع من القيود.
- القيرد الاجتماعية: جاءت الإمارات في المقدمة بفارق معتبر عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد يشير هذا الأمر إلى وجود فارق نسبي بين البيئة الإعلامية الإماراتية النهائي لا تزال تحتفظ بطابعها المحافظ كسمة دول الخليج، بينما جاءت بريطانيا في المرتبة الثانية بمتوسط أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام وهو ما يشير إلى حالة من الانساق الاجتماعي مع طروحات وسائل الإعلام الأمر الذي لا يجعل من

هذه البيئة الاجتماعية عنصراً معيقاً بشكل كبير. ثم قطر في المرتبة الآخيرة حيث الاتساق الاجتماعي الإعلامي أيضاً موجود الأمر الذي لم يعتبر إزاءه القائم بالاتصال المجتمع وقيمه أمراً معيقاً للممارسات الاتصالية المتعلقة بحقوق الإنسان، على أن القروق بين الفئات لم تكن نات دلالة إحصائية؛ وهو ما يشير كذلك إلى عمومية هذا النوع من القيود وإن اختلفت الدرجة.

- القبود الدينية: جاءت بريطانيا، والإمارات في المرتبة الأولى بمتوسط واحد وهو ما يشير إلى أن البيئة الإعلامية المنفتحة ترى في بعض النصوص والتشريعات الدينية أموراً معيقة لطرح العديد من القضايا المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما يتسق مع المفهوم الغربي لحقوق الإنسان. بينما جاءت قطر في المرتبة الأخيرة بفارق أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام وهو ما يشير حالة من الاتساق بين النشريعات الدينية، والممارسات الإعلامية باعتبارها مجتمعاً عافظاً يستند إلى التشريعات الدينية كأساس. وقد كانت القروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت الملاقة عند مستوى دلالة بلغ 000.00 وهو ما يشير إلى أن هذا النوع من القيود يرتبط بالبيئة الإعلامية.
- القيود الله الية: جامت بريطانيا في المرتبة الأولى على اعتبار أن القيود الله الية عنع لقائم بالاتصال من معالجة بعض المرضوعات، وهذا أمر طبيعي في ظل يبئة بريطانية حرة ومنفتحة تنعدم فيها الرقابة، ويقل فيها التدخل في مضمون الرسائل الاتصالية بحيث يعد القيد الرئيس هو الرقابة الذائية، وقد تلتها الإمارات بفارق طفيف عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى النتيجة ذاتها تقريباً، بينما جاءت قطر في المرتبة الأخيرة بفارق أقل من المتوسط العام؛ وهو ما يشير إلى المتوسط العام؛ وهو ما يشير إلى تقلص نسبة الحرية الممنوحة للقائم بالاتصال، ومن ثم فإن القيد الذاتي يصير غير ذي أهمية إذ يتقوق هذا الفيد عند وجود مساحات عالية من الحرية للقائم بالاتصال. وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 20.01، وهو ما يشير إلى أن هذا النوع من القيود يرتبط بطبيعة البيئة الإعلامية.

نتيجة اختبار الفرض السادس: في حين لم يثبت وجود قروق دالة على صعيد الفيود السياسية، والمؤسسية، والاجتماعية، بحيث يمكن الفول: إن هذه الفيود تشكل قيوداً عامة لا تختص ببيئة بعينها، حينتا ثبت أن الفيود النبينية والذاتية تتأثر بنوع وطبيعة البيئة الإعلامية، وهو ما لا يمكن معه تعميم الفرض بكامله بل يمكن فبوله جزئياً.

الفرض السابع: تتأثر الرؤية التقويمية لمستويات تطبيق حقوق الإنسان للقائمين بالاتصال بالبيئة الاتصالية التي يعملون فيها

جدول رقم (20) يوضح العلاقة بين مستويات تطبيق حقوق الإنسان من وجهة نظر

القائمين بالاتصال والبيئة الاتصالية الع يعملون بها.

مستوى الدلالة	درجات الحرية	نځي پعبدون <u>د</u> ټيمة F	المتوسط الحمايي	العدد	الدولة الدولة	مستويات التطبيق
			2.9	120	تمار	
0.000	000 0	24.707	2.1	100	الإمارات	على مسترى المؤسسة
0.000	277 .2	26.787	3.2	60	بريطائيا	الإعلامية
			2.7	280	الجموع	
	277 ،22	2 66.433	3.1	120	لطر	
0.000			2.0	100	الإمارات	
0.000			4.2	60	بريطائيا	هلى الستوى الجثمعي
			2.9	280	الجموع	
	277 .2		2.5	120	تطر	
0.004			2.1	100	الإمارات	على مستوى الإعلام
0.004		5.731	2.0	60	بريطانيا	على مستوى الإعلام العربي ككل
			2.2	280	الجموع	

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

جاء تقدير القائمين بالاتصال لمستوى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على المستوى المجتمعي في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 2.9؛ وهو أمر لا يخلو من قدر من التحيز لكل بيئة إعلامية يعمل فيها القائم بالاتصال، بينما جاء مستوى المؤسسة الإعلامية في المرتبة التالية؛ وهو ما ينطبق عليه التحليل ذاته، ثم يلاحظ تدني متوسط مستوى الإعلام العربي ككل حيث بلغ المتوسط 2.2؛ وهو ذلك المتغير الذي يتسم بوجود بعد نقدي.

وفيما يلي تفصيل كل مستوى:

- مسترى المؤسسة الإعلامية: جاءت بريطانيا في المرتبة الأولى عن حيث اعتبار أن المؤسسة الإعلامية تدعم حقوق الإنسان، وتطبقها، وتشجع تنارلها، وهو أمر لا يمكن إنكاره ويتسم بالطبعية. تلاها قطر حيث سبقت الإشارة إلى وجود حالة من الاتساق الفكري الاجتماعي بين مفاهيم حقوق الإنسان في البيئة القطرية والمعالجة الإعلامية لها؛ وهو ما جعل المتوسط العام لها يكون أعلى من المتوسط النهائي للمجموع العام، بينما تبدو الأزمة لدى القائمين بالاتصال في البيئة الإماراتية حيث سقف الطموحات عال والتطبيق أضعف وهو ما جعل المتوسط الحسابي لها يأتي بعيداً عن المتوسط النهائي للمجموع العام، ففي ظل بيئة إعلامية حرة لكنها لا زالت تخضع للكثير من القيود العام، ففي ظل بيئة إعلامية حرة لكنها لا زالت تخضع للكثير من القيود المعيقة خركنها، وفي ظل اقتناع بمفاهيم غربية لحقوق الإنسان لا توازيها بالاتصال في البيئة الإماراتية بفاصل 6.0 عن المتوسط العام، وقد كانت الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت لعلاقة عند مستوى دلالة الفروق بين الفتات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت لعلاقة عند مستوى دلالة الميور.
- المستوى المجتمعي: جاءت بريطانيا في المرتبة الأولى بفارق كبير للغاية عن المتوسط النهائي للمجموع العام بلغ 1.3، ثم قطر بفارق بلغ 0.2، وهو ما يكن قبوله وفق التفسير السابق حيث الاتساق بين المفهوم والممارسة ينتج

حالة من إيجابية التقييم للتطبيق الفعلي. بينما جاءت الإمارات في المرتبة الأخيرة بفارق بلغ 0.9؛ وهو ما يمكن تفسيره وفق حالة الانفصال بين المفهوم والممارسة، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.

مستوى الإعلام العربي ككل: جاءت قطر في المرتبة الأولى؛ وهو ما يشير إلى أن رؤية قطر لمفاهيم ومحارسة حقوق الإنسان _ بطبعها المحافظ _ يقترب بشدة من المعايير العربية العامة، وهو ما جعل القائمين بالاتصال فيها يعممون هذه الرؤية على مستوى الإعلام العربي، بينما جاءت الإمارات، وبربطانيا أقل من المتوسط النهائي للمجموع العام؛ وهو ما يشير إلى أن المستوى المأمول لممارسة حقوق الإنسان في الإعلام العربي يندنى عن مفاهيم ورؤية القائمين بالاتصال لمستويات النطبيق الواجبة، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 400.00.

تنبجة اختبار الفرض السابع: ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تطبيق مظاهر حقوق الإنسان من وجهة نظر القائمين بالاتصال، والبيئة الاتصالية التي يعملون بها، وعليه ثم قبول الفرض السابع للدراسة.

النتائج العامة للدراسة

- التبين أن البيئة الإمارائية ثم البريطانية كانت الأكثر جذباً وثراء بالقائمين بالاتصال العرب في مقابل البيئة القطرية التي زادت فيها نسبة التمثيل المحلي للقائمين بالاتصال، وهو ما يشير إلى أن البيئة البريطانية والإمارائية هي الأكثر انفتاحاً وقبولاً للقائم بالاتصال العربي يجنسيانه واتجاهاته المختلفة.
- 2. تبين وجود فروق ذات دلالة بين البيئات الإعلامية المختلفة، والمتغيرات الديموجرافية للقائمين بالاتصال العاملين بهذه البيئات، حيث قل تمثيل الإناث في العينة القطرية في حين ارتفع ليتساوى مع اللكور في العينة القطرية، كما تبين اتسام البيئة القطرية بصغر سن العينة وقلة خبراتها في مقابل البيئة البريطانية عالية السن، والحبرة، وتوسط الإمارات بين البيئتين.
- 3. تبين أن اتجاه القائمين بالاتصال نحو حقوق الإنسان يتسم بالقوة حيث اختفت فئة ضعيف الاتجاه نهائياً، وبلغت نسب قوة الاتجاه تهائياً، وبلغت نسب قوة الاتجاه تهائياً وهو ما يشير إلى تصاعد الاهتمام، والاقتناع بحقوق الإنسان بين القائم بالاتصال العربي.
- بين أن أعلى البيئات قبولاً لحقوق الإنسان كانت البيئة البريطانية بزلحها، وترسخ مبادئ حقوق الإنسان بها، تليها البيئة الإماراتية، ثم القطرية.
- 5. تبين وجود فروق دالة بين المتغيرات الديموجرافية والوظيفية للقائم بالاتصال، والانجاء نحو حقوق الإنسان؛ حيث ثبت تأثير السن والخبرة والدخل ونوع الوسيط الإعلامي على الانجاء نحو حقوق الإنسان، ولوحظ أن الفئات الأصغر والأكبر سناً وخبرة هي أعلى الفئات في الانجاء نحو حقوق الإنسان.
- 6. تركز مفهوم حقوق الإنسان لدى العينة على حرية التفكير والتعبير في المقام الأول، ثم الديمقراطية، ثم حرية الممارسة الدينية، ثم العدل والمحافظة على النظام على التوالي، وتبين تأثر كل مفهوم بالبيئة الاتصالية للقائم بالاتصال.

- 7. أكدت الدراسة أن القيود التي تفرضها المؤسسة الإعلامية، وكذلك القيود الاجتماعية تأتي في صدارة القيود المؤثرة على القائم بالاتصال في معالجته لقضية حقوق الإنسان، تلتها القيود الذاتية، ثم السياسية، ثم الدينية.
- ثبت وجود قيود معيارية سياسية، واجتماعية، ومؤسسية، على القائم بالاتصال في بيئات الدراسة، حيث اتفقت العينة على عموميتها وانتشارها، بينما ثبت تأثير البيئة الإعلامية في القيود الذاتية، والدينية.
- 9. اتجهت العينة إلى أن مستويات تطبيق حقوق الإنسان ترتفع في المجتمع، ثم المؤسسة الإعلامية بقدر قد يشوبه التحيز وفق نظرية الشخص الثالث، بينما المخفضت الاتجاهات نحى مستويات التطبيق في الإطار العربي العام، وقد ثبت تأثير البيئة الإعلامية على رؤية القائم لمستويات التطبيق.

- سمير حسين، عوث الإعلام، الطبعة الثانية القاهرة، عالم الكتب، 1995.
- 10. صندرق الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، النسخة العربية،
 بيروت، مطبعة كركي.
- 11. منظمة العفر الدولية، تقرير 2006: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2006. http://ara.amnesty.org/report2006/2md-summary-ara

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alison Alexander, Rod Carveth, Albert N. Greco, C. Ann Hollifield, James Owers (editors) Media Economics: Theory and Practice, Mahwah, NJ. Lawrence Erlbaum Associates, 2004.
- Berkowitz, D. , Refining the gatekeeping metaphor for local television news, Journal of Broadcasting & Electronic Media 34 (1), 1990.
- Brian Katulis, Three Keys to the Cowed Arab Media, Mar 2005 available online at: http://www.americanprogress.org/issues/2005/05/b701607.html
- C. Edwin Baker , Media, Markets and Democracy , Cambridge , Cambridge University Press. 2001.
- Daniel C. Hallin, Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics, Cambridge University Press, 2004
- 17. David J. Park, Media, Democracy, and Human Rights in Argentina Journal of Communication Inquiry, Vol. 26, No. 3, 2002.
- 18. Deetz, S.A., Tracy, S.J. & Simpson, J.L., Leading organizations. Through Transition, London, Suge Publications, 2000.
- Dimmick, John, The gate-keeper: An uncertainty theory, Journalism Monographs, no. 37, 1974.
- Fairhurst, G. & Star, R., The art of Framing, San Francisco, Jossey-Bass. 1996
- 21. James Curran, Media and Power, London: Routledge. 2002
- Kirk Hallahan, Seven Models of Framing: Implications for Public Relations, Journal of Public Relations Research. Volume: 11. Issue: 3. 1999.
- Lewin, Kurt, Frontiers in Group Dynamics, Human Relations, v. 1, no. 2, 1947.

 Lynda Lee Kaid, Handbook of Political Communication Research, Mahwah, NJ, Lawrence Erlbaum Associates, 2004.

25. Michael B. Salwen, Don W. Stacks, An Integrated Approach to Communication Theory and Research, Mahwah, NJ: Lawrence

Erlbaum Associates, 1996.

 Monroe E. Price, Beata Rozumilowicz, Stafaan G. Verhulst, Media ReformDemocratizing the Media, Democratizing the State, London, Routledge, 2002.

27. Raymond Kuhn, Erik Neveu (Editors), Political Journalism: New

Challenges, New Practices , London: Routledge, 2002

28. Reporters without Borders, The state of Press Freedom worldwide in 2006. available online at: http://www.rsf.org/article.php37id article=9592

Reporters without Borders , Worldwide Press Freedom Index 2006.
 available online http://www.rsf.org/article.php37id article=19388

30. Snider, P.B., 'Mr.Gates; revisited: A 1966 version of the 1949 case

study, Journalism Quarterly 44 (3), 1967.

31. UNESCO, Declaration of Principles on Tolerance, Proclaimed and signed by the Member States of UNESCO on 16 November 1995, available online at: http://www.unesco.org/tolerance/declaeng.htm

32. United Nations, Universal Declaration of Human Rights available

online at: http://www.un.org/rights/50/decla.htm

33. White, David Manning, "The 'Gatekeeper': A Case Study In the Selection of News, In: Lewis A. Dexter / David M. White (Hrsg.): People, Society and Mass Communications, London Sage publications, 1964.

34. William A. Rugh, Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and

Television in Arab Politics, Westport, CT, Praeger, 2004,

35. Willis, Jim, Editors, readers and news judgement, Editor and Publisher, v. 120, no. 6, (February 7, 1987).

 Xigen Li and Charles St. Cyr, human Rights in China: A Pawn of A Political Agenda? A Content Analysis of The New York Times (1987-1996) Michigan State University, 1998

37. Yahya R. Kamalipour, Hamid Mowlana (editors) Mass Media in the Middle East: A Comprehensive Handbook, Greenwood Press.,

Westport, CT., 1994



المبحث الرابع

بحوث اخرى

 الإعلاميون المرب وقضايا الحرية، النيمقر اطيق حقوق الإنسان
 212

تكوين وتنمية القدرات الإبداعية في المؤسسات الإعلامية

تأخذ مؤسسات الأعمال مسألة الإبداع بجدية بالغة بدءا من هملية تكوين الأفراد واستقطابهم واختيار الأصلح منهم وإبراز وتعزيز الإبداع لديهم، خصوصاً وأن الإبداع أصبح ضرورة لحياة المؤسسة في ظل المنافسة الشرسة في قطاع الأعمال فهو يحقق لها:

- الحيوية والنمو.
- القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه العمل.
- القدرة على مواجهة التغير السريع في ظروف المنافسة.
- القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال عملها.

فكلما كانت المؤسسة أكثر إبداعاً في مجال عملها كانت قرصها أكبر في البقاء ، فالنمو، وصولاً للمنافسة على صدارة مجالها الإنتاجي. ولا شك أن المؤسسة الإعلامية من أكثر المؤسسات احتياجاً للإبداع: لأنها في الأساس مؤسسات إبداعية، ولضخامة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة، ولأن المنافسة في الجال الإعلامي أكثر حدة ، وشراسة ولان نشاطها هو الأسرع تغيراً وتطوراً سواء في مجال التقنيات المستخدمة، أو في الرسالة الإعلامية.

إن طبيعة النشاط الإعلامي وكذلك التحديات التي تواجه مؤسسات الأعمال المعاصرة تفرض على المؤسسات الإعلامية مزيداً من الاهتمام بمفهوم الإبداع وتوفير البيئة الملائمة لبروزه،وتنميته من خلال استقطاب واختيار الشخصية المبدعة وتوفير العو مل المحفزة على الإبداع وإزالة العوامل المعيقة للإبداع ووضع آليات لتنميته، وهذا

لن يتأتى إلا بتطوير ثقافة جديدة للمؤسسة. ولا ينبغي أن يقف هذا الاهتمام عند الجانب الإداري، بل لا بد أن يتعداه إلى الجانب المهني .

إن نظرة سريعة على محيطنا الإعلامي سوف تبين وقوع قطاعات كبيرة منه تحت خط الرئابة والتقليد لغياب التجديد والابتكار و الإبداع. ونظراً لتعدد البيئات التي تحيط بالمؤسسات الإعلامية العربية، اقتصرت هذه الدراسة على المؤسسة الإعلامية السعودية، التي لها مراكز رئيسة في مدينة الرياض.

أمريكا والتسويق السياسي للديمقراطية الخطاب الإعلامي الأمريكي الرسمي

للوجه لنشرق الأوسط

التسويق السياسي أحد الأسس التي تعتمدها النظم والأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين لتسويق شخصياتهم وبرامجهم ومبادئهم السياسية، وهو يعتمد على مجموعة من الاتصالات المتكاملة لتحقيق هذا الغرض.

وتمثل وسائل الاتصال الجماهيري العنصر الأساسي الذي يتم الاعتماد عليه لتحقيق مثل هذا الغرض، خصوصاً على مستوى النظم السياسية حين ترغب في تسويق مبادئها وأفكارها سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي.

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الدول ترسيخاً لفكرة التسويق السياسي، وباعتبارها القوة العظمى الأكبر في العالم، فإنها تسعى لتنوبع قنوات الاتصال الخارجية في محاولة لتسويق أفكارها ومشروعاتها.

و قضية الديمقراطية هي القضية الأهم في الأجندة المعلنة للسياسة الأمريكية، ويأتى اهتمام الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية على اعتبار أن النصر الذي تحقق في الحرب الباردة كان مرجعه الرئيس إلى الاعتماد على الديمقراطية في مواجهة الأنظمة الشمولية، وعلى هذا الأساس فقد شكلت الديمقراطية الإطار الشرعي لسيطرة الولايات المتحدة على العالم، وبات أي مشروع سياسي خارجي يتطلب الاعتماد على قاعدة أساسية من المبادئ والسياسات والإستراتيجيات التي تستلهم الديمقراطية سواء على مسترى الادعاء أو الفعل الحقيقي.

تهدف هذه الدراسة إلى إخضاع الخطاب الإعلامي الرسمي الأمريكي للدراسة على كل من المستوى المعياري الذي يمثل الإطار المرجعي للسياسة الأمريكية ومستوى الممارسة أو التطبيق واللمي عثل الإطار الفعلي لتطبيق المبادئ والإستراتيجيات الواردة في المستوى المعياري الاستكشاف مدى تماسك أساليب التسويق السياسي الذي تتبعها الولايات المتحدة في خطابها الإعلامي بالتطبيق على قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط، بهدف التعرف على الفروق بين المبادئ التي تعلنها وتتبناها الإدارة الأمريكية فيما يخص الديمقراطية، والسلوك الفعلي الذي يتم التعبير عنه في النشرة الإعلامية الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية المسماة نشرة واشنطن.

لذلك تم تحديد متغيرات الدراسة في بعدين رئيسين هما:

- الأبعاد المتعلقة بطبيعة صناعة محتوى الرسالة الاتصالية الرسمية الأمريكية.
 - 2. الأبعاد المعبرة عن السلوك الأمريكي تجاه القضايا محل الدراسة.

من خلال أختبار العلاقات بين متغيرات الدولة، والقضية، والشخصية المستهدفة مع كل من:

أ - درجة الاتفاق مع المبادئ الدعقراطية المعلنة في الرسالة الأمريكية.

ب - المشروع الذي تتبناه الإدارة الأمريكية.

ج - مستوى تحرك الإدارة الأمريكية تجاه القضية.

وكذلك اختبار الملاقة بين كل من المتغيرات الثلاث سالفة الذكر.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها عا يلى:

- البحوث والدراسات التي عالجت الإعلام الأمريكي الرسمي الصرف المتمثل في إصدارات وزارة الحارجية.
- 2. إن المشروع الأمريكي للديمقراطية في الشرق الأوسط قد حاز على نسبة عالية من النشكك في المحيي العام، وهو ما يستدعي إخضاع الخطاب الإعلامي الأمريكي للدراسة المتعمقة للكشف عما إذا كانت بواعث النشكك في محلها أم لا.
- 3. إن الكشف عن التناقضات والاختلافات أو الاتساقات بين المستويين المعياري ومستوى الممارسة للخطاب الإعلامي الرسمي الأمريكي يحدد فعالية أساليب النسوين السياسي الأمريكي للديمقراطية، مما يحكن معه إرساء البعد التقييمي لملا الخطاب.

اعتماد الشباب السعودي

على وسائل الإعلام التقليدية الوطنية والمستحدثات الاتصالية

دراسة مقارنة على عينة من الشباب في مدينة الرياض

تعد عملية استخدام المستحدثات الاتصالية عملية معقدة ترتبط بشكل مباشر بالمتغيرات الديموجرافية والاجتماعية، كما تتأثر بطبيعة النظام الاجتماعي، ونعالبة النظام الإعلامي، وتقوم في الأساس على توافر البدائل الوظيفية القادرة على تحقيق الإشباعات المترقعة من الجمهور.

وعلى هذا الأساس قام الباحث بوضع وسائل الإعلام التقليدية الوطنية في مقابل المستحدثات الاتصالية التي تمثل بدائلاً وظيفيةً لها.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل المؤثرة في اعتماد الشباب على وسائل الإعلام الوطنية مقارنة بالمستحدثات الاتصالية، إضافة إلى قياس العلاقة بين تأثير معدلات الاعتماد على الوسيط التقليدي في استخدام المستحدث الاتصالي.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تم عبرها تطبيق منهج البحث على عينة من الشباب السعودي في الفئة العمرية 19–23 عاماً باستخدام أداة الاستقصاء وبلغت مفردات البحث 343 مفردة بحثية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:

أن الشباب السعودي بتبنى المستحدثات الاتصالية بمعدلات عالية، وأن معدل اعتماده على الوسائل التقليدية بتأثر بمستوى استخدامه للمستحدث، وأن هناك حالة من الحلول الوظيفي للمستحدثات في مقابل الوسائط التقليدية، وأن قدرة المستحدثات الاتصالية على تحقيق الإشباعات تتفوق على قدرة الإعلام التقليدي، وأن لمتغيرات الديموجرافية تؤثر بشكل كبير في استخدام المستحدث الاتصالي، وأن التلفزيون يمثل أعلى الوسائل في الاعتماد على كل الوسائل التقليدية والمستحدث، وأن البعد الترفيهي الغائب في الوسائل الوطنية يقابله وجود طاغي له على مستوى المستحدث.

4

علاقة النخبة

الاكاديبية النسائية المعودية بوسائل الإعلام

تلعب النخب بأنواعها دوراً كبيراً ومهماً في عمليات النغيير الاجتماعي استناداً إلى قدرتها الفريدة على اتخاذ القرار والتأثير في محيطها الاجتماعي ، وسواه كانت هذه النخب سياسية أو اقتصادية أو أكاديمية أو ديتية فإنها تمارس قدراً مهماً من التأثير عبر تشكيل وتعديل اتجاهات من يخضعون تحت تأثيرها .

وهلاقة النخب بوسائل الإعلام علاقة أصيلة متفاهلة ، إذ تحدد بعض أنواع النخب أجندة وسائل الاتصال ، كما تستعين وسائل الاتصال بهده النخب في إكساب رسائلها الاتصالية مستوى من المصداقية والتأثير ، وفي الوقت ذاته تقوم النخب بمعالجة الرسائل الاتصالية المبئوئة عبر وسائل الإعلام عبر مناظير نقدية لتقوم بإعادة بنها على الجماهير الخاضعة تحت سيطرتها بما يعزز من تأثير الرسالة الإعلامية أو يحد من هذا التأثير .

رعلاقة النخب بوسائل الإعلام مثلت إشكالية جديرة بالدراسة على المستويين العربي والأجنبي استناداً إلى أهمية النخب كقادة رأي من جهة ، وقدرة النخب على تقييم الأداء الاتصالي بما يسمح بالتالي من تعديل وتوجيه وتخطيط الأداء الاتصالي في المؤسسات الإعلامية .

وتأتي هذه الدراسة لتتناول جانباً مهماً في دراسات النخب حيث تركز على النخبة الأكاديمية النسائية في المجتمع السعودي وإخضاع علاقتها بوسائل الإعلام السعودية للدراسة .

الباحث في سطوره

أ. د . عبد الله بن عمد بن حسن الرفاعي :

بكالوريس إدارة جامعة الملك سعود بالرياض 1982.

- ماجستير صحافة من قسم الإعلام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية1406 هـ.
- دكتوراة في إدارة المؤسسات الإعلامية جامعة الإمام محمد بن سعود 27/ 11/ 1411 هـ.

بعنوان: الأسس العلمية لتنظيم المؤسسات الصحفية

واثرها على الأداء الصحفي .

- حصل على درجة أستاذ في 26 /10/ 1429 26/ 10/ 2008
- أستاذ كرسي دراسات الإصلام الجليد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض2008-2011.
- أستاذ كرسي اليونسكو للحوار بين أتباع الديانات والثقافات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض 2013.

السيرة الإعلامية :

- أحترف العمل المنحقى منذ العام 1983.

عمل في كل من:

- جريدة الرياض.
- عِلَّةَ الدَّمَوَّةِ السَّمُوديَّةِ،
- جريدة الشرق الأوسط.
- رئس تحرير جريدة المسلمون الدولية وحتى توقفها عن الصدور1998.
- حمل مستشارا عاما للمجموعة السعودية للنشو ولرئيس مجلس الإدارة سئى العام 2004م.
 - عضر مؤسس لمركز الأهرام للتدريب الصحفي 1995
- شارك في تقديم دراسات جدوى والتخطيط لعدد من المؤسسات الصحفية و القنوات التلفزيونية خارج المملكة .
- إدارة العقد الاستشاري لتطوير النشاط الإعلامي لشركة الاتصالاتالسعودية من قبل الشركة السعودية للأبحاث والنشر2000-2001.

- ~ شارك في عدد من المؤتمرات الإعلامية داخل وخارج الجامعة منها :
 - منتديات الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
 - الملتقى الإعلامي الأول والثاني في الكويت
 - المؤتمر الثاني عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة 2006م
 - المؤلم 25 للجمعية الدولية لبحوث الاتصال والإعلام 2008م
- حاصل على جائزة التفوق الصحفي مناصفة مع الأستاذ يتعماد الديناديب و السر سيد
 احمد في العام 1985.

الكتب المتخصصة:

- 1- تنظيم المؤسسات الصحفية.
- 2- التخطيط للعمل الصحفي.
- 3- أسس تقويم وتحفيز الصحفيين.
- 4-الندن الإخباري بين الصحف في العالم الإسلامي.

الدراسات والبحرث العلمية :

- 5- اعتماد الشباب السعودي على وسائل الإعلام التقليدية والمستحدثات الاتصالية ، محكم ومنشرر في (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس محرم 1429هـ.
- 6 تكوين وتنب القدرات الإبداعية في المؤسسات الإعلامية (الجلة العربية للإعلام والاتصال العدد الثالث الرياض 2008م).
- 7 علاقة النخبة الأكاديمية النسائية السعودية بوسائل الإعلام (محكم ومنشور في مجلة الآداب و العلوم الإنسائية - جامعة المنيا العدد 61 يوليو 2006م).
- التسويق السياسي للديمقراطية دراسة تحليلية للخطاب الإعلامي الأمريكي ، محكم
 للنشر في المجلة المصرية لبحوث الإعلام.
 - 9 أنجاهات الإعلاميين في العالم الاسلامي نحو الحوار مع الآخر2012.

الإعلاميون العرب وقضايا

- الحرية
- الديمقراطية
- حقوق الإنسان







دار جـرير

همان: شارع الملك جيبون حقاييل مجمع المدين مهان: هارع الملك جيبون حقاييل مجمع المدين 496264643105 ماتف: 96264643105 الأردن عمان 11118 الأردن E-mail:dar_jareer@hotmail.com